



بسم

عالمی کتب

اسلامیہ
عید
موت

۷۸

۷۸

۷۹

الحال الذي في حياض
 ان الشافعي في الدنيا لا عد
 ان كنت تدين بالدين فانك قد اذنت
 فاجعلك الله اذ اذ اذ اذ اذ اذ اذ

بما انعم الله الظفر هذه النسخة الشريفة الشريفة
 حال نيابة بمدينة قيصريه وانا سعيد الامام
 بمحمد بن جوق خاتون ببركة المحرم
 صانها الله تعالى غفر له
 ١٤١٢

ف
 شريف علامه على الكشا
 سيد شريف
 ١



حوسي
 استجابة الشفاعة
 كاخ الله له ولوالديه

هو
 اسحق القمص
 محمد علي
 عمه



اسحق القمص
 السعد محمد بن المولى
 كمشه قمار عجي
 ما لي

Qumyanti U Kutuphanesi
 Hasan Hüsnü P
 78

عن سنده صدور القرآن فليس من شأنه أن يكون له هذه العبادة
 المنظومة وهي من جملة ما لا يشبهه على ذكره ان الشرح انما ينبت بالجملة فلا يتصور
 اثباته وتفصيله ان وجود الخبر معلوم السمع والاعجاز ما يعلم اما بالذوق او
 الملكة والابلاستلال كما ستعرفه واذا علم اعجاز ما علم انما ليست بكلام البشر
 كلام خالق القود والقدر كخالص علمه العلامة فيما بعد فيكون معنى محجور عنده الشرح
 عاصدق قدر النبوة فنبت الشرح بتوضيح العلم بنيتها واعجازها وكونها
 فلا يصح اثبات شيء من ذلك بالشرح نعم اثبات القرآن مع الكلام المفسر عند القائلين
 انما هو بالشرح واما ما نينا فلان انصاف القرآن بما ذكره السالف والتميز والتفخيم
 مثلا انما يظهر كشوف السلف بما يفهمه دلالة الشرح عليه اعلان للمعنى له عاصدق
 القرآن دليل عقليا هو قوله في افراد شيعته اجماعا الوجود كما سيأتي ذكره
 سمعنا كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي لا تعد ولا تحصى
 انصافه عقلا وانما الاستدلال على ورود الشرح ودل عاصدق لانه انصافه بما
 يوجد منه كما توهمه هذا القائلين فيل اذا كان القرآن عندهم حاد نام يكن في
 بانه لتقاليه من قيام الحوادث بذاته فلا يكون كلاما لقلنا انهم كيزون قيام
 كلام الله تعالى غيره ويقولون هو كلام مخترع موجد لكلام لانه محل له ويرد عليه الحكم
 على قاعدة اللغة في المشتقات كالنحو والاسود من قام به الكلام لانه اوجد
 ههنا ينظم ربان على اثبات الكلام المفسر والكلام في اللغة من جنس يقع
 القليل والكثير وهو في بعض الاصوليين بانه المنظم من الحروف المسموعة المتغيرة

لأنه من نبت الشرح بمحجور افترس نبت القرآن
 او نبت بعض القرآن ثم نبت ببعض الآيات
 نقول الاول القوم محض لان بناء الشرح على ما هو دون
 فان القرآن من المحجوريات واطرافه لا يوافق
 حكمه كالتشبيه بابل انك كفتبت
 النون بالاكيدية نقفا اذ لا يشبهه عاصدق
 المحجور لان ثبت بها الشرح في

هذا الكلام من كلامه في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي لا تعد ولا تحصى
 فان القرآن من المحجوريات واطرافه لا يوافق
 حكمه كالتشبيه بابل انك كفتبت

وقد

كما نرى في بعض النسخ
 والتفصيل في

وقد يزداد قيد القرآن في حق المتواضع عليها اذا صدرت عن فاد واحد لطلوع
 على ما يفيد فائدة تامة والمعاد ههنا المحرر الاول الذي باعتبارها صحتها جارية منكم يقال
 والامر وكلاما متوليا اما حال مؤكدة يورما تضمنه القرآن خصوصاً عاصدق ولا
 زحى المؤكدة بعد الجملة الفعلية لقوله تعالى ما يقسم على ما يقسم عاصدق به انفسه
 النصيب البدلية او حال المحجور ففئة فواة الملازمة في ما بين طرفة والقرنة
 الا في غير محجوراته حال قط والتاليف جميعا مشايخا متباينة في ما بين طرفة والقرنة
 المشاهدة من الالف والمعاد بطلان التركيب الموزون والجلول في ما بين طرفة والقرنة
 فوق التاليف لانه نظم الاول وهو غير اعراس في ما بين طرفة والقرنة
 وترتيب ههنا والمعاد بطلان التركيب من رعاية مقتضى الحال واليقين على الام
 فموجوب باب علم خير والاسم يرد التاليف فيما بين الموزون ليحصل جملة
 مفيدة والتنظيم فيما بين الجملة يحتاج ههنا الى مزيد نافي فتكون من قبيل التاليف
 بخلاف الاول ان تنظم النظم متباينة ظاهرة بين اعداد الجملة المتباينة التي لا تقل
 منها بفائدة موزونة ههنا فوايد الكمال المتسقة قوله بحال المصالح القدر ما
 في الكلام على حسن ذلك الى عاصدق وعدده واليس من مقتضى صورته
 ضرورة الشرح والظرف غير متعلق بقوله منجى اي موزعاً موزعاً بعد المصالح
 والنجم في اصل الكوكب ثم نقل من الوقت المضروب المعين اذ يتوفاه الاول
 بالنجوم ففيل نجوم كناية عن الاوقات المعينة لاداء حصصها ثم يستعمل في
 تلك الحصص المؤداة في تلك الاوقات ثم اشق الفعل ففيل كناية عن اداء

هذا الكلام من كلامه في قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا نعم الله التي لا تعد ولا تحصى

الامر الذي لا يضيغ
 كما نرى في بعض النسخ
 والتفصيل في

ارزوها حصفا واداء فحات **قوله** وجعلنا للجملة جدي مفتحا بالسورة المشتملة على
 التمجيد لانه كسبت السورة فاحتمل كنه وجعلنا مفتحا بالسورة المشتملة على الاستعاذه
 فكانت ضامة الكتاب قبا على فاحتمل كنه وجعلنا مفتحا بالسورة المشتملة على الاستعاذه
 التسمية لغير سورة الحمد ولا ان لفظ الاستعاذه او قوله لانه لفظ الاستعاذه
 او السورة متعلق بها فتبين انها في نسبة الجمل اسمها اشارة الى ان السورة
 والمصحف على هذا الوجه المطابق لما في الوجه المحفوظ كان باهر من اسم سجانه وتعليم
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلم **واوداه** نقول وجبت الله كلاما وادوية اذ الحكمة
 بكلام تخفية عن الغير **على قسمين** ظرف في موضع حاله المفعول وقوله ثانيا
 وحكما معاد على الحال الى اوداه ثانيا **وحكما** وجوز نصب على التمييز فيستعمل
 لفتح ايهام منه او على المدح وسماه مسكرا كثيرا **او** انه كان المستتر في قسمين منه
 بعد لان تعيينه على قسمين بانه في حال كونه قسمين مخصوصين على التخصيص فيقسم
او انه حال اخر مرادفة للكل وكذا ان الابدال اوقع في المنع من جعل الالف مقصورة
 بانهما او على انه كنه على الجوز فانه منصوب على الجوز الجار من الفعل الله على عطف
 على محله في ذلك رت بزيده وعمره اذ جاوزت زيدا وعمره او في صنف ظا اذ التقدير
 الناصب بهما ظهورهما في المثال المذكور ونهيم في قدر الكلام في الوجه الاخير بهذا الوجه
 على ما ثبت به وحكمه وانما عرض عليه بان هذا التقدير انما هو على الابدال لانه لفظ الجوز
 لو كان صحيحا لاي الابدال كنه محله فاجاب بان منصوب الجمل هو الجوز وصدده فالتابع
 للجمل بمنزلة الواقع بعد حرف الجر او لا يراد من قوله ثانيا بهين فيكون وعنده افاية محلي

الوجه الثاني في قوله ثانيا بهين
 انما هو على المدح وسماه مسكرا كثيرا
 او انه كان المستتر في قسمين منه
 بعد لان تعيينه على قسمين بانه في حال كونه قسمين مخصوصين على التخصيص فيقسم

قوله

فغوره هو مردود بان الثاني المنصوب لفظا لما هو منصوب محليا يحتاج الى تقدير
 المتبوع او لا يتم نصب الثاني مع اما بانسب او بتقدير مثل فاللغة المنصوب في قوله
 حيث هو منصوب لا محض حيث هو مجزوء فلا مجال للاعتبار الجار في المثال المذكور
 حيث هو كذلك اما ان قوله غوره اسماء وغوره فانه ظرف لانه في قوله المنصوب
 في سورة كان موطوعا على كل الجوز وكان البيت او على منصوب لفظا كما هو قيل في ذلك
 بخلاف غوره اعمار او قد فتر زال عمر ان الحكم بما احكمت عبارة بان غطت عن
 الاحتمال والاشباه والمتشابهة بما يكون عبارة تشبهته محتملة فقوله والاشباه
 عطف تفسير كما يشوب عبارة وتفصيل المشابهة فالحكم عنه لم يفسر اشتباهه والاشباه
 اي المتضمن للمعنى المتشابهة بخلافه فينبغي في الحكم النقص والظاهر في المثال
 الجمل والحاد كما هو المصطلح عليه في اصول الشافعية ولتفصيله على جميع قسم
 النظم المذكورة في اصول الحنفية **قوله** سورة اما حال او فقول ثانيا في التخصيص اي
 جعله سورة او تميزه افضل سورة وهو غير عيب في الكتاب بمنزلة السورة وتفصيله
 فانه سورة من مثله هناك كونه قبيح من الآيات والضمير في نهيم للسورة لايت
 واداد بالفصل او اولا لانه لا يميزه فصل والبايات او اولا السورة الممنوعة التميز
 بين السورة وبعضها بعضا بالآيات في الآيات بعضها بعضا بالفصل وقد
 في الضمير للآيات وصحها واداد بالفصل الوقوف والبايات في اصول الآيات
 وصحها فان قلت ساق كلامه يقتضيان كونها موطوعا وحذف الله تعالى لانزال
 التزموا وحذف القرآن من التاليف والتظيم من خلقه فقصا والحذف في قوله

الوجه الثاني في قوله ثانيا بهين
 انما هو على المدح وسماه مسكرا كثيرا
 او انه كان المستتر في قسمين منه
 بعد لان تعيينه على قسمين بانه في حال كونه قسمين مخصوصين على التخصيص فيقسم

الوجه الثاني في قوله ثانيا بهين
 انما هو على المدح وسماه مسكرا كثيرا
 او انه كان المستتر في قسمين منه
 بعد لان تعيينه على قسمين بانه في حال كونه قسمين مخصوصين على التخصيص فيقسم

السورة الطائفة من القرآن
 التي هي آيات وآياته من الطائفة التي هي آيات
 والآيات من الطائفة التي هي آيات والآيات من الطائفة التي هي آيات

هذا هو الكتاب الذي فيه
الصفات التي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب
والتي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب

ما كان القرآن من العبادات مصالح المكاشف والمعاد كان انزاله عليهم نعمه جليلة كونه
مؤلفا منظم من مفردات مجمل حسن وجمعه البلاغة وسيله الى ان يدرك منه
مقاصد دينية ودنيوية على ابلغ وجه واكمل في وجوب زيادة في تلك النعمه وتيسر
تسليها من جملة الحوادث فانه تيسير ضبط الاحكام والوقوف على دقائق
نظم الآيات في الاستنباط بالتحديد تبينه للتعال على ان يجد الله تعالى نعمه
التوفيق سبحانه بالتميز بينه وبين الله للعبادة والاختصاص بالعبادة حيث
لم يختم القرآن على ان يفتن به من وسوسة الشيطان ونفخ في الشارة
لان العود الى الله اخذوا ما اياهم محكمات بها فحق الحكم سهولة
الاطلاع على المقصود مع طمانينة قلب في ثلث صدق في المثلث به فوائد
اشارة اليها العلامة منها في تقادح العلماء واتقاهم القوام في استخراج
ورده الى الحكم في القوايد الجليله والعلوم الحجة ونيل الدرجات عند الله تعالى
تفصيل سور او سورته آيات في الكشف لان في تنسيق القاري
وافتبط الحافظ وتلك الحاشي الاسكال والنظائر غير ذلك وما هي الا
صفات منبذ اشارة الى ان هذه الصفات المذكورة للقرآن من
كونه مؤلفا منظما وكونه منزلا ونبي وحيثه وفقتي ونجتها وفيها
شابه ومحكم وكونه يتميز بخصلا تدل على صدقه واستقامته كونه بما افاد
بمنه جميعها والوجود للمنافع عند وجود المتقدم معدوم والمتقدم عند
وجود المتأخر منتفك كل منهما حادث لان القدم ينافي العدم بقا ولا

فان الكشاف في فوائده ان
الكتاب الذي هو القرآن
هو الذي هو القرآن
والذي هو القرآن
والذي هو القرآن
والذي هو القرآن

والفهم

وايقض المتأخر بمسوق ليجعل له المعادل لوجود المتقدم في حداثه فقط والمقدم لا يتقدمه الا بالزمان فيكون
حادثا وايضا فكلما ذكر منها لاني الاستدلال بهذا الطريق يكونه ركبة في الحروف والكلمات المتضمنة
كما هو المشهور الكتب المحللة في غاية لصاير الاوهام لانها تقرر ان هذه الصفات كلها
تكونها اوصافا كما يثبت للقرآن من حيث لا يجازي مقتضياتها ليعرف ان كانت معدومة مقصودا بالذات
ولذلك جعل حكمة من رتبته فلا يستدرك على ان الاظهار في اشارة مطلوبه فكذلك
يجمع من القرآن من غير ذلك ولا جملة من جملة ولا ما نزل في حداثته مع ما نزل في افراده فانه في حاشية
ولما ثبت به حكم ولا سورة من سورة ولا آية من آية من ذلك رعاية تلك المقاصد بالذات
فذكر الصفات المستلزقة للقرآن بالان في اقتضائها الحدود بقوله وما هي الا هذه وقد وجه الكلام
بان دلالة الانزال على الحدوث من حيث ان الحركة المكانيه حقيقة بالاجسام وبكيفية
هي حادثة اتفاقا واما دلالة سائر الاوهام في حيث انها مستلزقة لكونها مستلزقة لانها
بليزية الحدوث في زمانها وتاريخها والقديم وروايتها بان الحكم لا يابده على كل حال حادث فيكون
تقدم الله تعالى ان الاستدلال بهذه الاوصاف انما هو على حدوث العبادات المنطوقه ردا على
الحاشية من حيث هو وهذا جميعه في نحو انما قدمته فانه بناء على ما لا على القائلين بالكلام
النفس لغير انهم قد ثبتت هذه العبارات لكنهم يدعون ان هناك كلاما نفسيا قد ما قاما بانه
ولا يخفى ان هذه الصفات المستلزقة لاهي الحدوث محصورة بالقرآن اللفظي ولا دلالة لها
انتفاء القرآن من الكلام المنفرد وان كل ما يطلق عليه القرآن فهو موصوف بهذه الصفات
كان ظاهر البطلان عند الختم فيكيف يرد عليه من حكم بان قوله وما هي الاصفات
نقص الصفة على الموصوف فقد نظر حاصل المنزلة قال حصول كلامه ان هذه

الصفات هي الصفات
التي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب
والتي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب

هذا هو الكتاب الذي فيه
الصفات التي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب
والتي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب

هذا هو الكتاب الذي فيه
الصفات التي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب
والتي هي في القرآن
والتي هي في الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدًى والعبادة سبيلاً
والجنة داراً خالداً فيها
والنار داراً خالداً فيها
والجنة داراً خالداً فيها
والنار داراً خالداً فيها

وحيا ناطقا بتيقن حج قرأ بتأخير من عرج مفتاحا للماضي والماضي مصداقا لما يلي به
من الكتب السماوية وتجزياتي وكل من عرج على وجه كل زمان ودارا به سائر الكتب على كل لسان وكل
مكان الحج من طوبى بمجاورة ربه الوهاب والكم بمن تحضره م

الحمد لله رب العالمين

الغلبة على الخراف مطلقا وقدم الله لأنه أكثر القوان ولتزداد عناية السج بغيره
سبح تقيته حيث افادته البيا وجرت حيث تقيته على الخلف فطرب بنما قد توط
بأن صفات ذات الصلة والقوان مفاتيح يفتح باب الشريعة المشتملة على كل خير وسعادة
والآخرة والآخرة صدق الشريعة بالصدق ويتبين صدق كانه الله الصدق والقوان عبارة
مستوفى صدق على سعادته غيره وبصدق لا تقدر من الكتب السماوية ساد صدق
لما ومصدرا لها بغيره حقيقة المكان ثم استمر الزمان المتقدم مستورا وكل
تجزئته مستوفى حاله المستقر في زمانها وزاها في البقاء سائر المعجزات والاف
منه بغير شوق حاله المستقر في الزمان والاف من البقاء سائر المعجزات والاف
اذ لم يجدوا بان ما الكتب على السنة رباب اللغات التي لفة في الدهور المتطاوله
وجه الزمان بخارة بالكمالية وتخييل في الزمان بظهور بعض الاشياء والموجودة فيه
بعض بشره ظاهره وعلية باطنه ليست فانه ثابت له الوجه من قولهم وجه الارض لظاهرها
فانه سائر اشكاله في وجه القرآن موضوعا عليه مبالغة في ظهوره وقد يكون بعضهم ان
الوجه اما كنهين وانما سائر لفظ المكشوف من الزمان وفيه عيب ان الزمان لا ينفك
ظاهرا مكشوف وباطنا مستورا فاذا جعل الوجه غير الظاهر كان كنهين لا محالة **الحج** اما صفة
ثالثة تجر اعدل في هذا الجملة الفعلية ملاحظة الحوادث وجاز وصفه كونه نعمة
الاسم كحكم ونظيره واما استيفاء بيانا لا عبارة كسبيل الاحمال كانه فيقول
قلت انه تجزؤم عرفت ذلك فاجاب بان الحج اي سكت ثم ترفعت اليكم واخذت
منكم بغير قوت اذ لم يشتر ففعلني منه سوى ما نقله الاساس ففعلتم ففعلتم ففعلتم

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

من مصانع الخطباء فلم يتصل بالتيان بما يواريه او يدينه احد ففعلهم ولم ينقص بمقدار
اقصر سورة منه ما مضى من بلقيتهم على انهم كانوا اكثر من حصى البحر او فر من رمال الدنيا عدد
فلم ينقص كشاف

الحمد لله رب العالمين

علية ان الحج عليه قد جعل استماله آية منزلة روايته له فانه نفع في اللغة المعاصرة ان
اصحبه مثل ما به والرب الوهاب هم الخلف منهم كالمربط بالعبادة اخذ من لفظه فاكه كلفه
ظل ظليل ولبيل الليل فاية لفظه بعد انهم والكم الاسرار بان اعجاز القرآن كما هو المبحر
المث واللبس في كلامه اما هو كما ان اعزته لا بالصفة كما يتهم من ساد الانام
الابكام الله تعالى لا ان يفيد بها بالظرف والتجدر طلب العارضة واصل في الهدا يتبار في
الحولان في خطيب مضيح اربط في محضر خطبة الامم صقع الديك اذا صاح او في الصقع يعني
الجانب لانه يأخذ من كل جانب الكلام والامم صقفة اذا ضرب صوته اروسه في كنهها
وقراءه من فرائد الصواع صذر الموت فلم يبقه تعلق بالهم ولم ينقص تعلق بالكم
معناه انه طوبى براضته ففعل والرب ففعل فلم يتوض للتيان يساء القرآن او لبقائه
واخذتهم وتحدث ببلقيتهم ففعلهم فلم ينقص بمقدار اقصر سورة ما مضى من بلقيتهم ففعلهم
حيث نسب الامم انما فصاحهم واطهر فيهم من مجبوه ثم نسب الامم انما بلقيتهم وبيان
تصويرهم من اقصر سورة في انهم حال البقاء لانه فاعل المعز اي لم ينقص بلقيتهم ففعلهم
كانوا فالصغير لهم امم البقاء والفضي امم الصغير لهما جميعا فالعاش حال على الوهمين
منز النفاي تركوا الصدق المتوض حال كونهم كذا المنقول لفظ المعروض وهو الحال ازالة
ما عسى يتوهم من انهم ربا كانوا اقليل كل ان يغلب عليهم واحد من جنسهم فلا يثبت الامم
بجزئهم وكلمة على انهم تدل على سوغتهم وصفة الكثرة واستقرارهم واستقرارهم عليها
فيل من انما معز من ففعل المعز وسياك في نظير ما زيادة كنهين لها والبطي اربط
فانه فاق المعز الدنيا بالمد وقد تفقر ارض ببلادهم ذات ما كثره ولم ينقص الى

三

8
 مقترضة قيل بها الكلام نفور أو تأكيد الجليل المقدم من الخ الهمزة المقام وفيه تنافوان يتوهم
 المحل في الموضوعة طرفتهم المعهودة فله ببالاة بما إذا لا ينصوا لها لم فيها مع طابعها
 وقيل جملة حالته وعاملها ما في الخ الركنية عن المعارضة قاسم الم عليها بجريد السيف عقب
 الحجة وأما لم يقصد أي لم يتصوروا لما كانوا متصورين عليها وقته **نحو** لأن قوله فلم يبارضوا
 موطون على فدية ونحوه من ثمة الحال وتفسير المقام أو ترك التصدي بعدم المعارضة مما
 لا طائل فيه وكجريد الحجة توتها عن ملا الشبهات وكجريد السيف أنفاؤه وتوتها عن عمدة
 فاريده الله المشتك بينهما **و** أسند الله سبحانه مجازا لانه الأمر **و** قيل كجريد الحجة مسبوبة
 الله حقيقة ويضرب الموطون فله شدة **و** أسند مجازا لأن يراود بالجرى لاظهار
 مجازا **و** أسند الله حقيقة راظهر الحجة على سائر رسول السيف عليه **و** أول
 الطرفنة من قبل أن أبدى بهذا أول فيضم على الغاية كقولهم فله قبل وأما الله مؤنثة الأول
 فغيره **و** السيف وجهه من قبل وضع المظهر موضع المضمرة زيادة لتصور لتعلق المعارضة
و أما قوله على السيف فليس هذا القليل إذا لم اذ ليس لا السيف الذروة **و** هذه النظر
 حال يتبين ان معارضتهم بالسيف مع الحجة مما لا يتعدى بها وقد احتاطوا بذلك على
 والعامل فيها لم يعارضوا ليد نقاض الفوار على عارضوا بالسيف ووجهه عالين **و** هذه القضية
 مستحسنة عليها شاليم العلم بها وانها تال كمال العمل الشيء **و** ركنه فاعبر بها
 كلمة فله وهذا ما عندنا كحقيقة **و** الغاضب القاطع **و** الخرافات منديل كلف لمغرب
 عند اللبس **و** الحجة **و** السيف تقوية شأنه وترجع جانبه كانهما يجعل الله عز وجل
 ماضيا في قاطع **و** خوف عن ذكر كنهه **و** انهم اذا ارادوا المحاربة بالسيف السنان وبذل الاط

عالم المقادير باللسان علم بانهم ليسوا ذلك على شرف قد شاهدوا بحججهم المعارضة بالمرء
بعلما فلذلك رقت عليه قايلا في اعم صورا في الجوارح ودمته وطمع ارباب الى جوار
السير على الركبة اى دفنها وسواها والكواكب الاول حجج كوكب الملك وهو نجومه وانشاء
جمع كوكب السماء مثل اول العالم ولا تترك شيئا تم وضمحلل من رفقا تم ظهور المجرة الباهرة
واجبة البالغة القاهرة كمال كواكب العباد وعذراتها وانذرها برخصة الجوارح وطمع عليها
ونابال الكواكب حين انشرفت عليها الشمس وطمست انوارها ومحت انوارها وقد
من استنير البحر والشمس ليلغة القرآن والكواكب بالعيسى ليلغا تم ثم رقت
بمساعدة الذخير والاشراق لظهورها واستفارة العلم والطعن عليها لكمة
تختلف من عنده والصلوة موطون على التحيد الزينة على اللززال والكياد واما
فقد زيادة الملائكة بينهما قال خضر اوحى الله اومخ خير الرسول اوحى عن
راجع القرآن لفساد المعنى الطرف قائم مقام فاعله فضل اولاعى الى انبياء وغم
وصفها بهوت كل سعادة وكما لم يكنه وسماه استلذ اذ اوتبرك انم ذكره
نسيه العالم انتم شرح ربه فذكر علوشانه وظهور سلطانه وقدم فيه الجدة الا
وهو لوى على الاذ وهو قضى لان فته القدر ونفاذ الامر فاعلى القبايل اول على
عظم المكان ثم عقبه بذكر راية احسانه بكونه مشيا بالعصمة مؤيدا بالجمعة الى
العالم المستفيع بالعلم والاشتمار فضا ياكه بكونه نبيا اميا مبشرا به في الكتب السابقة
العالم ذكر اللواد المرفوع في لوى كما يعنى سياوته عليهم وكونه مطاعا فيهم في
الرفع ارفعوا العلم والرفعة من خولعت القدم على ثوبهم بالشر او بالمال والانيق المرف

٩
 العاصم ما ف على كذا الشرف عليه ويجوز ان يراد بالرفع العوض في بيت النبي صلى الله عليه وآله
 بشجرة طيبة معلما ثابت فوقها في السماء ليستظل بها من حر سعاد مكينة في
 تيمير المنيق تخرج وان يراد به السيد في برفق قومه اسير فيم كنز مجيد ابا
 في سبادة وقد في العوض مستعار لا ولا له سادة الشرف فروع كاصوله النبي
 ذو الفرج صفة لؤوف اللؤلؤ صفة ما شتم ولا في جودها النور البياض في جبهة العوض
 في شدة في الغرة الشوق والتجمل البياض في قوائم في فرس مجل في جمل
 قوائم تجمل لا وهي من الغرة والتجمل مستعار من هذا للشرف والكمال كمال الشدة
 والوضوح مستعار من الاستمرار بها فقد شير الاستمرار جميعها كماله وكالاستمرار
 اقدية وتعمل الغرة وحدها في الشرف مستعار من الشرف في رجل آخر في الشرف في
 والاميان مجاز ام سلافة تبارك اسم الله اللطيف المشهور اللطيف في تجمل
 الآخر ولا يكتب بنسب الى الله اللطيف المشهور بعد المخط والكناية او ام القوي
 وهي مكنت لان اهلها كانوا شريفا تبارك اول الام الى هو كما ولدته امه كونه عليه السلام
 ايضا صفة مدح له يشهد له بنبوته وبقدر تبارك المبتلين حيث ان العلوم الحجة والحكم
 الوافرة واخبار القرون الخالية لا تقم خط واستعادة من كتاب وقد طبق
 بين الاقوي المكتوب ليس كتاب بل هو مكتوب في آله اراد اهل بيته لنبأه وعنده
 الاطلاق والاطلاق جمع طر فطر طاهر عدل محمد عادل فان فاعلا لا يجمع على فاعل كما
 نفس عليه الجوهري الاضخان والاهم راف الصالح الخافي عنه العامة زوج الانثة وعنده
 العوب كل مكان من قبل المرأة كالارباح والاصهار اهل بيت المرأة واراد الاثر في

بما ان من متعارفات العامة والاصهار حقيقة وتقدم الانسان للرجوع للتبسيط لان
الاشياء كانوا بعض ماهره وحمايه وقازان كقول ليليا لان كل شيء عنده انسان
وعلى جميع الماهويين والانصار على جميع الصناعات كما في استحقاق السموات والارض
خلق كل شيء وتخصه صفا والاشياء من جملة بينهم وتقدم عليهم تنويه بشانهم علم
متى كل شيء شرع في خلقه من الكلام فلهذا تقدم على تقدم وانما صدر به بالامر وكذا
بان صناعات التسمير حقيقة فانه اسهل ولا يصدر عنه اختصاص بامر الرب في النكت
والتي انظره هو قوم البدن بمنزلة سائر عضاءه فاستقر لاصل العلم وهو اعم من
او يتقدم بها كنهه ولطائفه والموثوق به التي في وسط الخطة يستند اليها قايما فانه
لعمدة الصناعة لانه يتفرع عليها شجوها ودقائقها والعلم لم يتعلق بكيفية العمل كان
مقصودا فانه يسمى علما ان كان متعلقا بما كان المقصود منه ذلك العمل وتسمى صناعة
فروع الخاصة ونيفت اسم قسمين ما كنه حصوله مجرد النظر والاستدلال كالمثل والاول
يكبر حصوله لا يبرأ له العمل كالمثل في هذه القسمين الصناعات فروع العامة والوجه
في التسمية في العرف ان حقيقة الصناعة صفة نفسانية راسخة يقدر بها على
موضوعات ما تخوف من الانعزال على وجه البصيرة كالمكان كما يشوب كلام المقصود
فالعلم لا يبرأ له الصانع ولا العمل كالمثل في هذه القسمين الصناعات فروع العامة والوجه
من العلم لا يتم كماله الا بان يتميز صاحبه ذلك العلم ويصير العمل بكنهه ولما كان علم
متمدا على المعارف الآلية والاحكام العملية جاز ان يطلق عليه كل من العلوم
والاطلاق العلم اوله لانه اكثر واشرف ثم انظر ان المراد بالصناعة ههنا متعارفات

وان كان

وان ذكر الصناعات لشبها العلم ان تفضل صحتها الدقيق وانه الاول كان
علم الحكم لا يتعلق بكيفية عمل هذا وكيف سماه صناعة قلت ذلك على تبسيطه لانه
لذاته وعموده لا يقتضيه الامتيازات متعارفات ومجرات متطاوله ولذلك كماله فانه
تعلق بالعلم وقد في كل علم ما له من البصيرة من نسب البصيرة كالمثل في سائر صناعات سواء
متعلقا بالعمل او لا طبقات العلماء درجاتهم في علم العلوم واقدام الصناعات
فانه في علوم الصناعات وقد شارت بتبسيط كل من الطبقات والافراد موضوعات امانة العلوم
على الصناعات واقتصر فطبقات العلماء على التدرج ورواق اقدم الصناعات بين النفاذ
بناء على استبعاد التساوي في قواعد العلوم ومن الصناعات لائق قوله طبقات العلماء مع ما في
المتساوي من خبره المعطوف عليه وصدقه من قوله متى علم وقوله اقدم الصناعات من تمتع خبره
المعطوف وصدقه من علوم كل صناعة وكيف جاز عطف احد الخبرين على الآخر لانهما
قد مرح النفاذ بان الخبر اذا تعد لعدد الخبر عنه حقيقة وان كان تعد لفظا لا يتعد الخبر
بغير عطف كقوله يراك خير ما يري حتى وان في لاعدائهما عايضة فاذا كان الخبر عنه
سعد حقيقة ولفظا موطوف بصدقه على بعض كان العطف في الخبر او يكون على غيره
والشر العطف الى مال الموقوف كان التوزيع الا ان العقد بحسب الظاهر لا يوجب
اربط الجميع بالجميع فلا يبرأ له اداة الجمع كانه قيل انب العلماء والصناعات في حصول
العلوم والصناعات متعارفات وقد توهم انه نظير قوله انب وعرفهم البوه وذهب
على ان يكون احد الصيغين لزيد والآخر لعمرو وانه لا بد من مثل من عتبا لقدم وياخير
وهو نظيره لانه اذا اعتبر لقدم خبر المعطوف على المعطوف لم يبق للمؤخر خبر المعطوف

بناء على استبعاد التساوي

في العلوم والصناعات

الحاکم

11

الحسن جمع على غير قياسه فقل جمع حسن والسنك في النكت كانقطعه من النقط
نكت الكلام اسره ولطائف طهولها بالفكرة التي لا يخصصها نكت في الاصل
الطهولها بال حالة الفكرية الشبيهة بالنكت والفقر جمع قوة يكونها
وهي اصل حتى يصحح من ذهب على مئة فهار الظرف يتقار اول الادقاني المتأ
الشبيهة بنكت المصوغ واما ما هو في الشرح فمثلة البيت في الاصل من دقيق من قال
عن دقائق العلوم الصناعات عبارات مختلفة نظرا الى الجهات متفاوتة فاما ما
بجاء النكت واما ما بطايف معان واما ما في جوهر من اسره ونكر الاخيرين فمض
الى التفتيح بابراد طرق السويف والسنك في النكت المفكر بالوصف او ما ذكر الجار في
كلمة من تنزل على التعاريل الجهات فنزله تعاريل الودع وقوله لا يكشف تأكيد وتوير
بجواز الاجتهاد ويعفوه محذوف الى لا يكشف اسرارها عنها التي غوض الاسرار من هنا
يعلم ان مؤد تلك العبارات ذات واحدة والا فخل نظم الكلام من الخاصة صفة
هو فاعل الى لا يكشف منها احدى الخاصة واوحدتهم بل منهم وقد جعل هو فاعلا
الخاصة حاله قدمت مرجعا للضمير وفيه ان الاوحدى المضاف الى ضمير الخاصة
يكون منهم فلا فائدة وفيه الخال سوا كذا كاستبدالهم والاوحدى كالاخر في منسوب
اللفظ بينهم على انه عوي في من الوحدة لستحي ان يقر عنه بالاوحد وليس اليك اسطه
اخرهم وضمهم واسطة القلادة لا يوجد جوهر في وسطها وضمهم في اخرهم
فقر الخاتم عقد الاوحدى بالاض والواسطة بالفض لشدة ملائمة بينهما واما
كلمة الاخرين اشارة الى ما عتبار الصاف بها كانه فحق في استحي ان يقر

ثم ان املاء العلوم بما يغمر القوايح وانضماها بما يهدى الالباب كشاف

بالحمد

القوارح من غريب نكت تطف مسكها وتدعات اسرار يتق مسكها علم النضاي ليري لا يتم تقاطيع
واجاله النظر فكل ذي علم كما ذكره الجاحظ في كتاب نظم القرآن فالنقيه كشاف

12

وهذه الفاء اعدل شاهدا ذكرنا منه له دبة باساليب الكلام وذكر بعض من اثبت برأيه
كما نظم القرآن فلم يك منه شيء هذه العبادات وعلى هذا فقط سقوط ثبوت
كلامه وتوجيه ما قيل فيه بذكر عدل في ذلك والقرآن الاكمل بجمع قول بالكسر والموت
استحقاق الفتوى التي لا يابور في حادثة او احدث حكم او تقوية لبيان مثل
يترتب على ملاحظة الفتوى ما ياتي عنه الفتى من الهدى والقوة بذكر في القصص كبر القاص
جمع قصته ابن القوية بكسر القاف وتشديد الراء المكسورة وادخله في احوال العرب اليه
والقوية انه وفيه في الاصل صلة الطائر كان من الحفظ فعمل الكتب القديمة في القوية
قوله الحاج الى البيهقي المكنى ابا سعيد من اكار الباقين لوقوعه في المدينة وكان
مشهورا بالحكم والموطأ واذا اطلق في الكتاب فهو المراد قدم المصطلح على غيره
المتفصيل الموصوفين رواية السبع والحق من بني نجاد انظر علم النحو وتكلم منه
جمع حاج والحق من بيت اللحية عبرت عن ضبطها وثقتها واول على سهولة
ما ذكرنا في كونه كتركيب الحديث يقال السبع ولا يتصور خبر لقوله فالفقيه ما
وهذه الشروط من قوله وان يردوا حواء وقت احوال اذ قد وردت عن من شرط
فلا يحتاج الى تقدير جواز ان يقال في الحال من المبتدأ بمنزلة انما الحاج اليه
وقال له انك قد فهمت الفقيه وما عطف عليه حال الزبيلة الاضاحي الحال هو
اكد لقصص معناه لا يتفصيل الفقيه مبرزا على اقرانه وهكذا او ابرز الى
صورة الشرط انما بان هذه الامور غير واقعة بل فرضة كما قيل في صابرة
على اقرانه وغلبت على اهل زمانه في التقييد بالادب اشعار بفهم التقابل ونسبته

و به علم المتاع و علم البیاء و تمثیل در ایجاد و تبارک و تعالی و لغت فی النقیضه عنک از منته و بعثت علیک منافع مظانها همه که معروف لطایف حجه الیه
و در حق علم بیفتاح مجرّه رسول الیه بعد از یکدست آخذ از من سائر العلوم بحفظ جامعها این کفایت و حفظ کثیر المطالع طویل المعاش
قد رجع زمانا و رجع الیه و ردّه علیها فی علم الدار و محله الکتاب کشف

الكلام وتلك الطريقة إشارة لقوله سبحانه وتعالى تلك الحقائق لقوله سبحانه وتعالى اسرار في غياض
 الخاوية على اللؤلؤ واليا على كنهه واستغفله الا بطل تشاؤمنا اصدفون للمعنى تشاؤمنا في علم
 رب العالمين والفتح فان والباء في قوله فخصيص القرآن ان كلمة على المقصور على ما يوصل اليه
 فالمراد ان مقامها في القرآن اكثر مكانها دونها لمعرفه اسرارها فبافتة ودلائل غاية فيها
 لا غير وان جعلت دالة في المقصور كما في المشهور في الاستعمال فالمعنى ان الاطلاق على قراءة
 والكشف عن وجهه فوايه لا يحيل الا بها فيهما لهما لا غيرهما تمثل اي انما لم يزل
 يكونها الما ادين من المثل بفتحها والارتياء من رايدني راو الكلام دار تارة اذا
 طلبية او نة وازمنة مجا اداي وزمان للسكري اراو انا بعد اواي وزمانا بعد زمان
 كقولهم اولىك عليهم صلوات من ربهم ارسولة بعد صلوة مجا في ولا نظر كونها مجا
 فله اذ لا يتا المقام صلا التفسير الامم الجب عنه ومنظمة التي مائة الذي لفظ كونه
 ومطمان العليان اركي البلاء والقرآن كجبه الله تعالى على خلقه فخره ارسوله فاشات
 بنوته فيسحق ان يوتى بشانه وتخل المشاق في منزلة لطائفه واسرارها في حارة بعد
 ان يكون ظرف لبرج ومطاف عليه كلف مفعول آفذا في فذا الطعام وفذا بالظام ر
 العطف بين اخبار يكون بينهما على ان كل واحد منهما مستبعد بنفسه بل ان
 ثبت استقلا لا قد رجع بيان لقوله طويل المراتب ارجع زمانا طويلا السمع ورجع اليه
 والتعليم ورد على غير في المماطرت ورد غيره عليه راسا على الاور في تفصيل في
 من بين سائر العلوم في يكون مع فذه منها في خط وافر في المماطرت كلاما علم الاور فانه
 العدة في هذا الباب مقدما في منزلة كتاب بيو على محلة فانه حسن في وضعه فكل

وكان مع ذلك تسلسل الطبيعة منقادا ما شغل الفكر وقاد ما يقطن النفس وتطاولت كالمحطة وان لطف شأنها متبها
على المنة وان خفها ما لا كثر اجاسيا ولا غلظا جافيا متصرفا ذرية باساليب النظم والنشر ما ضا غير رتيب يتلجج
الفكر قد علم رتب الكلام والالف وكيف يتلجج ويصف ظلاله في حاضراته ودفعه في حاضراته ونم الفقه كمناف

قال السيرة ما سبقه من قبله ولا حقه من بعده وكان عطف على قدر مع ذلك الى ما ذكر
من براعة العلماء بعد كونه كذا وكذا **م** تسلسل الطبيعة الى تسلسل الطبيعة في الحركة
الفكرية خوفا من التسلسل القبول لما لا نفيا ما من قول لم يغير تسلسل بفتح الراء سهل
السيرة رسالة فيها لين **م** تسلسل الفكر في تسلسل الدقائق والتفاهات ما عتد
الوصول اليها وقوله وقاد دفع لونهم كذا وكذا في بعد سرعة الاشتغال عما كان
دفع تحيل الضوف كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
وكالماء في التسلسل القبول كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
والكرارة الانقباض في البرق كجرك وقوم كذا وكذا في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
عن الانقضاء الى الصلابة جات يده من العمل الى صلب الجاهل اليها او
الغلة في الفقه كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
وجوده الوحيه وكذا كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
في الصلابة كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
لا فتور فيه ولا كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
اساسا في الكلام فتور في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
وقوله غير رتيب في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
عاجبه يورس المعلوم ما لا تسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
والالة على قوة الفطنة وحال الرياضة او براد التسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
لغوه ما يتلجج في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول

جوا

ولقد ربيت اخوتنا في الدين من افاضل الفقه الناجية العلية الجامعين بين علم الوتية والاصول الدينية كمالا جوا (نفسه)
فابرزت لم بعض الحقائق من الجواب فاضوا الى حسان الترتيب تطير اشواقا منصف ليتم اطراف ما في ذلك اجتماعا المختار

14 وكيف يتلجج افراده وصوت نظمها الى علم كيفية التلجج في المقدام وافرأها كالتسلسل القبول
وكلمة ما طامنا قمتي اما مصديرة الى طال انوارها كالتسلسل القبول
لوقوع الفعل بعد ما يؤيده انها كتبت موصولة كما في ما جاز الفصل منها وبيان الفعل
الكهيت وقد طامنا الى ان الترتيب **م** ولقد ربيت **م** الا في الخطبة موقوف على قوله ثم
ان الله العلم وطها لفتة عاقصة على التسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
كثرة كتمه وتوقف ادراكه على شرايطه في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
عاشف سرارها في الفقه في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
على هذا الباب ففقدت لخص هذا الكتاب فاني ما عتد في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
جواب سم قدره في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
له حاضرة ومجتمعة اخوتنا لارادة انهم اخوة للطائفة العلية عامة وبها الاخوة التي هي
بالادنى من ذلك كتمه تبنية على انهم وان قتلوا صورة فتم الكثرة في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
وفضيلة وذكر الفقه الناجية شدة انهم الذين حكوا والديت في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
لاخوتنا لتضمنه من الفقه والمعاونة الجامعين منصف الا في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
من الفقه وغيره والاصول الدينية علم الكلام والشرطة من حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
مبالغة بعض الحقائق من الجواب فاضوا الى حسان الترتيب تطير اشواقا منصف ليتم اطراف ما في ذلك اجتماعا المختار
ما ابرزت لم بعض الحقائق من الجواب فاضوا الى حسان الترتيب تطير اشواقا منصف ليتم اطراف ما في ذلك اجتماعا المختار
لا تميز لارادته كالتسلسل في حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول
الكلام الى حاضراته ان له طبيعة كالماء في التسلسل القبول

طبقة در

المفروق حتى يجمعوا الى اني يجمعون وشوقهم الى الاجتماع والاقتران السواك غير ذرية ويدل على كمال
والاعلاء وقد فاما ان يقدروا قوله على كماله الكسف او ينزل منزلة المادام الى
الاعلاء والكسف حقائق التميز المعانيه التي يساق اليها بلا صريح ظاهره واديله ان
يصرف الخلاف ظاهره لامادة تدل على تعيينه الاقايير اجبارا وعطف على حقائق التميز الى
الكسف على الحقائق بابرار ما يحتمل العيون بتفصيلها وتوحيدها او عطف على الكسف في
الاقايير اجمال احوال جميع قول النظر في زوجه متعلق بالاقايير وحسن هذه العيون والوجه
وتسقيت اطلبت الاعفاء في غرض الخروج من كماله في معنى منه استشفع واستشفع
اسئلة ان يكون شيقا له وعطف علماء العدل في قبيل عطف الصفات واداء بعضا
الذين انزله في العباد والمتمرة له سمو انفسهم اهل العدل لانهم اوجوا على الله تعالى ما هو
عندهم من ثواب المطيع وعباد العالمي وتيسير الطاعات وزواياها ورعايتها ما هو
للقبا ولم يجوزوا على شيئا مما يؤخذ على اهل التوحيد اذ ينزله في صفات قدسية زايدة
على ذات الله تعالى لاستزاده بعد القداء والمقام للتوحيد والذخر صلبه بصره ما الى
علمه وبجمله متضمنة في المحفوظ على العطف اعرفوا ان اطلبت في ايديها تأكيد حقيقة
الاقتران والاستشفاع واطلوا ان استشفاعه لم يكن من صورته على استقصاءه من شئ
بنوره صدق ساقني وعدة على التخصيص من اجل والبحث على علمي حاله المقصود وقد بين
لك جليته حالها كلمة موصولة والاسمية صلتها اطلبوا الامر الذي في على خاصة الاحاطة
لان الغرض تعيين التخصيص الوجوب بشاره ان هذا الامر وان كان من فروع الكليات الا انه
كفرض العالي اذ كان مقتضا له زمانه ما اراد موصوفة اشئ الى علمه من زمانه بيان

[illegible]

عن أنعم هذا العلم فندنا عن أن ترقى الكلام المتوسل على المتأ
والبيان ما يليق عليهم سلة كشاف

ح أن ما بعده ذاهب وأما أنه دخل الانتفاء أو منتهى ما قبله كما هو المقصود فقلت
فيهم ذلك كونه على ما لا يتفق من الآلة ونظر آفون من العقل والكرة فقالوا
والتمثال الأول فضل على عطاء الدرهم من عطاء الدينار والعدم الأول قليل بالقياس
العدم الثاني فان الأول عدم مكنه يستوعب قوة والثاني عدم يحيل فهو أكثر قوة وارجح
الأول في المثال الثاني فضل تقار العلم على الآلة من تقار العلم على الترقى في التقار الأول
قليل بالقياس الثاني فان التقار من الترة واجب وعلم هذا التوجيه يوجب من
صلح العقل من الدرهم والبهاء ويلزم أن لا يكون حكمه من صفة كجانب لم اقبل
ويحتاج تقدير التفرقة في فضل البعض توجيه ثالث من غير اعتبار دور النفع في الآلة
بوتوسط فضلا بينه وبين الآلة كانه قيل على الدرهم فضلا عن الدينار فضل عطاء العلم
من عطاء الدينار على غير ذلك من عطاء الدينار ويترجم بقتية في عطاء الدرهم ثم أورد
على البقية وإذا ثبت بقتية الشرا كان ما عدا ما منه أقدم منها في الانتفاء ويرجع حال
أن عطاء الدينار انتفاء لا منتهى الانتفاء عطاء الدرهم وهكذا يلحق العلم ثم أورد
العقد بقتية من الترة فإذا تقار من الترة كان تقار ما عدا الترة فقدم ما
وأنه فضل محذوف وجوابا لجوابه برتبة الأول من الترة كما لا يخفى لا محذور من الآلة
والنوع بعضهم أنه حال لا يلزم على ذلك الفعل المحذوف هو الانتفاء على الوجه
الآخر ونعتهم بالوجهين الأولين وأنعم هذا العلم هو اللغة والصرف والنحو مما
يتصل بالمتن الوضعية الكلام المتوسل أي أورد أنه تحصيل عدوه ويريد به كلامه في
الكشف عن حقائق التمر لا يصدق (بداية عذر الانتفاء) من علاده وإيضاح قوله

الكلام

في الفصاح وطايفة من الكلام فحقائق سورة البقرة وكان كلاما مبسوطا كثيرة السؤال والجواب بل الديوان والأدب لما حاولت التبيين فوجدت
نكت هذا العلم وإن يكون له منار لا يتخذونه فضلا عن فهم الغم على ما وده جواهر والأمافة بحججهم فتوجهت تلقاها على وجهي في بيان
بكل ما جرت به سلكهم أهلها وقيل بهم عطية الأكباد المشورة على ذلك المثل منطلعين من بيان صانع القباية فتزاور بين عطفى وحرك الساكنة
من نشاطي فلما حططت الرطل مكنه أذا أنا بالسبعة السبعة من الدومة الحسية الدار الشريفة الامام شرف آل رسول الله الجاهل على حسن محرة

السور
من الكلام يشبه المنه قال المراد به القرآن فقد شفى الفواحش أي الحروف المقطعة وأراد
وقيل أراد الله كما وصفت في توفيق لما هو بولي جده والأدب أراد فائدة الكتب مع
فواحش السور وكان أي على ما حدث به تصديت بذلك المبسوط منار أعلى نحو من يفتقد
مكتوبة يفتقدون به يقتضونه عليه حكم الغم أي على التردد وصار ما ضيلا لا فتور فيه في
حكم السيف في الغم والنظم ونظمه فمفرد على امره أي على علمه في التردد وجدت جوارح في تباركي

أما مضمون فليقل به الجارح في احتياجه لكل بلد وأما اسم مكان فيتعلق الجارح بوجه المسكن
مقدار ما يتسكن به من عقل أو علم أو قوة والضمير أهلها للبدن بابل المبلدة ولقد تفرقت بأراد
منه في صور مختلفة قوة الضمير ذكر أفرقه في نظر الفطنة ومجبه وقيل ما هم نظر السوء
وأفردت مع أنه خبر قوله لم قدم علمه امتما به بنا على أنه صفة لمقدرة موزونة
مشرقة أو زينة في غمط الأكباد لانهم جماعة واستعمل جمع السلا والتكسيف النشوة
والأياض البصار اللطف الجانب من اللطف كناية عن السور لا الفواحش تجري

نشاطه من البتة في عطف مفعول تباركي حصل بعض الأرباح لان تامة كان
بسته عاه النصف وقد بقى من اللطف كناية عن إزالة النقلة فان العا فنتية
بحر يك جانبه والمقام غيب إذا للمهاجاة أرفاجات زمان بلتس السبعة فاذ
لهاجت وهو جوارح السبعة الرفعة والدومة الشجرة العظيمة والأبريل من السبعة
أول يوم خرج الكلام من الاستدارة لم انت كقوله تعالى في الجوارح السبعة من مباحث
سواد عاكسة الشاة الخال في هو النكتة والسنة فوجد العلم المتأليه على الشخص النساب
قيل حال أي يصح عليه جعل صافه لفظية ولم يزل يلبس الحظ فالأولان يكون مفعولا

من المشاهدة قطع الفيء وطى الهابة والوفاء عليا بخوارزم ليقول ان اصابة هذا النقص فقلت
قد ضاقت على المستحق الجليل وتيت به العليل ورايتني قد اخذت مني السح وتوقع
الشح وانهت العشر التي سميتها العوب وقافة الرقاب كساف

ان على الملقاة من منوصبت هذا جازع الكوفة قطوعة البصرة ونشأ على الملقم
قوله وجبت المشاهدة المشاعر وقيل واحدة مشهدة بضم الميم وكسر الهمزة كذا
المشاعر جمع مشعل مشعل وهو لغة ضعيفة وشعلة الا ان مشهدة لم يستعمل في
المشاهدة الا في قول او ثوب فهو مشهدة وقيل ان يكون جمع المشاهدة
بفتح الميم والال اي نفس المشاهدة فان المشاعر مأخوذة من الحيرة والاشكال كانت الاله
مجنبة بمحذرة اي محذرة ومخنة كذلك الفيء والصواب والمساواة والمساواة
البعيدة والجمع الفيء والمساواة وقد قلنا على الامر اي على عهده ولا فخطب تهنيت
نحو جمع الغير عليا فيلها ليل لفظ الوفاة والقول بان للواضع والاشارة ان فاء
لا يكون في واحد بل مع اخر من الافاضل في قوله ليتوصل هذا النقصان مخففة كالم
اجعل الامر اسفاه عنه لا يلام المقام فقلت عطف على جواب ان فاجاب ان
المستحق ان اذنت والتفت لان الجليل العكس بان وصف الاسفاه لا اذنت
تق على بالام اذا لم يندلج به من نيت العدل انما تمت اليه كونه لا التمسك بهما هذا
البلغ من ان تق على بالعدل الى لم يندلج اليها كان عدمه ان لا تتر من اليها وقيل
للسقوية الرجزية العدل فلم يجد ما يتعلل به وجب فيوت تلك المبالغة والاشارة المشهور
ان يكون الباء صلة للفعل ورايتني مطوف على فقلت وبان السبيل عن طريقه الما
والاخذ فطرفة اخضر منها اخذت مني السن اذنت في واخذت مني قوا فقلت
منها والسن القوية البالية وتوقع الشئ نصرت له او استيلا اليه على
جلده كجبرسته ما نهت شافنت وقايت العشر المشاهدة وقافة الرقاب

مباين

فاخذت فطريقة خضره الاول مع خان تكثير الفوايد والفحص عن السراير ووفق الله وسد فقره منه ومقدار مدة خلافة
بكر الصديق كان يقدر عمارة في اكثر من ثلثي سنة واهي لايه من ايات هذا البيت المحرم وركته اقيمت على مراكات
هذا الحرم العظيم اسفل اسفل كجلا فقلت منه سببا فيخفف ونور ايتا انصراط يمشي بين ايدي ويمشي ونم المسؤل

سورة فاتحة الكتاب مكية

هو ما بين السنين السبعين وقد حكم سيد الربا بانها مكية المكية فاخذت على ايتي
مع خان مكي اخذت اي تعارنا لفظا وكهانة بذلك فعلا ما يتوهم الاختصاص فقلت الفوايد السراير
جمع مبررة بمعنى السرة اي في السداد وهو لفظ القول والعل ففرغ منه اي الكتاب
لدلالة السيا على بل كونه مذكور لان قوله طريقة خضر عبارة عنه ولم يصح سببا في
انفسه تنبها ان الفراء منه ومن ذلك الزمان لا يتصور ان يسلك بل وكفى بوجه
عند الله المائدة خلافة ابي بكر سنتان واربع اشهر وثلثة اشهر وتسعين ليل اي
يقدر عام فذكر مدة من مدة خلافة الاربعة فاتفق في مدة خلافة قتلم مدة خلافة وما
اي الفراء في تلك المدة القليلة وتايت الضمير بما عينا رضى الله هو آية وقوله من ايات
البيت المحرم فاطر قوله من آيات بيتنا ما ثبت فيه من الضمير الاول كما في التا
لكما تبين من بيانية لا تبين لانه لم يجمع في جموعه لا في جموعه فقط وقيل ان التا
في تصنيف الكتاب وقيل الاول الله والتا ما اي ما ثبت منه فذات الله تعالى ورضاه
جاءه وادينا وقيل ان فكلم من منه صفة سببا فلما قدمت صارت حالها اني كجلا في
وهو الكتاب سببا من الله وقد في الاول للحرم والتا ما اي ما ثبت منه والحرم والباء
يميني مخففة اي يسى بين يدي ويمنى وهو تيسر من قوله تعالى يسود بهم بين ايديهم وما
ونم المسؤل عطف على اسفل الله فاما ان جعل اسفل الله للمسؤل او يقدر القول
فان اي قول ثم والخصوص بالمدح محذوف اي ثم المسؤل الى المدح هو اي الله او لم يخلو
هو اي الجمل المذكور **قوله** سورة فاتحة الكتاب فاتحة الشئ اول فصيل صدر القم
كالكتابة بمعنى الكذب ثم اطلقت على اول الشئ التسمية للمفول بالمصدر لان الفتح يتعلق

وقيل مكنته ومدينته لانها نزلت بكلمة مرة وبالمدنية افرى وتسمى ام القرآن لانها كانت للناس التي في القرآن من الشيا على الله بما هو عليه
ومن التعبد بالام والنهي ومن الوعد والوعيد وسورة الكهز والوفية لذلك سورة الحمد كشاف

18 فقد ثبت صفة الجواز الحكم بجمع من التعيينية وان لم يكن مشهورة قد انظر ان المطلق
كلمة وقت العلامة النقرة صفة الشيء اما هو صادق عليه فكان في المضاف اليه
بياناً وتمييزاً للمضاف كالسراج للباب حيث المنكر للموجب بياناً وما لم يكن
كالحديث المطلق للموجب بتعيينية مبدلاً جانب المنة **قوله** لانها نزلت اولاً بكلمة مرة
اي حين اوتيت الصلوة على اول سورة نزلت بها على قول اكثر المفسرين وبالله
افرى اي حين حلت القبلة ولا كونه مدنية فقط فلا شبهة في بطلانه ولا كان تسميتها بها
الكتاب سورة الحمد ظاهرة وكذا بسورة الشفاء والشفية اذ ورد فيها شفاء كاد
لم يفرغ من اتمامها وتسميتها بام القرآن وسورة الكهز والوفية فلا شك ان اصلها في القرآن
وهي تسمى الاول الشفاء على الله تعالى بما هو عليه الشفاء تعبد العباد وتخليقهم بالام والنهي
الوعد بالخير والوعيد بالشر والاشارة الى اوصاف الكمال على الله تعالى فظروا
التعبد فقولوا ايكم غيب فان العباد قيام العبد بعبودية وما تعبد به من سؤال
الموت ونواميسه او قوله تعالى الصراط المستقيم اذا اريد به ملة الاسلام المشتملة على احكام
او قوله الحمد لله لان مال معناه قولوا الحمد لله والامر بالشيء ايجاباً يستلزم النهي عنه
واما الوعد والوعيد فقولوا ما انتم عليهم والمنصوب عليهم او قوله يوم الدين الى الجوار
للشوق والعقاب واما اخرها فاصد الكلام الجيد تلك الاصول الثلاثة لانه انزل ارشاداً
امروفاً للمبدء او المبدء ليدوروا حتى المبدء اباناً ما امر به ونهى عنه ويترفعوا بذلك للمعاد
مشوبه كبرى وبعبارة افرى انزل القرآن كافي السعادة الانس وكذا ان يترفعوا
ويتوصل اليه باليقين مئة وتينصل على يقينه عنه ولا بد التوصل على ما بعث به الوعد

اولاً وبتمسك بتعلق بالجمع فهو المفتوح الاول وقبلها كلمة صفة جملة احوالها
به يتعلق الفتح بجموعه كالباء في الفتح فالتاء علامة للنقل والوصفية في الاسمية كما
الذخيرة وهذا اذن لقب فاعلم المصداق والكتاب كالمقران يطلق على جميع النزل المكتوب في
المصحف على الله من تركه وبين افران من فاكهة الكتاب اولى ثم صارت بالعلبة علم
الحمد وقد يطلق عليها الفاكهة وصفاً فاما ان يكون على افران بالعبودية ايضاً كونه الام لانه
واما ان يكون مختصاً بالام كالف في الاصناف الكتاب سبع مع الوصفية الالهية
فذكر بعضهم ان هذه الاصناف بغير من التعيينية لان اول الشيء بعبودية وعلى ان
الشرقي يرايه ما هو فرد منه كما في زيد بعض الناس وقدر ما هو فرد له كما في زيد
واضافة الاول الى الشيء من معنى ذاته والاشارة الى شرط فيها كونه المضاف حسبها
للمضاف صافاً عليه وجعل بياناً كما في فقه واصافة الشا الى غير الام كيد زيد
لكن قبل الكتاب حسبها شاملاً كما في اي فاكهة هي الكتاب لان هذه السورة فاكهة
واولها ليقين الجمع المنزل لا الكتاب الذي هو القدر المشترك فان قيل ذكر الكتاب
ان من اصناف اللوح الحديث التبيين وهو الاصناف من معنى اي من ليشير الى اللوح الحديث
فيقول الله بالحديث لانه قد يكون من الحديث وقد يكون من غيره والام هو الحديث المنكر
كما ورد في الحديث الحديث في المسجد ياكل الحشيش ويجوز ان يكون من الاصناف بغير منقضة
كانه قيل من الناس من ليشير بعض الحديث الذي هو اللوح منه فعلم القدر ان
اريد بالحديث مطلقاً كان حسبها للمصداق فاعلم ان يصدق على الحديث المنكر فيكون
الاصناف بياناً لاهلها بل لاهلها وان به العموم والاستغراق كان للمواحد حديث فرداً منه

فانزل

التفصيل في زاج هو الوعيد وله لا يحال قوله الكس الطي على النفس تسلط عليها الهوى
وجبت عنه حضرة نور الانوار بطلت بعضها فوق بعض قد علم ان هذا مقصودا
هو الدعاء والسؤال في قوله تعالى اهدنا ويجاب بان تفرغ عما ذكر فان المعية مجزئة الدعاء ما كان
في الزمان الآخرة اوداء الطاعة وترك المعية لا يق كغيره السور مثل عبادة الملائكة ولم يستم
القرآن لان نقل هذه السورة متقدمة على سائر السور وضعا بل نزولا على قول الأكثر ومكة
على تلك الملائكة حسرت ثم صارت بفضلها في السور الباقية فزلت منها منزلة
ملكه من سائر القوي حيث قدمت اولها ثم حيث الملائكة كتمت فكانا انما هم القوي كما
يخام القرآن على حاله وبسمية لا يابى **قوله** الملائكة شتى في صيغة اسم المفعول
من التثنية بغير مرد ومكر ويجوز ان يكون جمع شتى مفعول من التثنية بغير التكرار لا
كأن سورة الزمر وقال في الجواز واحد ما مشاة ففربض النسخ في صيغة المفعول من
التثنية كالوجه الاول في الزمر وفي بعضها بفتح الميم مفعلة من الشئ كالوجه الثاني سميت
الايات السبع التي الهاكة بالثاني لانها شتى في كل ركعة اى كل صلاة تسميتها لكل باب من
الجزء وقد صرح بذلك في سورة الحج حيث قال الملائكة التثنية وهي التكرار لان الهاكة مما يتكرر قراتها
في الصلاة وغير ما وهذه العبارة غير لانها شتى في كل ركعة ودرست في معنى الجوهرى ايضا و
على قاعدة المجاز المبالغة وان كل صلاة فعله واحدة ركعة وقد تعدت الهاكة فيها
فتتضح تكرارها زيادة التصاح وقد تكرر انما تكرر في كل ركعة بالقياس الى افرق الثانية لولاها
في الاول وفي الاول عند انضمام الثانية اليها ولا يرد على الوجهين التنفیر ركعة واحدة اذ
يكرر منها المنة وانما تجوزة فله ان يعيد التسمية انما بالثاني شتى في كل ركعة على حد

التأويل

19

التاويلان وكجدا علما مخصوصان مكرما وكررا الصلوة والركعتان كما سمعتهما بالمشهور
واما صلوة الجنازة فلا ترد على هذه العبارة لانها لا تنحى ركنها ولا يشك ان يرد
بيان محل التكرار على غير ان العاكة مما يتكرر في الصلوة بحسب الركعة لا بحسب الركعة كما لا يطعن
ولا بحسب ركعتين ركعتين كما تستشهد الرابعة ولا بحسب كل صلوة كالتي لم فان تعدد
الركعة تكررت العاكة والا فلا كانه قيل لانها تنفي باعتبار ردة الركعة وبجته عليه
هذا المفرد وان كان دحضنا نفى الان دلالة هذه العبارة على ما في النسخة او
في قوله بقراءتها للسببية اي قراءتها في الصلوة بسبب فضيلتها على غيرها من الخفية و
لا غيرها على ما في هذه النسخة ففقد توقفنا على الفضيلة او الاقرار عليها فقامت
على السببية سورة الصلوة لهذه العلاقة ثم المتبادر في مقارن النسخة
المستبقة عند انقضاء السبب اذ الاصل ان لا يكون هناك سبب الا فلا حاجة الى صيغة
الخصر بان تنى لا يكون في فاضلة او مجزية الا بقرائنها فيصاح فيقوم توقفها على القراء
قول من بعد قلت عليهم اية اراد صراط الدين التي علمت عليهم الا انه قصر في العبارة
لان الصلة بدو من الموصول المصنف النسبة ومن المصنف للبعداية لان الكلام حكم
كلمة واحدة **قول** قراء المدينة جمعت الالة في السمية وانشاء سورة النمل
بعض آية منها في معنى القرآن اتفاقا وخلفوا في السمية وادخل السور فذهب بعضهم
انها آية من كل سورة مصدرة بها في هناك فاته ثلث عشرة آية من القرآن
وهو قول سعيد بن جبير والزهرى وعطاء بن ابي نجران وعليه الشافعي واصحابه
في بعضهم انما ليست من القرآن أصلا وهو قول ابن مسعود وذهب مالك المشهور

وقرأه مكة والكوفة وفقهاها على أنها آية من الفاتحة من كل سورة وعلى الشافعي وأبيه
وكذلك يكرهون بها وقالوا قد أثبت السلف في المصنف

منه بذهب حنفية واتباعه ذهب للمنفرد من الحنفية أن الصحيح من المذهب أنها آية واحدة
من القرآن ليست في السور بل أنزلت وعدة للفصل بينها كما عرفت من
ذلك اختلاف آخر هو أنها آية واحدة منفردة أو آيات بعد تلك السور فقل بعض
الشافعية وبعض آية من كل واحدة منها والمصنف لم يفرق الخلاف الأول ولم يجهل بأمره
بل على ذلك المذهب الأول أن نسب القول الأول لقرارة المدينة والبصرة والشافعية
ومذهبهم أنها ليست من القرآن فقال مالك لا يقرأ بقرآن يقرأ بالصورة لا يقرأ بالترادف
أنها أنزلت لما كتبت للفصل والبركة ولم يقل وأما أنزلت لها ولأن ذلك
أثبتنا في أول السور بكونها في أول كل سورة بل في قولها أن قوله على أن
بآية من الفاتحة ولا يخرجها من السور محمول على ما هو المشهور من مذهب حنفية عن أنها
من القرآن وإن كان ظاهر مفهوم متنا ولا يفهم ما اختاره المتأخرون وتوكلوا
والغفوى وكان في العبارة أن يقول على أن التسمية في أول السور ليست من
القرآن إلا أنه عدل عنه لما يدل على أن يرد النفي في هذا القول على ما هو مذهب
الحال لا ظاهرا والظاهر الثانية أن يرد على ما قال أنها آية منفردة عن السور
على ما قد مر من أن القرآن تفصل سور أو سورة آياتها إذا كانت من
القرآن كانت من سورة قطعا وإذا تحققت ما تلوه أن كشف لك سور الأول
أن نفي تركها على القول بأنها ليست بآية من الفاتحة ولا يخرجها من السور
لأن حاصلها أنها ليست من القرآن على رأيهم فلا يكره بها عندهم ولا يتوهم عليه
فحينئذ لم يثبت مما ذكر أن لا يكره بها جواز أن يكون آية منفردة أو بعض آية من كل سورة

والله

مع توصيتهم بتركها في القرآن وذلك لم يشتهر آية من القرآن كما أثبتوا عن ابن عباس
سبحان الله فقد تركت وأربع عشر آية من كتاب الله كما كشف

20

دفع بعضهم إلى قوله ذلك لا يكره بها عندهم في موضع الاستدلال على جوازها بغيرها
وهو مردود على السؤال الذي جاز به أن ذلك السبب منهم لم يثبت كما تقدم بآيات فثبت
بها على كونها آية من كل سورة الثالث الاستدلال بآيات السلف أي في المصنف على
أنها آية من كل سورة صحيح ولا يرد عليه ذلك إنما يدل على كونها من القرآن كما أنها آية من كل سورة
بجواز أن يكون آية واحدة أو بعض آية من كل سورة وأما لم يرد عليه ذلك فثبت من أنه
لم يثبت أن يبين الخلاف في هذا فكانت من القرآن كانت آية من كل سورة الثالث
أن التمسك بقول ابن عباس بآيات ذلك الذي تامة ولا يخرج عليه أنه يدل على أنها
ليست آية واحدة وأما على أنها آية من كل سورة فلا إلا أن يفي أن كون التسمية
وثم عشر آية لأن السور لم يثبت السبب أحد الباء قوله بالآية أو يصح ذلك لأن
المكره نفس التسمية لا الآية بها وأما ما يبيح له إلى المكره بالتسمية بأن يبيح
بها وأما جعل الآية ابتداء أو لا مطلقا بالتسمية وثانيا متعلقا بذكرها فليس بينهما فرق
قوله مع توصيتهم بتركها في القرآن اعترض عليه بأنه ثبت في المصنف أسماء السور
أعداد الآيات جازية من فعل ذلك فقد ميزه وأثبت بكونه **قوله** وأربع عشر آية
الظاهر من ذلك عشره فلو برأه عن التسمية واعتد بزوجه الأول أنه بقرينة
وجود ما يبرأه ويؤيده أنه سال عثمان عن ترك التسمية فيها كما نقل المصنف هناك الثالث
كانه نظر في نزول الفاتحة مرتين فيهما بسم الله تعالى بيان وليس له أن يترك
كونه الفاتحة أربع عشر آية وقد مر أنها سبع آيات اتفاقا الثالث أنه أراد ترك
التسمية بها فينادل في أنها سورة الفاتحة وإن كانت هناك بعض آيات

فان قلت لم تعلق الباء قلت تجزئ بسم الله اذ اوله لان الذي
 يتلو التسمية يقول كما ان المسافر اذا اراد ان يركب فقال بسم الله والركاب كان المعنى
 بسم الله اصل بسم الله اركل كذلك الخ كشاف

عنه ما آية مجاز لان عبارة ما بعينها آية تامة فموضع افعى وفيه ان الخلاف بين
 اما وقع في التسمية فادخل السور فالظن ان كلامه انما كان فيها الراجح انه اراد الخ
 بالركب اذ دخل في التعليل والتوضيح فذكرت لان تعليل المصداق على المصداق
 يرجح ان نسبة الفعل الى السار كمرى اذ يصير في نظم الكلام هكذا من تركه
 عدم مائه واربعة عشرة آية ولا شبهة في ان التوضيح نسبة الفعل اليه في قوله
 واقر في زجره من ان يجعل سببا للفعل المحل ولا مجال للاعتبار لعدم ما بين
 فقد اقدم مائه واربعة عشرة آية انما هي اعدام صلا فلا يتصور في تعليل **قوله**
 لم تعلق الباء لا يكون عليك ان الادوات التي تفتح بمجرى الافعال ما بعد ما فروع
 لتلك الافعال وتعلق بها وكذلك المعول من حيث هو محمول فروع عاملة وتعلق
 قال لم تعلق الباء وترجم يقولون في حال تعلقات الفعل بغير اللام واذا نظر
 جانب المعنى فيل تعلق الفعل بكلامه انما هي بالابو سطة حرف وفي قوله اقر او ادخل
 تبينه على ان المعية في التقدير خصوص المعنى ومنه اللفظ وقوله لان الذي يتلو التسمية
 مقرون بالقرينة الدالة على تعلق الفعل المقدر فان حرف الجر ان فيض
 فعلا بغير معناه المجزوءه الا ان دلالة لا تخطي مطلق الفعل فاصح في نسبة
 قرينة اخرى في لغة بالغ في تزوير الجواب حيث بين اول حال المسؤل عنه ثم راد
 بيانا بالكتشف عن حال مثاليين كثير في الرفع مشتركين في خصوص الجار والمجرور
 واعتبار ما في المقدر ثم اشار صاحبنا في شرح المسؤل عنه ثم اورد نظيره
 من حيث حذف متعلق الجار اما محال في خصوص الجار والمجرور معا كالنظير

الاول

وكل على مبدى ففعل بسم الله كان مضرا ما جعل التسمية مبداء له ونظيره حذف متعلق الجار قوله تعالى في آيات لم يرفع
 وقوله اي اذهب في آيات كذلك في الاربعة الدعاء للمسلمين بارقا والذين وقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 او تكلمت منه قوله فقلت الى الطعام فقال سم
 فربك كسند الناس الطعام كشاف

21

الاول والاربع او في خصوص المجرور فقط كالنظير ثلث والثالث وليس شي من هذه النظائر
 الجنبية تقديم الجار والمجرور على ما هو متعلق فقدم النظير الاول من التفسير لان اقر وتعبه
 اقر البنية القوة فالاربعة كقول العرب به وقول بعض الاعراب صفة وقول الثالث
 المعين فان قلت الاوان في ان الذي يتلو التسمية قراءة لان المقصود فيسأل
 بالتسمية كما اعلنه قوله وكل على مبدى ففعل بسم الله قلت انما يتلو المعنى وتلو القراءة لا
 اياه وانما ترك ذكره ودل يتلو المعنى وعلية لعلها في التسمية بين الله والمعنى اذ كانت
 بيانه ان المراد بالتسمية هي هذه العبارة المخصوصة التي عدت آية لا المعنى المصداق وتلو
 فيما نحن فيه شيان احدهما من جنسها وتلو ذكره والآخر هو التسمية من جنسها وتلو
 وجوده ذكره وهو القراءة وتلو كل واحد منهما يستلزم تلو الآخرة فصح تلو الاول يستلزم
 مع الحافظة على التمام اما قلنا اذا امكن الرباط لان التسمية التي هي مثل تلوها الا
 البنية فانه يقع وجوده ذكره واما المذهب فليس يتبع ذكره لان الوجود ولا في الذكر فلا يتم
 ان في الذي يتلو التسمية بديح **قوله** كان مضرا ما جعل التسمية مبداء له التسمية
 مبداء للفعل الحق اعني الحرف كالقراءة والاول والآخر كان المضرا اما هو الفعل في
 الدال عليه ففعل الكلام مما راى كان مضرا لفظا جعل وزعم بعض النحاة ان تقديره لا
 اوفق مثل التسمية ابتداء والقراءة كما تشهد لذلك بوجهين الاول ان الابداء
 اعني خصوصية تلك الافعال فهو بالتقدير او الايراد انهم يقدرون على تعلق التسمية
 فعلا عما كا حصول الكونه **قوله** التسمية مبداء للتسمية بالتسمية من وقوله
 مبتدأ بها فتدبره او في المعنى قال ولا يرد علينا اقر بسم الله لان التمام

فعل القواء فذلك خرج بعد ذلك لا لا ابتداء باسمه فلو لم يوصف بالقدرة
 من الماهام وادوية المرام لا ان كانت اقروا على تلبس القواء كلها بالسمية
 وجه التبرك الاستعانة وان قدرت ابدت القواء افا وتلبس بها بالسمية والا
 يقول النجاة لا يجزئ فيفان ما ذكره تمثيل وتقرير لا يبي انك اذ قلت نزل على النور
 او على العلماء او البقرة كان المقدر ركب ومودود ومقيم واما قوله ان في المقصد وقوة السمية
 مبتدأ به اسم كنهه على ان يبتدأ بها او ايل الالف سوا قدر لفظ الابداء او لفظ
 تلك الافعال بعد اخرج الجواب قوله لا لا ابتداء بها كما في السمية وادوية افول بان
 القوم يقدرون النظر المستوفى فعلا ما اذا لم توجد في النص ما اذا وجدت
 فلا يميز قدره لانه اكثر فائدة وحقيقة ان هذا القسم من النظر انما يستوفى
 في غير ما لم يسم منه فان لم يفهم منه سوا الافعال العامة كان المقدر متبادا ان فهم موحدا
 من خصوص الافعال ان المقدر كالمبتدأ فلو كان الاشارة المذكورة ذلك لا يجزئ
 عن كونها مظهرا مستقلا لان من ذلك الفعل الخاص مستوفى فيها انما وجاز تقدير الفعل العام
 لتوجيه الالف فقط ولما كان تقدير الافعال العامة مظهرا ايضا بطا غير النجاة ونسوا
 المستوفى بما علمه حذف وعام هذا وقد توهم من قوله فيما بعد فوجب ان يقصد الموحدة
 اسم الله بالابتداء ان المقدر هو مبتدأ فكانه جواز كل واحد من التقديرين وتلك
 هناك ما يزيل عنك الشبهة الربوبية هذا الصنف المعامل للجم والافعال منهم سكان
 البادية خاصة والسمية العامة لاداءه اولى بالعلمه اذ اني بباو كذا اذا
 والرفاء بالجد الاليتام وحسن المعاشرة من رفات الثوب صلت ما ذكرى منه وبارك

نفي من لفظ

فان قلت لم قدرت المحذوف متجاوزا قلت لان الالهم من الفعل المتعلق به هو المتعلق به لانهم كانوا مبيدين واسماء العتمة
 فيقولون باسم اللات باسم النوى فوجب ان يقصد الموحدة من خصوص اسم الله وتوحي بالابتداء وكشاف

همزة وقد نهي النمرضا الله على الذين قلوبهم بالرفا والذين لا يخشون الله العبادات البيت
 للفرزدق قيل لشمس بن الحارث الضبي وقصده من الاشياء السابقة بقوله ومنه اطلاق
 واما لان الجارية لم يقع في الابداء في ابتداء الكلام كما في غيره وقيله انما نرى فقلت
 منقول انتم فقالوا الجرح قلت لمواطلا ما قال الجوهرى عم صبا حاكمية بحجة كانت
 محذوف عن النمرضا بنعم باكونه فيها وفيه شاذة في نفي النمرضا بنعم فيها نغومة اصحابها في البيت
 وبن النمرضا صبا حاكمية النغومة ونقول ان الازهرى انه من الوعامة بمنزلة السهولة وتوحي
 من غميت الدار انهما اذ قلت للما اني وفوقه قال ومنهم حال الغافل والناس
 بفتح النمرة والنور رواية الجوهرى وكلمة النمرة وسكون النور رواية غيره **قوله** لم قدرت
 المحذوف متجاوزا هذا السؤال لا يخفى بنسبته القاريل يتناول تسمية المسافر والذراع
 كل فاعل جعل التسمية بهذا الفعل فانه قد صرح بتأخير المقدر في كلام المسافر وشاراه
 وكلام غيره وكلمة من قوله لان الالهم من الفعل المتعلق به بتوضيحه المعطوف حكم
 الانسحاب كما قيل لان الالهم هو الالهم صاحبته بيني واللام في الالهم فانه مقام
 التفضيلية وقوله لانهم كانوا مبيدين بيان لوجه كونه الهم اذ لا يكون ان قد قدم للملا
 بل لا بد ان يبين ما يقصده الالهم من ذكره والاعتناء بالثناء كما في علمه صاحب
 البلاء الى كان المشركون يبدون في قولهم باسم الله العتمة فيقولون عند التضرع فيها
 باسم الله وباسم النوى وكان هذا التقديم منهم تحذرا للاهتمام بالاسم وقصد التبرك و
 التوقيم للاختصاص اذ لم يكونوا يفتخرون بالاسم بل كانوا يفتخرون بالاسم كونه الله فوجب
 على الموحدة ان يقصد بعبارة قطع شركة الاصنام كيلا يتوهم منه تجوز الابداء

وذلك بتقديم وتأخير الفعل كما فعل قوله تعالى انما نعبده حيث نريد بتقديم الاسم
ارادة الاختصاص كشاف

باسمائها فيكون قصر افرادها في لفظ من وضاعف الاختصاص في اللفظ وبيان المقصود
يقصد الموضع من خصائص اسمها وتخصيصها على ان المراد قصد الدلالة على اختصاص
فعل الاختصاص الذي هو ان يتبادر به اللفظ فان قلت قوله بان يتبادر الى ان المقدر
يكون قوله ذلك بتقديم وتأخير الفعل في اختصاص اسم كصلى بتقديم وتأخير الفعل الذي هو
لان الدلالة على اختصاص اسمها بالابتداء اما يحصل بذلك بتقديم اسم وتأخير الفعل الذي هو
في لا يطابق جوابه سؤالي لانه ليس على سبيل تقدير اقر مؤثرا واجبا على تقدير التفسير
قلت انه لا بد لابتداء الفعل من يتبادر به اللفظ فيكون كالمؤثر في اللفظ لا كالمؤثر في اللفظ
تأخر الفعل في قول وتأخير الابداء وهذا التقديم في الكلام فان المشرك كان يتبادر
في افعاله المحصورة باسماء الله سبحانه وتعالى كوجوب الموضع في افعاله المحصورة
بهم الله تعالى ويرى ان اختصاص اسمها بتلك الافعال على سبيل التسمية والتكثير على المشرك
واظهار التوحيد والابتداء قوله بالابتداء في المقصود وفي المقصود وتوضيح ان
الاختصاص في هذا التخصيص والخصوص في معنى اسمها ان يراد بها على المقصود في
فصل الجود يريد ان المقصود على ابتداء الابداء في اللفظ في قوله واما انه كذا في اللفظ
فحق بالمعنى لا باللفظ على غيره وقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد الى الله وهذا
على كثر الا ان الاكثر في الاعمال داخل في المقصود على ان تخصيص شيء بأقرب
قوة تميز الالف في نظائره في قوله مجازا مستورا في اختصاص اسم الله تعالى بفعله
من بين اسماء المعبودين وافرادهم في ذلك الفعل وهو حاصل من قوله تعالى
حيث هذا القبيل قوله اختصاص بغير المندرج عن الماد بكلمة وافعلت في مقصوده على المندرج

تفسير

تفسير

والدليل على قوله تعالى انما نعبده حيث نريد انها من الله تعالى فقلت فقد قال في تفسيره انما نعبده

23 وقوله تعالى انما نعبده حيث نريد انها من الله تعالى فقلت فقد قال في تفسيره انما نعبده
العبادة له تعالى لا غيره قوله تعالى انما نعبده حيث نريد انها من الله تعالى فقلت فقد قال في تفسيره انما نعبده
تفسيره **قوله** كما فعل اي تقدم الاسم وتأخير الفعل **قوله** والدليل على تقدم اسم
وتأخير الفعل في الموضع لقصد من الاختصاص في اوله ان المقام يناسب التقديم والتأخير
ليبادر ما يجب على الموضع من الدلالة على قصد من الاختصاص في استشهاده بما يحل في اسمه شار
المجوز عنه في معناه وجزا ذلك الطرف بعينه وقد قدم فيها الخبر لارادة الاختصاص الى افرادها
وارساءها باسم لا بغيره بالواجب والفاء والمساة كما يتوجه لظهوره في ان المتعلق في
بمختار مقدم انما على الفعل المقدر لارادة الاختصاص في الاستدلال بوقوع تقدم الظرف
فان نظير من على مقدمه في الآخرة ان افترقا في الطرف من الاستشهادية في قطعها من
استوعب في من الحرف في الاول فظهر انما هو انما في هذا الاخر في كلام
فيما هو الغرض في الدلالة على تقدم اختصاص في اللفظ في قوله تعالى انما نعبده
اي انما في اذا جعلت اسمها كما هو الواجب في الجواب لا مفعلا باركوا **قوله** فقد قلنا
بالله كما هو عادة في ان السؤال في شيء من سبب في الارجاء ان يقصد الموضع من
اسمها لفعل القاءة وغيره ما هو تقدم اسم الله تعالى عليها كان من جهة ان لا يكون قوله
او بسم الله كما يفوت ذلك الواجب قد ثبت الا ما دلت الصحة ان اول ما يرتب
سورة اقره قوله تعالى ما لم يعلم كما قرره الآية من سورة نأخر ابيها في قوله لا اله الا
او سورة نزلت لا يابا في قوله الاكثر من اول سورة نزلت هي الفاتحة ولا قول بعضهم
سورة المدثر لان الخلاف في نزول السورة تمامها **قوله** فكان الامر بالقرآن ثم

قلت بتقديم الفعل **الفتح** لانها اول سورة زلت فكان الامر بالقراءة اسم كشاف

يريد ان ايجبه اسم الله تعالى ههنا اشارت من قصد من الاختصاص الذي يقتضيه
المقام كان الموصوف بقول باسم الله اقره لا باسم غيره واما على ان
يتخرج من المعنى المحكي التثنية فموقوف الكلام ههنا على ان القراءة اسم المقصود
بيان ما يتبدد به فمما لا سمي واما اقره باسم ربك فالطلب فيه اصل القراءة
فانها غير معلومة الوجوب كونها اول سورة زلت لا تخصيصها وان الى طلب هذا
الاسم محكي توهم منه بخير الشكر فكان الفعل الى الامر بالقراءة اسم فقدم في ذلك
ولما عاين الامل الذي هو تقدم العامل بل يقول باسم الله من حيث هو اسم الله تعالى
اهتماما واهتماما وقد يراد من المعانيات عنانية اخرى قصد الاختصاص مثل فاذا
اجتمعت النياتان قدم لا محالة كما في التسمية واذا انفردت الواحدة عن الثانية
قال لم يارضها ما هو كذا بالاعتبار قدم ايضا والا فلا وفوقه اقره باسم ربك
قد عارضها العناية بالقراءة وكانت او بالاعتبار ليس ما هو المقصود من طلب
اصل القراءة اذ لو قدم اسم الله تعالى لافاد ان المطاوعة القراءة مفتحة باسم الله
لا باسم الاصل قال المصنف معناه اقره مفتحة باسم ربك اقره باسم الله ثم اقره
فالفعل وان قدم في هذه العبارة كذا طلبت القراءة مصدرة باسم الله تعالى
كما هو المقصود فتدبر كما ذكرناه ان القراءة يجب تصديرها باسم الله تعالى
على الخلاف واما طلب القراءة المصدرة به فمما يقتضيه هو ان القراءة ان
كانت مقصودة ههنا وقيد ما يتبعها كما في قوله اقره باسم ربك لم يخرجه
اسمه لانه لا قراءة المقصود وان انعكس الامر وجب التقديم **قلت**

ما

فان قلت ما من تعلق اسم الله بالقراءة قلت فيه وجهان احدهما ان تعلق بالقراءة بالكتابة فذلك كسب بالقلم على من ان المخرج
لا يعتقد ان فعله لا يوجب تعلقا به في الشرح ووجه الثاني ان تعلقه به في الشرح ووجه الثاني ان تعلقه به في الشرح ووجه الثاني ان تعلقه به في الشرح

ما من تعلق اسم الله تعالى بفعل ههنا الجور ووجهه في قوله لم تعلق الباء الجور
وقوله لان الاسم في الفعل والتعلق به في الجور وذلك لان الجور اداة لا
من الفعل والجور في قوله هو بسطة الجور فكل منهما متعلق به كما في قوله فكلما تجوزها واما
التخصيص فهو ان الباء سواء جلت على اسم الله تعالى او على غيره يقتضيه فعل فالقراءة في سوال
هو الباء واما لم يخرجه من تعلق باسمه تعالى بالقراءة هو بسطة الباء فكل منهما متعلق به
هو الجور ووجه التقديم على الفعل هو مجموعها وقوله حتى يصير غاية لتعلق لا لتعلق اي عدم محكية تسمية
ينبغي عند التصدير وقوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تسموا الله في النطق بالحق ما ذكرناه من ان الباء اذا
لم يبدد في اسم كان ابرز من قطع التثنية انما في غير مقدمه واذا بدد كان كاملا وادارة لفظ
ذكر قوله بذكر اسم الله تعالى بالمراد فان قصد الفعل باسم الله تعالى كونه بذكره ويقع على
احدهما ان يذكر اسم الله تعالى في كل كلمة امثالها وان يذكر لفظ الله تعالى في كل
التسمية كان لفظ اسم الله تعالى ابرز من ذكره في كل كلمة امثالها وان يذكر لفظ الله تعالى في كل
عند من حيث هو ان التثنية الاستغناء بجميع اسماء الله تعالى واما كلمة الباء فهي وسيلة لذكره
على وجه يوضح كونه مبدء للفعل فيجوز تسميته بذكره على الوجه المطلوب فيطلب ان يسمي الله تعالى
بالسنة لانه لا يسمي الله لان الباء ولفظ اسم الله تعالى في كل اسم الله تعالى فان قلت ما فائدة
اسم وها قد قيل بان الله تعالى في كل ما اشترى الله تعالى بسم الله تعالى والله في كل ما اشترى الله تعالى
اليمن فان التثنية كما يكون باسمه لا بد ان يكون اسم جعل اسم جعل اللفظ لا اداة واليمين هي
يكون به لا باسماء التي هي الفاظ والبال الى الشان واما من قال ان تسميته بسم الله تعالى
انه التثنية لان الامر بك في كل ما اشترى الله تعالى بسم الله تعالى في كل ما اشترى الله تعالى

وانما ان تعلق به تعلق اليمين بالانبات في قوله **تثبت** باله من غير نية كما بسم الله او كما في قول الله تعالى **فما**
والبنين من ماله اوست متكبسا بالرفاء والبنين وهذا الوجه اوجب حسن قوله **فثبت** فكيف قال الله تعالى **فثبت** كما بسم الله
 قلت في مقول على سنة الوفاء كما يقول الرجل الشوق لسان غيره وكذلك طمعت ربت العالمين او كثير من القرآن على هذا
 المتبادر من قوله تعالى **فثبت** كيف
 يتبع كونه باسم وكيف يجوزونه ويجدون في عظمته ف
 وفي هذا الوصف اعني في ان الله تعالى عظيم اسم الله تعالى حيث يتبدل في الامور المعقدة بها دون
 غيره والتيسير على الناس في محضات الامور وكذا في قوله **فما** صارت مع ما بعد ما بمنزلة
 واحدة او لا على افعالها وانما في قوله **فما** مثل الماخر في قوله **فما** على غير الالان او بها
 ظهر فيما بعد ما كونهما على صورة الحرف لا يخرج في الامر غير ثابت جاز بمنزلة وثق
 انما ثبت اسم وكلا المعنيين جاز في الآية والباء في قوله **فما** على غير نية كما بسم الله تعالى ليس
 للكبر فكيف في الطرف لعل المقصود ان التبع على وجه الكبر وقد سبق بحقه **قوله** او
 حسن ان الله اوجب ادخل في الارباض والبيان فذل بالامصاصية والامصاصية
 والاستمال بالاسكانه كسما المعنى وما جرح به من الاقوال اما ان حسن الحرف
 لمقتضى المقام فلان الكبر اسم الله تعالى ما دبر مع وتوطين له بخلاف جملة آله فانها
 وغير مقصودة بذاتها ولان ابتداء المشرقين باسم الله تعالى كان على وجه التبريد
 ان يرد عليهم ذلك لال الباء اذا جعلت على المصاحبة كانت اول على ما سيجع
 افعال الفعل كسم الله تعالى منها اذ جعلت افعلة على الآلة ولان التبريد كسم الله تعالى في
 كل احد من يتدبره والباء في المذكور كونه آله لا يبتدئ الله لا ينظر في قول كونه اسم
 آله للفعل لا باعتبار انه يتوصل اليه بغيره فقد رجح بالافرة من التبريد وقد آثر الوجه
 الاول بان جعله آله يشترط له زيادة مدخل الفعل وشمل على جعل الموجود في قوله
 بمنزلة المعلوم ومثله ليعلم في الكلام **قوله** فكيف قال الله تعالى **فما** على الوجه
 وان كان السؤال متوجها على الوجهين وتبريد كونه باني عبارة بغير كونه فلا بد
 ان ما ذكره تعليم للتبريد باسمه لا تعليم كيفيته التبريد والممازج في قوله **فما** على ما قبل الال

والافعال

فان قلت من حق حروف المعاني التي جازت على حرف واحد ان تبني على الفتح التي هي خير السكونيات
 التسمية لام الابداء ودوا والعطف وفائه في غير ذلك فاللام الاضافة وبانيها بنية على الكسرة لئلا اللام
 بينها وبين لام الابداء ودوا والباء فلكونها
 لازمة للحرفية والجر كسخت

25

والافعال فانها موضوعة للمعنى واما الالفاظ المبسوطة التي تتركب من الحروف فمقتضى
 حروف المعاني لما كان البناء لا يختلف بتغاقب العود الى اصل السكون ففقت
 في الالفاظ بالتحقيق او لا يقيم اصل الالفاظ كونه وجوديا لكونه اثرا للعامل وعلما
 للمعنى فاصل ما يقابل ان يكونه ميا وقد اشتهع البناء على السكون في حروف المعاني
 التي جازت على حرف واحد لانها من حيث انها كلمة براسها منظمة لوقوعها ابتداء
 الكلام وقد فضوا الابداء بالسكون فحقها ان تبني على الفتح التي هي خير السكونيات
 والحققة وان كانت الكسرة انما في الخارج لانها ادوات كثيرة الدوام على الالفاظ
 التي جازت على حرف واحد اذ جعلت على المظهرية على الكسرة ففقت بانيها وباني
 لام الابداء اسمها في لا يظهر فيه افعال في بيت لام الابداء على الالفاظ كسرت
 الاضافة لتوافق حركة العامل اثره واما اذا جعلت على المضمر فانها تفتح على الالفاظ
 الفوق حاصل كونه المداخل على فان لام الابداء لا يدخل الالفاظ المرفوعة والارباب الالفاظ
 بنيت على الكسرة لكونها لازمة للحرفية والجر اي غير مرفوعة لها بمنزلة الالفاظ لكونها
 في فلان لازم بنية اذ لم يبق افعلة ولم يوجد غيره ومنه قولهم ام المصلحة لازمة للمفردة
 الى نعمة الاستفهام ثم كل واحد من الحرفية والجر بانيها سبب الكسرة اما الجرف ففقت بانيها
 اثرها واما الحرفية فلا تقتضي السكون الذي عدم الحركة وكذا في الكسرة لكونها في الالفاظ
 لعلته حيث لا يوجد في الافعال ولا في المضمر من الاسماء ولا في الحروف الا نادرا
 كغير ففتيلها وجهان ونقص الاول هو او العطف وفائه اللازمين للحرفية والبنية
 بكاف التسمية اللازمة للجر وقيل المخرج دليل واحد فان في النقصان كذا في النقص

والاسماء العشرة التي بنوا اوايها السكون فاذا انطقوا بها مبتدئين زادوا همزة لتلحق بهم
 بالسكون اذ كان دأبهم ان يبتدوا بالهمزة فيقولوا السكون لئلا يفهم من كل كلمة ولتضعها على
 غاية الاحكام والرياسة واذا
 في الارجح لم يبقوا في زيادة شيء

بما قسم ما في حروفها ان علمنا بنية البناء فكان اولى اثارها ان يفتتحوا
 الحرف للاصرار عن كاف التشبيه كذا لان الكاف اذا كانت اسما لا يكون لها
 في العلم في هو الحرف المقدر على ما ذكره المفضل قلنا اصرا عن غير ما في حروفها على ما ذكره
 بعضهم النقص لوانه وان علمنا بان حروفها خصوصية القسمة بل اذ لم قالوا وان انما الحرفية
 لا تعلم الجواز فيكون عطفه وانما لا تعلم شيئا منها لانها قد تكون اسما كحرف الخطا فيكون
 على الكاف انما لا يفتتح فيها خصوصية التشبيه فلم تكن لازمة للجواز فيكون الخطا
 فيكون قد يزدوم الحرفية لانه اصرا عن كاف التشبيه اتفاقا والجماع في كلام الوجاه
 وهو ان البناء ينبت على الكسر فضلا عن ما يجوز وقد يكون اسما كالكاف فيكون ما يجوز
 ولا يكون الا حروفها كالباء وكذا ان يكون هذا مراد المصنف وفيه بعد لان القوم غيروا
 خصوصية القسمة فقالوا كاف التشبيه الحرف والاسم من مثل ولم يبقوا في صورة
 الكاف ولم يقولوا انها ايضا تكون ضميرا او حرفا فيقولون وقول المصنف في التشبيه
 ولام انه اذا كان ييل على اعتبار القسمة وكيفية لا يميز بينه وبين غيره فلهذا
 وكونه احدتها فتوقه والآخر كسوة **قوله** احد الاسماء العشرة في المفضل احد
 ان لا يميز باسم اسه لانه منقوص ايم او اما ان لا يميز بانهم لانه فريدين والاول
 الاولان المنقوص قد يوزن بوزن صله فانه يكون خلاف المراد وقد بني اواخر هذه الاسماء
 على السكون حقيقة واسما لا وان كان حركتها تفتتح براويها كما قال ابي الفتح ومما
 في اصل ابن بنو ولعلهم بنوا ما كذا تفتتح في الوضع وطلبوا الحقة لكثرة استعمالها
 في الارجح وقوله لتلحق تعيد للزيادة مطا واما خصوصية الهمزة فيلحق بقوتها وكونها

مما

ومنهم من لم يزد ما استفتح منها بحركة الساكن فقال ثم وسم قال باسم الهمزة كسوة سمعة وهو الاسماء العشرة التي بنوا اوايها السكون فاذا انطقوا بها مبتدئين زادوا همزة لتلحق بهم

من اولى اثارها ان يفتتحوا الحرف للاصرار عن كاف التشبيه كذا لان الكاف اذا كانت اسما لا يكون لها
 في العلم في هو الحرف المقدر على ما ذكره المفضل قلنا اصرا عن غير ما في حروفها على ما ذكره
 بعضهم النقص لوانه وان علمنا بان حروفها خصوصية القسمة بل اذ لم قالوا وان انما الحرفية
 لا تعلم الجواز فيكون عطفه وانما لا تعلم شيئا منها لانها قد تكون اسما كحرف الخطا فيكون
 على الكاف انما لا يفتتح فيها خصوصية التشبيه فلم تكن لازمة للجواز فيكون الخطا
 فيكون قد يزدوم الحرفية لانه اصرا عن كاف التشبيه اتفاقا والجماع في كلام الوجاه
 وهو ان البناء ينبت على الكسر فضلا عن ما يجوز وقد يكون اسما كالكاف فيكون ما يجوز
 ولا يكون الا حروفها كالباء وكذا ان يكون هذا مراد المصنف وفيه بعد لان القوم غيروا
 خصوصية القسمة فقالوا كاف التشبيه الحرف والاسم من مثل ولم يبقوا في صورة
 الكاف ولم يقولوا انها ايضا تكون ضميرا او حرفا فيقولون وقول المصنف في التشبيه
 ولام انه اذا كان ييل على اعتبار القسمة وكيفية لا يميز بينه وبين غيره فلهذا
 وكونه احدتها فتوقه والآخر كسوة **قوله** احد الاسماء العشرة في المفضل احد
 ان لا يميز باسم اسه لانه منقوص ايم او اما ان لا يميز بانهم لانه فريدين والاول
 الاولان المنقوص قد يوزن بوزن صله فانه يكون خلاف المراد وقد بني اواخر هذه الاسماء
 على السكون حقيقة واسما لا وان كان حركتها تفتتح براويها كما قال ابي الفتح ومما
 في اصل ابن بنو ولعلهم بنوا ما كذا تفتتح في الوضع وطلبوا الحقة لكثرة استعمالها
 في الارجح وقوله لتلحق تعيد للزيادة مطا واما خصوصية الهمزة فيلحق بقوتها وكونها

وهو مسمى بديل بغيره كما هو مسمى وتسمى من السمو لان التسمية تنويه بالمسمى اشارة بذكره
ومنه قيل للقب النبر من النبر بمنزله هو من الصوت النبر فخر النحلة الاعلى فان قلت فلم قلت
اللفظ في اللفظ وثبت
قوله باسم ربك

واذا ثبت التوكيد مع الاستغناء عنه كان في الابداء او يجوز ان يكون بانه لا يخلو من كبر
السكن ولا من حركة هذا الذي هو مسمى بالسين وسكن الميم واذا بلغ جبر النقصان لا بد من اللفظ
حركة هذا الذي هو مسمى بالسين قال ابن الاعراب في النسخة ثلث اسماء وهم بكر النمرة
واسم بكر السين وصحها وسمى على وزن هدى والباء في النسخة ثلث اسماء وهم بكر النمرة
قوله اسل فيها بازا لا يفرقة فهو بها يخطو طريقا يعلمه اسل في الابداء لا يفرقة
اي يترك عن استعمال البكر كواب حل لتقوم النحلة والجملة صفة بازا لا وقيل صان اسل
لان الوصف بصفة اما او لنواي الباز في القصد تلك اللفظ ليعلمه لا اعتياد
بتلك الفعلة **قوله** واصل سماء بكر السين وصحها وقوله بديل بغيره تدعى الكيفية
حيث نعواد من الاسماء الحروفية الفاء واصل سماء ولو وضع ذلك كان جمعا واسما واد
وسما واللفظ المأخوذ منه وسميت فقد يتيق ان الاسم يوافق الصوت في التركيب
ولا بد الاشتقاق من الناس في المعنى لذلك قال لان التسمية تنويه بالمسمى في تارة
الرفع ونومته فتمت ونوبت باسمه اذا فرت ذكره والاشارة في الصوت بالشي
واشا بذكره رفع قدره في اشياء بالشيء في وقت والاشارة في المسمى خفيض
المنصية الظهور واعلاء القدرة حيث اعتد به ونصب علامته بآرائه وتوقيفه ومنه اي
من هذا القليل وهو ان التسمية تنويه بالمسمى النبر بالراء الماهية في الصوت ومنه
والنبر بغيره والراء الماهية القدر الاعلى النحلة **قوله** فلم حذف يريدين وضع
على ان كل كلمة يكتب على صورة لفظها بتقدير الابداء بها والوقف عليها كما كان
يجوز ان يكتب النمرة بها لثبوتها والابداء كما كتبت باسم ربك وغيره بالاء اذ جعلها

قلت قد اتبعوا هذا حكم الدج ومن الابداء الذي علمه وضع الخط لكثرة استعماله في الابداء تعويضاً عن طريق اللفظ
ومن غير عبد العزيز انه قال لكانت طول الابداء واطراف السينات ودور الميم واسمه الله الله قال معاذ الآله ان يكون كطبيعة ونظيره
الكثير من الابداء قال ان الحنايا يطلقن
على الابداء التي كانت

ان يكون على صورة من الخط اذ كان في اول الكلمة ولا سيما ان الجواب هو ان حذف اللفظ في
الخط لكثرة استعمال الابداء زاد في كونه ان وضع الخط على الابداء ودون الدج تعويضاً
بالمقدرة المتروكة السؤال والابداء فيها ليصح تفرقة بالفاء وعلى ما قبله او روي
التعويض وانه يقول بديل بغيره اشارة الى ان اللفظ يتغير بتقدير الاسماء جمعاً
بين قاعدة الخط وكثرة استعمال اللفظ في تعويض الابداء واطراف السين وتدوير الميم
حينئذ للخط ومحا فظة على تفنيم الاسم الذي اريد به الاسماء المعظمة بكسر ياء مسماها والمؤ
والنسخ المولى عليها السينات بل الشئ وفيه مبالغة كانه قيل جعل كل شئ
كسنية في الظهور **قوله** اصل الابداء ثبوت النمرة في أصله فوجودها في نصاريفه واما
كونه على صيغة الآله فلا سيما كما مناه كما في قوله معاذ الآله ان يكون كطبيعة وتارة
ولا دمية ولا فدية رب والدمية الصورة المنقوشة من العاج ونحوه وعقيدته كل شئ
اكره والرب الرب الذي هو جبر الحوش استغناء باسمه من تشبيهه بهذه الاشياء والحي
جرت عادة الشعراء على تشبيه الجبابرة بما تشبهت استغناء عن غير الله الى بلا الله
كما في قوله ايا الله سموه لا ولا ايا رب كذا الجوهر ان سببه جود ان يكون اصل الابداء
عليه اذ التشرع اختلف عليه الابداء واللام في رجب العلم كالكسب الحسن الابداء في
الاعلام حيث ان كان صفة وقوله ما يقطع النمرة اما جاز لانه بنية الو
على حرف الابداء فحقاً للام في صفة استعمال الابداء بغير المعبود واطراف الآله على الله سبحانه
قوله ونظيره في ثبوت النمرة في أصله بديل وجودها في نصاريفه واما كونه على صيغة
الابداء فكونها بغيره وقدق لما كان استعمال الآله والاسماء في اللام كما تشبه

وهذا الاسم مشتق من الله واستأله كما قيل استوفى واستحق من الله والجزم

منكر ان يكون له هو الذي هو الله في الارض والسموات فانه جازي شرفا
والعبادة وكان الله اول من ذكره مرتين ولو في الاول قال على من يدعي
البطلان من المصود والمعبود **قوله** ومن هذا الاسم من لفظ الله قد استمر فيما بينهم
الله فعال بمنزلة الله الى المعبود ومن الالهة بمنزلة العبادة وحق العلامة ان الالهة
وتصاريفها من خواتمه ارتفعت والله بالفتح اي عبدة واستأله اي استغنى عنه من الالهة
والله كان اسمين فان الاشتقاق قد يكون من الالهة كما في استوفى وتجوهر وتجبر
واستجبر وجب وجعل الالهة مشتقا من الالهة بكسر الهمزة وتشديد اللام وادود عليه لانه حكم
بجواز الله واوجب اللفظي المتوافق في التركيب ان كان احدهما شرفا من الالهة
بينهما كان او بان يكون شرفا من الالهة وشبهته فان الالهة من العبادة اشرف الالهة
ومشتقاتها وان الله من غير شرف الالهة من ثم اوجب الالهة على الالهة في الطيرة
يقع وذلك الله بمنزلة الله استأله من غير شرف الالهة من غير شرف الالهة بل لا ينفصل او يتبع
ان الالهة لم توجد في اللغة الاصلية واستغالات للاقتداء من خلافة الالهة فلم يكونوا شرفا
منها ورفعة وادب من غير شرف الالهة وتأييد بان اشتقاق الفعل الالهة على الالهة
التي هي شرف الالهة كما نذكر قوله بل الالهة على الالهة كاستأله اذا تعلق في رتبة
الاجناس القيام بمصالحها وتأييد بان من المشرق من غير شرف الالهة من غير شرف الالهة
الالهة المعبود والموجود في الالهة العبادة بل الالهة بالعبادة من العبادة فله
الالهة فمن الالهة خدم الالهة كان من الالهة والالهة لا يوجب الالهة من المشرق من غير شرف الالهة
والله من الالهة اشتقاق الاسم كالفعل كضرب فله حيث كان الظاهر ان الالهة

الصغير

فان قلت اسم هو اسم صفة قلت كل اسم غير صفة الا تركب لصفة ولا تصف لا تقول شيئا الله كما لا تقول
شيئا رجل وتقول الله واحد صمد كما تقول رجل كريم فغير كشاف

29

الصغير ان يسمي من المشرق من غير شرف الالهة من غير شرف الالهة من غير شرف الالهة
فان اشتقاق فان بعض المصادر كما في خروج والقبول شتم على حروف لا تعتبر **قوله** بل
اور وكلمة الاصل رب على السبيل في شدة ونجاسة هو من الالهة كما في الالهة من الالهة
ايوم بانه اسم وقوله غير صفة مبالغة في تعظيم المراءى لان يتوهم ان الاسم يقابل الفعل
يعلم الصفة فان قيل ذكر اول الالهة من المعبود وان الالهة يكون صفة مثله كقوله
الوصفية بهذا قلنا المذكور اول الالهة من المعبود وان الالهة يكون صفة مثله سابقا
انه اسم يقع على المعبود والالزام من ذلك صفة كما ان الالهة تسمى بغير اسم يقع على المعبود
وكيف هو الحام ان الاسم قد وضع له اسم مسمي باعينا من غير مسمى بغير مسمى بغير مسمى
بسمه لم نلاحظ موصوفا صفة صفة مسمي بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى
ومثل ذلك اسم صفة وذلك المسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى
مسمي بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى
في الواقع من نوع تعلق بها وذلك مسمى الاول ان يكون ذلك المسمى خارجا عن الموضوع
وسببا باعينا على تعين الاسم بانه كما هو اذا جعل على مولود فله حجرة كالدابة اذا
جعلت اسما له اذ ان الالهة من غير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى
من مفهوم اللفظ انما ان يكون ذلك المسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى بغير مسمى
ومن خصوص كاسماء الالهة والزمان والمكان وكالدابة اذا جعلت اسما له اذ ان الالهة
مع وجودها وهذا القسم انما من الاسماء التي تسمى بالصفات والقسم الذي

الصفة من الاسم

وايقظ فان صفاته لا بد من وصفه على فلو جعلتها كلها صفات بقية غير جارية بحكم
موصوف بها وهذا حال كثر

بما لا يخفى من المعتبر في الوضع والخلق في مفهوم كل منهما ومعاريفهما يوصفان شيئا واحدا
شيء على عكس الصفات لما وجد الاستعمال الواحد ولم يوجد شيء آله مع كثرة دورانه على الآ
علم جميع الأسماء ووجه الصفات بهذا الحكم كذا في علم وسائر ما اعتبر فيه المتأخر خصوصية
قوله فلو جعلتها كلها صفات اعترض عليه بآية بان الكلام الآله بربيل قوله لا نقول شيئا
آله نقول آله واحد ومن الجائز ان يكون آله صفة ويكون اسمها ذاته تعالى فلا يلزم لها
صفاته غير جارية على موصوف واخر بان لم لا يجوز ان يوضع لآله تعالى باعتبار قيامها بها القاب
ولا يوضع خصوصية الذات اسم ولا يحال له ذلك انما السجود الى توحيد صفات في نفس الآ
ولا يكون هناك ذات موصوفة بها وجميع الأول بان اسم هو الآله بخلاف التمرة فان
كان الآله صفة كان اسم ايضا كذلك والاعراض في الاسمية لصيرورته علما والمقصود ان
لو كان صفة لم يكن له صفات في اصل الوضع ثم يحرك على صفاته لان آله ليس اصل صفته اسما
بل لم يمتد في المحذور مشتركة عن آله بان لم يكن الاستحالة مخالفة القاعدة المعتادة
من اللغة فان الاستقراء دل على ان حقيقة يتوجه الاذعان في فهمها وتفهيمها فيما
الجمهور قد وضع الاسم بحكم على حكمها وصفاتها والشيء من قال من العلماء اذا
كان اسم صفة وسائر اسماء صفات يلزم ان الوهب لم يبق شيئا من الاشياء
الاسمية ولم يتم حلق الاشياء ومبدعها هذا حال وصفه حيث لا ان اراد ان
لفظ اسم لآله تعالى على غير انه لا يقصد به الصفات حل اطلاقه على كل ما هو كائن
عبارة وقد تم كلامه ولا يجديكم نقفا لجواز ان يكون في اصل صفة ثم صار علما وان لا
اسم في اصله فثبت ان السجود لان العا اذا كان اسما موصوفا بآله ذاته تعالى فلو كان

الاختصاص

فان قلت بل هذا الاسم اشتقاق فثبت في الاشتقاق ان ينظم الصيغتين فصاعدا من خواص
وصيغته هذا الاسم وصيغته قولم آله انما كثر ومن احواله فله وعلى ينظمها من الجبر والاشتقاق

30

الاختصاص العارض لهم العلم كافي في تسمية في اللغة كانت الاسمية العارضة للصفة
مع اختصاص كافي فيهما لائق الاسم الاختصاص يمكن ان يطلق عليه في غير صفاته
الصفة قبل الاختصاص لا نقول اذ كفي في احوال الصفات العينية باسم عام فليس بغيرها
او كلفظ الشيء مثلا ولا يخلص به يكون اسما في اصله الا بان يقول لا يخلص العبد من
اسم بحكم على احواله وصفاته فانه مفرق في نفس اسم آله ولكن نقول العبد
قوله اسم هو اسم صفة راجع اسم الآله يبين اسمية في الدليل الاول ينفي الوصفية من آله
في الدليل الثاني تنفي الوصفية عنه حال اطلاقه عليه سواء كان في اصله اسما او صفة
الاشكال الجدير به وهذا بالنسبة الى قوله الاشارة وقوله ومن هذا الاسم وقوله بل
لله اسم اجبة اسم آله كما ان الضمير قوله بل نفى لانه راجع الى السؤال بقوله بل
الاشتقاق اما يجوز ان يكون مشتقا لانه المشتق من العبارة وايضا قد فرع عن بيان
كونه مشتقا منه فلم يبق الاشتقاق من شيء فان قلت لم يذكر في الجواب الاثبات
الاشتقاق بان الآله آله ولم يعلق مشتقا ولا مشتقا منه قلت اعتمد على مفهوم
السؤال في الكلام وايضا كما بان ان الآله تفيهم عن آله فقد علم ان الاشتقاق
من آله فان المشتق هو الذي يوصف من المشتق منه مع خصوصية دون العادة
عن الجواب ان يكون قوله من اشتقاق بينهما على ان هذا المبحث محل خلاف لا
يتكشف كما ينفي الاشتقاق من اشتقاق ولم يرد بآله كونه حديده في ينقض بغير
والجواب ان اشتراك المضاف في اشتقاق الآله من آله لتوافقهما في الكسب
وقد تم ارادته كونه مستغنى عن قيد التماس في التسمية والآله الصيغة

هما اللفظان المختلفان واما فيه دلالة على تعدد الوزن فظاهرا فليس خيرا ^{الكل على}
 او اللفظان شاعرا بما ذكره كيان قال ان ينظم اللفظان المتخالفين وزنا المتوا ^{فقال}
 تركيب والقول ان الصيغة محمودة الية العارضة لجوهر الحروف فالمن ان ينظم الصور ^{التي}
 اللين كما مادة واحدة مردود بقوله صيغة هذا الاسم وصيغة قولهم الهاء لان من الجهر ^{والتي}
 الية ليس لصورتهما العارضة لمادتهما وقوله نحن اخواته وله جملة تعرضه اشار ^{بها}
 الاشتقاق الكبير انما يدل على اشتقاق الصغير من النمرة والذين يتفان عروبا ^{في}
 والنمرة والال تشا كان في صفة الجهر وقيل اشتقاق الاله من الاله ايضا اشتقاق كبير ^{في}
 لان نمرة الاله منقبة عن الواو كما نص عليه الجوهر النمرة تشا رك الواو والجهر فقوله بل هذا ^{في}
 الاسم اشتقاق كونه سواء كان اشتقاق الكبير والجوهر مطابق له لانه لا قول له نحن اخواته ^{في}
 وترد بان اشتقاق اذا اطلق تبينه اشتقاق الصغير والنماء اذ وقع في الاله بل هذا ^{في}
 الاشتقاق اولافلاجل حل السؤال على غيره كيف وقد جعل بيان اشتقاق الكبير اعترضا ^{في}
 لا مقصود منه الكلام فقول الجوهر معارض لقول غيره من الائمة وان سلم فليكن نمرة ^{في}
 الاله ايضا واذا وان جعلت في الصحيح حسية **قوله** وذلك لان الادام تمير في نمرة ^{في}
 المعبود اي الذي يعبد فاخذ الناس الشئ وزعم الكل ان الحق ما به عليه فكر الضلال ^{في}
 في الاكفار وفشا الباطل الاثقا وقيل النظر الصحيح وما يؤد منه الحق الصحيح ^{في}
 جعلت الاشارة في السؤال اجبة ^{في} الاله تعالى فالمن ان الادام تمير في نمرة ^{في}
 ويكون نمرة الافعال ما يتبع فان قلت بل يقصد بلفظ الاله اطلاق عليه لكان الاله ^{في}
 عن غير الجهر قلت بل يعلم لا يقصد به الاله الاصله فذلك المنسجج للتسمية فان ^{في}

كان ينبغي **قوله** بل نفخ لاه اى لاه الله ومع الآلهة اذ كان الضمير السوال
والاشارة في الثاني راجعين الى الله ورجع الضمير الثالث الى غيره فيكلم لفظ الكلام
لما نقول لفظ الله هو الله بخلاف الهمة فالهمة على ذلك التقدير بل نفخ لاه الله بعد
حذف الهمة وازيد بالتفخيم ههنا ضد الترقيق افر التعليل وقد يطلق على ما قبل الالهة
وعلى الالهة الالف فخرج الواو كما في الصلوة والركوة والربوا واقرض على قوله نعم بانه بل
على وجه التفخيم من اللام مطلقا وقد تفتقوا على الترقيق بعد الكسر ثم قال نعم علو التفخيم بعد
استشغال الهمة وجيب السوال على وجه ما نحن في الاسفاة او قوله في تحريفات
العامه لان محله لشدة فاجاب بصحة وان سنه اى طريقه مسكونه ثم بين انها قد عت
وعلى ذلك العرب كلهم اى الذين شاهدناهم او نقل السياكلهم واطبقا قم على التفخيم وليس
وصدوا عليه آباءهم الاقارب وهم على آباءهم فقتلوا وكبارا عن كبار قبل جملته
حالا فنصب صديقا كما في قولهم كلمته فاه ابنى وباليته يرايد قال الشاعر فتذكروا
آخرا من اول تواريخنا كبارا عن كبار يقول له طبقات طبقات اى بعد طبق ودر طبقات
المقصود وصف كل واحد من الوارث في المورث منه بالكبر وانما يرد اذا اريد بالكلية
الوارث والشراف ومنه كبر السن والوزن في بيان القدم على طرفة فذلك قوله من بعد
ابن يئوده فانقل من ان قد قى الله ورثه صاغ عنه كابر قد قى كابر مفرد وحالا
كما ان صاغ كذلك اى ورثه كابر من عن كابر من او صاغ من عن كابر من او افراد
اللفظ كونه عن كابر او صاغ على طرفة قوله سام التجرى اى جميعا سارا
وقوله هذه العبارة كمالا يختلف معها وافرادا لا يختلف الله تائيدا وتثنية

وجوز صاغوا ان يكون غير الی درسته صاغوا هم كما برهم ويجوز ان يكون مثل كابر اصدرا
 للمالية وفي الصحاح كابرنا كابرنا كبره في الاساس ان من كابرته فبكرته اعلمته في
 فان كابر قول **قوله** **دا** **الجم** **فقدان** **منهم** **فان** **قيل** **الجم** **صفه** **مشبهه** **فيكف** **لشئ** **منهم** **و**
 مقدره انقول في رب **ملك** **حش** **عدا** **صفه** **مشبهه** **واما** **الرحم** **فان** **محل** **صفه** **مبالغة**
 كما نضر عليه سوي قوالم **و** **رحم** **فلا** **اندا** **اشكال** **فيه** **ان** **جعل** **الصفات** **المشبهه** **كما** **يشوبه**
تمشكه **بمن** **بعض** **سقيم** **اكتبه** **عليه** **السؤال** **فكيف** **بالفعل** **المقدر** **قد** **يجعل** **لا** **ما** **تجزئه** **الوزاير**
فلينقل **الفعل** **بعض** **العين** **ثم** **شئ** **منه** **الصفه** **المشبهه** **وهذا** **مطر** **في** **باب** **الجمع** **والدم** **كما**
نضر **عليه** **لنصف** **المفتاح** **وذكره** **المطر** **في** **الهاق** **في** **فقر** **رفع** **منه** **ثم** **قيل** **من** **رفع** **الدرجات**
رفع **درجاته** **لاراف** **للدرجات** **والمبالغة** **والرحم** **كما** **يشتبه** **للدارين** **و** **فخصا** **على** **الرحم** **باللها**
كما **في** **الاثار** **الزوايه** **واما** **كشبهه** **افراد** **الرحم** **وقتها** **كما** **در** **دار** **الرحم** **الدنيا** **وبارحم**
الافرة **واما** **باعتبار** **صلابه** **النعيم** **وقتها** **كما** **اختاره** **في** **التسميه** **والمراد** **ان** **الرحم** **مبالغة** **في**
منزله **الرحم** **ليست** **الرحم** **في** **قصد** **به** **رحمة** **نايرة** **بوجه** **ما** **فلان** **فايد** **من** **قوالم** **بارحم** **الدنيا**
والافرة **در** **جميعها** **لما** **از** **محلها** **على** **الجلال** **والدقائق** **قوله** **ويقولون** **استدل** **اولا**
بالاستعمال **الواقع** **في** **الما** **نور** **عن** **السلف** **فان** **الضعيفه** **الما** **نايا** **بالقياس** **الذي** **اراد** **عليه** **القول**
الدارين **فيما** **بين** **العلماء** **الروية** **فبتر** **عن** **المصالح** **و** **استشهد** **نأليا** **بما** **ذكره** **الذواج** **في** **نظير**
الرحم **تمشكلا** **للقاعدة** **المذكورة** **واما** **اراد** **القياس** **الرحم** **عليه** **مطلق** **الابغية** **وقضت**
القاعدة **تمشكلا** **في** **موضع** **الشرط** **في** **ذلك** **باعتبار** **الكلمتين** **في** **الاشتقاق**
التي **في** **الصحاح** **كفرج** **في** **الفرقان** **وصيد** **وصيدان** **وغث** **وغثان** **وبان** **القاعدة**

32

اكثرية كالحكمة فلا تنقص وان خذرا اما كان يبلغ الحاقه والشوق بالامر الجليلية كثر
 ونهم وفطن فجاز ان يكون حاذر البعج للدلالة على زيادة الحذر وان لم يدل على عبثية وزرقة
قوله وهو من الصفات الغالبة انقدر اذا مقض الفيسك متعالة غيره انظر لان
 البالغ في الرحمة حيث اخضع بين فكان عليه وكذلك الدوران والعيوق لما اعتبر فيها كثر
 العوق كان القسار ان قلنا ونظر بين الكوكبين لكنهما اخضا بها عليا لهما فكانا عليا عليا
 عليهما بخلاف الصق فان غلبته كحقيقته ومنهما تراهم يقولون الغلبة اما بانظر الى
 الواسطة لال واما بالنظر الى الواقع والاشغال فان قلت الرحمة ضفة مشبهته اذ يوصف به
 ولا يوصف لال وما يبلغ الرحمة وقد خضع بينهما فامسكوا فيكف شي بالاعلام التي
 اللام قلنا اريد بالثبوت لا يشتر ك في مطلق الغلبة والاختصاص بقدرته كانت او كحقيقته
 مع اللام ابدونها على وجه العلمية او الوصفية وكما ان غلبته الرحمة بقدرته غير مافيه لعدم
 استماله وغيره كذلك غلبته لفظا اذ اصد له لآله فاقض الفيسك حتى طمانه
 على غيره لكنه لم يطلق الدالة كالم وحدت سموت بالمد بالبن الاكره ان ابا ويروي
 يد اذ باب من تقسم كوفهم حيث بالبنوا فقه فوجاه طريقه اللغة ايضا والسفت
 تطلب الاعيان من ام شاق فاما ان براد ارباع بعضهم بعضا او ارباع كل واحد
قوله كيف تقول الله رحمة او قوة في التركيب وجه في اللام يستحق الاعراب ونظر حكمه
 وعدمه واراد باحواله من باب ما يكون على صفة فعلا من فعل بالكره فانه غير منفرد ولا ينقص من ان
 لان الاخذ من عدمه فانه بمن العاوم وغير منفرد ككر ان ومؤننه ندمي ككر ان الذي انظر
 ومؤننه ندما في المنة في الشر بمن القديم فلا يوجد فعلا من فعل بالكره الا في المنظر

قلت هو ما زعم القائل على عباده لان الملك اذا عطف على رعيته ورق لم يصحابهم بغيره وانما كان اذا ادركته الغلظة
والقسوة غلبت عليهم ونعم خبره ومعرفة قات قلت فلم تقدم ما يبلغ من الوصف على ما هو دون ذلك القائل ان من الاداء الى
الاعلى كقولهم فلان عالم خير من غيره بل هو جواد فذاض قلت لما قال الرحمن فيقول جلال بل العلم وعظايتها هو لها ارفه
الرحيم كالتعظيم والرفق كالتواضع
منها وما لطف كشاف

سأيت كحقيقة هناك نشأ الله في الغلظة الغلظة غلبت بغير النور خففت
الغنى وهو الرقيق بقى غلبت غلبت بغير النور خففت
التعريف وهو التعريف اللوم فيحتاج الى تضمين من الغنى بغير النور خففت
فوقه فلم تقدم على ما سبق من ان الرحمن ابلغ من الملائكة والرحيم وكلمة من قوله من الوصفين
بتعريفه والتفضيل بمقدرة اى ما يبلغ من صاحبه من هذين الوصفين وتخصيص
الرحيم بالابن اذا كان خصا له ومنه مشتق على محله معنى هناك لغة الرقة اذ لو
قدم الابن كان ذكر الآخرة عارضا على العائدة كما في الآية المذكورة فان البحر يمتلئ
مغصوم العالم وزيادة ذلك البس والفيض بالفيض الشجر والجارود واما اذا لم
يكن الابن مستملا على مغصوم الابن كما في الرحمن والرحيم اذا اراد بالاول جلال النعم وبالثاني
وقايتها فانه يجوز كل واحد من طرف التسميم والسر في نظر المستفاد الحان لما كان الخلف
بالعقد الاول في مقام العظمة والكبرياء عظيم النعم ومن لطايفها قدم الرحمن وادركت رحيم كالتعظيم
تبينها على ان كل من وان عناية شاملة لذات الوجوه وكذا يتوهم من محض الامور
لا يلحق بها فيسبغ على من وقيل الرحمن ناسم العظمى جهة الاختصاص والدلالة على
المنع فكان بالقدم او وقد يتوهم ان تأخير الرحيم للترقية فانه ابلغ من الرحمن لان
فصيل الامور الغيرية كتر شريف وكرام وفعدان للامور العارضة ككرام وعظما
ويطلع بان ذلك باب فاعلم بالضم كمن صيغة فيقول **قول** الحمد والحمد اخوان
اي منزها فان يدل على ذلك قال في الفائق الحمد هو المجد والوصف بالجميل وان جعل
نقيض المجد غير المجد فليس نقيض المجد هو الجود ومنه الذم قلنا الحمد يطلق

الحمد الشاكر في
الوصف بالجميل
الاحمد هو المجد

على الشاكر

الحمد والمجد خول وهو الشاكر والحمد المجد والحمد المجد والحمد المجد والحمد المجد
واما الشكر فالحمد خاصة وهو بالقلب للسان والموافق قال في تكم النفاذ في شدة يدي ولست في الخير
والحمد باللسان وحدهم

على الشاكر الخادم وهو الموصف بالجميل والحمد المجد والحمد المجد والحمد المجد
وهذا المثال وكلامنا في المجلد الاول وقد تولى اراهما متلاقيان في الاشتقاق الكبير
يشهد له وجه الاول ان الشاكر في كنية اسفل الاخوة فيميتاقيان في الاشتقاق
الكبير بان يشترك في الظروف الاصول بل ان يربط مع احواله في المجلد او تناسب فيه
والجند وكلامنا في المجلد او في الاشتقاق الكبير بان يشترك في الظروف وتساوي
الجمع الا انهما في التناسب في المخرج كانه وانه وكالفق والفق ان الحمد مخصوص بالجميل
الاختيارى والمجد يعمه وغيره فبقى مدحت اللؤلؤ على صفاتها لانه لا يلقى حمدنا فاختير
ههنا الحمد على المجد ليشتم بالاختيار وعلى الشكر ليشتم بالفضل والفضل هو دفع النعم
الاول بان ما ذكرناه من الدليلين او جمل الاخوة في هذا المقام على الترافف والافان
المضى صرح ونفس قوله تعالى ان الله يحب الياك بان المجد لا يكون بغير النور وبما
التمجيد بالجلال وصياغة الوجه فالجرح عنده ايضا مخصوص بالاختيارى وانما تركت الاختيارى
ونفس الحمد اعظم واعلم الاشياء فانما اختياريه او اراها بالجميل الفعل المجد وهو بالاختيار
فقولهم في نية انعام منبه ونسب ان الحمد اذا احتضن بالافعال الاختيارية ثم ان لا يحل
سجانه وتعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين ذاته
او زيادة عليها بل على انعاماته الصادرة عنه باختياره اللهم ان ان جعل تلك الصفات
ككون ذاته كافيته فيها فبما نزلت افعال اختياريته ليستقر بها علمها والضمير قوله
وهو الشاكر راجع الى الحمد لانه المقصود بالتفسير الشاكر هو الذي ذكره بالخبر عقبه بالثناء وهو
رفع الصوت اظهار الاما دعاه من خصاصة باللسان وكونه شيع واول **قول** والحمد

34

عند الشاكر الخادم وهو الموصف بالجميل والحمد المجد والحمد المجد والحمد المجد
وهذا المثال وكلامنا في المجلد الاول وقد تولى اراهما متلاقيان في الاشتقاق الكبير
يشهد له وجه الاول ان الشاكر في كنية اسفل الاخوة فيميتاقيان في الاشتقاق
الكبير بان يشترك في الظروف الاصول بل ان يربط مع احواله في المجلد او تناسب فيه
والجند وكلامنا في المجلد او في الاشتقاق الكبير بان يشترك في الظروف وتساوي
الجمع الا انهما في التناسب في المخرج كانه وانه وكالفق والفق ان الحمد مخصوص بالجميل
الاختيارى والمجد يعمه وغيره فبقى مدحت اللؤلؤ على صفاتها لانه لا يلقى حمدنا فاختير
ههنا الحمد على المجد ليشتم بالاختيار وعلى الشكر ليشتم بالفضل والفضل هو دفع النعم
الاول بان ما ذكرناه من الدليلين او جمل الاخوة في هذا المقام على الترافف والافان
المضى صرح ونفس قوله تعالى ان الله يحب الياك بان المجد لا يكون بغير النور وبما
التمجيد بالجلال وصياغة الوجه فالجرح عنده ايضا مخصوص بالاختيارى وانما تركت الاختيارى
ونفس الحمد اعظم واعلم الاشياء فانما اختياريه او اراها بالجميل الفعل المجد وهو بالاختيار
فقولهم في نية انعام منبه ونسب ان الحمد اذا احتضن بالافعال الاختيارية ثم ان لا يحل
سجانه وتعالى على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة والارادة سواء جعلت عين ذاته
او زيادة عليها بل على انعاماته الصادرة عنه باختياره اللهم ان ان جعل تلك الصفات
ككون ذاته كافيته فيها فبما نزلت افعال اختياريته ليستقر بها علمها والضمير قوله
وهو الشاكر راجع الى الحمد لانه المقصود بالتفسير الشاكر هو الذي ذكره بالخبر عقبه بالثناء وهو
رفع الصوت اظهار الاما دعاه من خصاصة باللسان وكونه شيع واول **قول** والحمد

الحمد الشاكر في
الوصف بالجميل
الاحمد هو المجد

فما وجدته في كلامه عليه السلام الحمد لله الذي جعل الشكر من شكر الله تعالى
 وذكر النعم باللسان والثناء على مولاهما شيعا كما وادعاهما على مكانتهما بالافتقار والافتقار
 القلب وباني عمل الجوارح من الاحتمال بخلاف عمل اللسان وهو النطق الذي يعبر به عن كل شيء ويجلي
 عن كل شئ شبه الحمد بغيره والحمد بغيره كشاف

لا فخر له وكان الشكر قريبا منه والحمد وقربا له في الاستعمال كما ينبغي فلهذا يقع في بعض
 السامع ان يذكر الحمد ويهلل به المفسر في آية من آية فادركه ما تفصيله في ذلك الحمد الذي
 قد بينه وادعاه لردده فان شكر بالقلب لعمقه تصاف النعم بصفا الكمال وانه ولي
 النعمة وبذلك ان يفرق الحمد بالجوارح ان يفرق في طاعة وانقياد وقوله افادكم
 النعماء استشهدا بنوعى الحمد الشكر بطريق على افعال الموارد والندبة وبنيانه انه جعلها
 النعمة في انما تنفع ما عليها وكل ما هو في النعمة هو في يطلق عليه شكره ومن لم يتنبه له
 نعم الله المقصود مجرد التمثيل بغير شئ الشكر لا استشهدا على ان لفظ الشكر يطلق عليه
 فانه غير مذكور ههنا وما يبق من ان الشكر جعل مجزا بآراء النعمة فستفاد منه ان يطلق
 لانه يطلق على كل واحد منها فخرابه انه لا يشبهه في اطلاقه على فعل الشكر في نوعيه كثير
 من الناس اختصاص الشكر به في النعمة وانما الاشياء في اطلاقه على فعل القلب
 الجوارح فكل جماع الاول وعمد ثلثة علم ان كل واحد من شكر على حدة فكل من قيل
 كثر نعماءكم عند وعظمت فاقضت استيفاء انواع الشكر وتوابع ذلك حتى
 جعل موارد واقعة بآراء النعماء وبذلك لا يصح بها مستفاد منها وصف
 النعمية بالحبس اذ انهم يملكون ظاهرها وباطنها **قوله** فهو احد شئ الشكر
 باعتبار المورد وان كان الشكر احد شئ باعتبار المتعلق وعبر عن الانعام بالشكر
 تشبها من مقسمها واذ لم يعرف العبد بانعام المولى ولم يش عليه ما يدل على عظمته
 لم يظهر منه شكر ظهورا كاملا وان عظمته وعمل فلم يعد شاكرا لان حقيقة الشكر اظهر
 النعمة والكشف عنها كان كفايا اخذها ما يستمر في انما في نفسه وعمل الجوارح

هذا هو الحق في الشكر
 وهو ما لا يخفى على من
 تفكر في ذلك

ان كان

وارتفاع الحمد بالابتداء وحجزه النطق الذي هو قراءة بعضه باظهار فعله على وجه المصداق الى
 تنصيصه اللسان بفعال معمرة في معنى الاخبار بقوله شكرا وكفرا وبجبا واثباتا كما في قوله تعالى
 ينزلونها من ثمراته افعالها وبسته ذلك لا يستعملونها معها ويجعلونها استقلا كما في قوله المنسوفة والحمد
 بهما من النصيب الذي يقع على الامانة والكرام
 على ثبات المعنى واستقراره

35

وان كان ظاهر الالاء كقولنا في ما قصد به اذ لم يبق له بخلاف النطق فانه ظاهر في
 معنيين لما يريد به وضع الفعل الذي يعبر به في فلاحها فيه ويجلي كثرته فلا احتمال له
 الررس اظهر الاعضاء واعلاما ومدة لبقائها كذا الحمد اظهر انواع الشكر وشكرا على
 حقيقة حرة اذ افقد كان ماعداه بمنزلة العدم **قوله** وارتفع الحمد بالابتداء وبما يتوهم
 الجور ومول للمصدر واللام للتقوية كما في قوله العجب من الحمد لله فذكر ارتفع به بالابتداء
 ليتبين ان النظم ههنا مستغرق في جزائه ولا يرتبط به بيان صفة الذي هو النصيب وانما
 مطلق الجار والمجرور ظرفا لان كثرته من الجور وبه ظرف زمانية او مكانية فاطلق اسم
 على الاسم وقيل يسمى به لوضوح الاستقار فان تقدير الكلام الحمد لله وهو مستغرق في
 فهو ظرف له ويؤيده ما قلنا من ان الحمد ما خضع به لغيره صار كانه مستغرق وكل شئ
 ولا يخفى عليك ان اعتبار كثر الاستقار في شئ من الصفات مستبعد جدا فيجاء ايضا
 تسمية الاسم باسم الخفض **قوله** واصل النصيب در احد ثمرات متعلقة بها كما في قوله تعالى
 ان يدرك النسيب اليها والاصل في بيان النسب والتعلقات هو الافعال فلهذا
 تستعمل ان تلاحظ مع المصداق افعاله ما حصة لها وقد ما كانت هذه الكسبة
 فمصادره مخصوصة بكثرة استقالاتها مضبوطة بافعال مضبوطة فلهذا حكم بان صفة
 النصيب اذ به بانه قراءة بعضهم وانما قال في قوله الاخبار لان بعضها في قوله الاشياء
 كسبان الله ومعاد الله وذلك في فضله او قيل الفضل لان المصدر فيها موصوف
 غير متصرف الاستقلال المضبوط وقوله ينزلونها من ثمراته كما في قوله تعالى ينزلونها من ثمراته
 المصداق من ثمراته افعاله لفظا وبسته افعاله من ثمراته

ومن قولهم قالوا سلاما قال سلام رفع السلام اثنتي عشرة دلالة على ان ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام
حيث هم يحتمل حسن تقييم لان الرفع والاعمال على ثبات السلام دون تخرجه وصدوقه والمفعول محمد
ولذلك قيل اياك نعبد واياك نستعين لانه بيان محمد لهم له كانه كيف تحمدون فقيل اياك نعبد كشاف
الافعال حقوقها للعبادة والنع فلا يستعملها الا في المصاديق فاعلموا ان ابراهيم
ذلك قول كاستعمال التسمية في الرفع من فروع من طريق موهودة في طريق موهودة
المتدين بعقائده اهل السنة والجماعة والعدل بها والعدل بتلك المصاديق **قول** رفع السلام
الى محمدي في القرآن للدلالة على ما ذكره وادفع ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام عليكم
تحيته حسن تقييم للدلالة على انه حي ابراهيم باجماعهم وكان الرفع والاعمال الثبوت محمدا
قيد التجدد والحدث فاستجاب بعصبة القضاة والروم بمحنة المقام بخلاف النصب
المستلزم لتقدير الفعل الذي يوضع على التجدد والتفخي **قول** والمخرج محمد ابراهيم
من المخرج ذلك الفعل المقدر كالمقصود هو المصانع مع نون الحكاية اما صيغة المضارع
على الحال الذي هو ابراهيم الازمنة واوليها بيا ما هو واقع فيها واما النون فلما حذر انه مقول على
العبادة ولم يرد ان معناه ذلك كونه مرفوعا والافات نكتة العدول لان المضارع انما يعنيه
استمرار التجدد في بعض المواقف والمقصود بالبدول استمراره في كل حال على اولئك
ثبات المخرج واستقراره وثانيا على ثبات السلام وايضا لوافد الفعل المقدر بها من الرفع
كمية للعدول عن النصب **قول** وذلك قيل هو استدلال بقوله اياك نعبد واياك نستعين
على ما ذكره في الكلام وتقديره محمد ابراهيم محمد افعوله لانه بيان لوجه دلالة عليه السلام
بكيف تحمدونه انما هو كونه كهيئة الحمد لا كهيئة التمجيد فيجب ان يحجب بالعبادة المستعملة على الحمد وغيره
لان انما فيه الرفع بيان لكيفية حال حمدنا انا مجموعا بعبادة الجوارح والاقبال
والالفة ونحو مجموعها بك قيل كونه العبادة ببيان المحمدي من خصائصه باللسان من حيث
اقص غاية الخوض بغير عنان انا بالانعام ووصف للمصنفات الجليلة الاكرام

فان قلت ما من التوفيق في قول هو نحو التوفيق في ارسالها الواك وبوتوفيق الجبروت معناه الاشارة الى ما لا يدور
كل احد من ان هذا هو الواك ما من بين اجتناب الافعال والاختلاف في التوفيق كونه غير الواك من غيرهم كنه في

36 ابلغ حمدوا الحمد في ما من السبب ان الجواب على زيادة في الدنيا وذكر بعضهم انه كان من الجواب
ان بقى اياك تحمدي حال حمدنا انا لا نذكر في غير فعل اعني فيها على ان الحمد اصل العبادة
وراسها كما مر فان حقيقة العبادة شكر المنعم الحقيقي اظهره بالافتقار الى بقدر الامكان
فالحمد اياك نعبد ببياننا استيناك بتقدير اصل في الحمد وتطبيق لقراءة النصب
الفعل المحمدي في الرفع ملحوظ في الجملة حيث يتبين في الجملة الفعلية وذلك لان الرفع والاعمال
انه استيناف جوابا لسؤال يقتضيه اجابة تلك الصفات العظام على الوصف بعبادة اولادها
فكانه قيل ما شاكم منكم مود كيف تودونكم الله كما يجب بعبادة والاستقامة فيه وقيل
قطع حديث الغيبة في الخطاب في كمال العاطفة لافتراق الحالين **قول** ما مني
التوفيق ذكر اقل من الحمد واعرابه وما يتعلق بهما ثم شرع في اللام الدخلة عليه
بينه بطريق السؤال والجواب بانه اعلم انه مقصود في التوفيق ان يتوجه في
على صفة فقال ما من التوفيق في لم يقل ما من اللام تبينها على ان اللام للتوفيق
والدخلة في اشتباهه في معنى التوفيق ذكر في الجواب انه مثل التوفيق في ارسالها الواك
اي قول لبيد وارسالها الواك ولم يذمها ولم يشفق على بعض الدخلة في مثله
مشهور من المصاديق بعيدة عن التوفيق ثم اشار الى ان القدر المشرك تبينها في
بتوفيق الجبروت في معنى القدر المشرك على وجه النصب به حال كل مني مخصوصه ووقفت
ايضا من توفيق الجبروت مطلقا موصى عما عدا ربه اصد بها الا في قائل كل مني مستر
في الرفع وقوله اياك نستعين والامكن في حال الى ارسالها مستمرة او مستمرة
حال الى توفيق الواك في اورد ايله الواك اذا اورد ما جميعا دفعة ونفس البشير كفضا

استأنفت بغير ان كانت
مخرج

حاشا الى ان التوفيق
الذي هو توفيق الجبروت
والجواب به هو توفيق الجبروت

اذا لم يشرب والد خال في الورد يشرب السيرة ثم يرد العطر في الخمر فيدخل في يمين
 عطف يمين يشرب مرة افرونة وقد مضاه الانارة يصح كمال من زلف الخمر الاشارة
 الحضور الميمية والذين يميز ما هناك سائر الميمات فان المذكر ان دل على ميمية
 ميمية والذين حاضرة عند الانارة شارة ميمية لم يقيمتا وحضورا فان زلف يلام
 الجنس فقد شرب ذلك والفوق بين حضورا وتعيينا الذين وبيان الانارة الحضورا
 وتعيينها هناك كمالا فانه ونوم كبر من الجنس ان من زلف الجنس الاستغراق
 وبسطه ان الاستغراق قد تحقق في النقي والانباء كمالا في الورد في زلفه وانه
 نونف اصلا فان قيل قد جعل الموق بللم الجنس في موضع من هذا الكتاب على
 الشمول والاحاطة وهو الاستغراق بعينه فكيف جعله ههنا وههنا قلنا انهم
 كبر الاستغراق من نونف الجنس لا كونه مستفاد من الموق بللم بمعونة المقام
 فقوله يتوهمه اي يتوهم انه من نونف الجنس ليدل على من التوفيق فيه ومضاه الاشارة
 وانقل عن المقام ان اللام لا يفيد سور التوفيق والاشارة واللام لا يدل الا على مسماه فاد
 لا يكون ثم استغراق اراد به ان لا يشي استغراق هو مدلول الاسم او اللام
 ان لا يستفاد من القوام الخارجية وتحقيق الكلام ان من التوفيق مطلقا هو الاشارة
 ان مدلول اللفظ هو مدلول معلوم معين حاضر في ذهن السامع يشهد ذلك ما في
 المصنف نونف الجنس ههنا وما صرح به ابن الحاجب ايضا في الفصل من ان هذا موضع
 لمعروف بين المتكلم والمخاطب ان غلام زيد لمعروف بينهما بحسب تلك النسبة المخصوصة
 وما ذكره بعض الادباء من ان المعرفة ما يعرف بها طبع النكرة ما لا يعرف وما مجموعا عليه

تحقيق التوفيق

37
 من باب الصلة كمال يكون معلومة الانشاء للسامع وان استوفيت كلامهم وتحقق
 استوفيت بما ذكرناه وقد صرح به بعض الفضل فقال التوفيق بقصد به معاني عند
 حيث هو معين كانه شارة النكرة لا اعتبارا واما النكرة فيقصد بها النقات النفس
 المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيين وان كان ميمية ونونف في نونف اللام اذا
 على اسمها ان يشار بها حصنة ميمية من مسماه فردا كانت او افراد اندودة تحقيقا او تقدير
 ويسمى لام العهد ونظيره العلم فخص واما ان يشار بها اسماء يسمى لام الجنس فان قصد المسمى به
 كمال التوفيقات فيكون ذلك الرجل في المرة يسمى اللام في الحقيقة والطبيعة ونظيره العلم
 الجنس في قصد المسمى حيث هو في ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه النابعة له في
 ضمنها فاما ان يقصد المسمى حيث هو في ضمن جميع افراده كمال المقام الخطا في بعد ايام
 القصد بعضها وبها بعض ترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق ونظيره كلمة كل مضافة
 النكرة او في ضمن بعضها كمال المقام الاستغراق ويسمى لام العهد الذي كقولك ادر السوق
 حيث لا عهد وموداه موداة النكرة وذلك كقولك عليه احكامها فظن ان اللام اما العهد
 العهد واما التوفيق الجنس كمال في الفصل وان الاستغراق والعهد الذي في حيزان
 التوفيق الجنس في مقام من الامور الخارجية عن مدلول اللام والمعرف بها وهذا الكلام
 في الذين فليخرج شرح الكتاب فيقول المصنف جعل العهد ميمية ليدل على الاستغراق
 يدل على ذلك ان قصر على ذكر جنس العهد ونباهة من بين اجناس الافراد في توفيقه حاطة
 لافراد وانه قال فيما بعد بعد الدلالة على خصائص العهد وبما قيل على خصائص الى التمسك
 في ذلك بقوله والاستغراق الدلالة لا يحد نونف الجواز ان لا يكون الاستغراق من التوفيق

بعضه في الدلالة على الافراد

كونه مستقداً في الموقف بمحونة المقام كما تبين عليه هذا وقد قيل اختياره الحسن في الاستق
 مبنى على مسئلة خلق الاعمال فان فعل العباد لما كانت مخلوقة لم عند الموقر كانت
 عليها راجعة اليهم فلا يصح تخصيص المحل بآثاره وفساده فلا يجوز تخصيصه بآثاره
 يستلزم خصاصه فإذ هذه الآية اذ لو وجد فرد منه لغيره يثبت الحسن في خصمه وقيل مني
 على ان هذه المصادر بآثارها افعال سادة مستدامة والافعال لا تدوم ولا تلبث على
 الحقيقة الاستوائية وورد بان ذلك لا ينافي في فقد الاستوائية بمحونة قواين الاله
 وقيل ان اختياره بناء على ان الحسن هو المتبادر في الفهم الشائع والاستقالات
 والمصادر وعند هذا قواين الاستوائية وهو انهم قد ورد بان المحل بآثاره الحسن في المقام
 الخطائية يتبادر منه الاستوائية وهو الشائع في الاعمال هناك مصدر كان او غيره
 اي مقام او بلا حطة الشمول الاستوائية من مقام تخصيص المحل بآثاره تفصيله فبقية
 الاستوائية فيما نحن فيه كذا روي عن علي بن ابي طالب ان سبب الاختيار هو ان خصاص
 مستقداً من جملة الكلام مستلزم خصصها من جميع الافراد فلا يلزم فإذ في المقصود
 الذي هو ثبوت الحمد له كما وانتهى عن غيره ان يلاحظ الشمول الاصلية والشمول
 فيه بالامور التي راجت به لنقل على ما خاره يكون خصصها من جميع الافراد ثابتاً بطريق
 برهان فيكون اقوى من اثباته ابتداءً فان قلت فكيف يصح على ما ذهبه خصص المحل
 بهما قلت مع ذلك شأنا على الفهم الحسن التي يستحق بها الحمد عند فهمها هي
 يمكن استقاده اقداره عليها في هذا الوجه يمكن ذلك الحمد ارجا الله تعالى انما
 ذكره بصورة التعاقب حيث قال قدم النظر فان ليدل بتدعيمها على خصصها

الملك

وقوله العبد المحمدي لا يتبها اللام وقوله البرسمين ابد عبقه المحمدي بضم اللام لا يتبها الدال والذم جسته على ذلك والاشياء
 اما يكون في كلمة واحدة لقولهم في الجبل وغيره تنزل الكلمات منزلة كلمة واحدة كقوله استغفر الله تعز وتعالى واستغفر الله تعالى
 قراءة البرسمين حيث جعل حركة الباء في قوله لا اوتى اوتى بغير قراءة الحسن **الرب** المالك ومنه قول صفوان
 لا يسفهان لان يرتبني رجل من نؤش
 حبت المستغفر ان يرتبني رجل من هو ازان

38

الملك والعباسية ثم قال وانما حذيره في فاعله اذ بان لوجه الله تعالى حرم عبادة ولا
 على ذلك افعال البقية التي يستحق بها الذم ايضاً باقدار الله تعالى وعلمه فيلزم
 الذم الله باليتي في علم الكلام ان اقدار الخلق على الافعال الحسنة حرم في العلم
 ليس بواجب وقد في الباب جعل من المقام الخطا بمنزلة المالك كما كان في الحقيقة فكل
 من يترك المحل وجازم الجواز من هذا ظهر ان المحل على الحب في فظة على يده وفيه نظر
 يجوز المحل على الاق انما يتبين على ما غيره فان منزلة العدم بالقياس الى ما حده فلا
 بين خصص المحل والاشتراف في انما متساويان ظاهر اطرقة الاقوال انما متساويان
 ينبغي باحد الوجهين المذكورين **قوله** والذم جسته بها فحسبارة لاسفاره بان
 قرايتها نشأت عن متابعتها حكم اللغة بلارواية والسلف مبرر في حال
 ذلك وكان نظراً ما روي ان القرآن نزل بلغته قرش فصار صوبت على سائر الله
 اذن في قرايته بسبع لغات ليعلموا انهم قد كبر في النقل في خصوصيات بيت الدلالة
 على انه لا يملك من سائر القواعد المتواترة الصورة المكتوبة في المصحف فساد
 غير ذلك قاعدة اللغة او والاشرف الافضل والشف من الاضداد يطلق على الرابة
 والنقص والحركة الالهية مع كونها طرية اقوى من البنية الدائمة لان الالهية
 علم كمال مقصوده تتميز بها بعضه عن بعض فالاضداد لا يدرى السائر في فؤاد
 ما هو النقص الاصل في وضع الالفاظ وبها تميز الالهية عما في الضمير وما انهم
 زاول الفاعل يوم حين استبشر ابو سفيان بن حرب قال علبت الله
 هو ازان لا يرد هم شيء الا البحر فرد عليه صفوان بن امية الحق وقال فيك الكنت

تقول تيريه خورث كانت ثم عليه يتم فقوم ويجوز ان يكون وصفها بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل لم يطلقوا
 الرب الا في هذه وحده وهو في غيره على السقيط بالاصالة لقولهم رب اله ادرب الدابة وقوله تبارك وتعالى رب
 المدينه التي احسن مشاى وقوله زيد بن عديله السلام رب العالمين بالانصاف المدح وقيل ما دل عليه قوله تبارك
 وتعالى رب العالمين **العالمين** العالم اسم لدور العلم من الملائكة والنفثيين وقيل كل ما هو علم به
 الخالق من الاجسام والاعمال
 الرحمة والرب لان يربى اي كان ما كاله كان سادته الى كسبها
 واراد بصفه ربحي وليس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربحي هو ان ربحهم ملك عوف
 وقوله تبارك وتعالى رب العالمين صفة مشبهة من فعل تربي بعد جعله لازما بان ينفرد بخلق
 بالعلم كما سلف كصفه ولما كان محي الصفة في فعل ربحي باب فعل بفتح الهمزة والالف
 والضم والفتحة والهمزة في الفعل على ما تقدم الحديث ينتم بالضم والكسر فقوم ولا ينفرد
 من الفعل الضم وكان في ذلك المفعول نوع شهادة الله **قوله** ويجوز ان يكون وصفها
 الرب بغير الملك على انه صفة مشبهة وانما علم انه وصف بالمصدر ولفظ الرب
 بمعنى الاصالة لم يستعمل غيره في الاما والافعال وهو الرب والشهيد يوم الحيا والبعث
 والبعثاء واما لفظ الادب في حيث لم يطلق على الله تعالى وحده جاز تقييده بالاصالة
 والطلاقة كما في قوله رب الادب في قوله رب ادب متفوقين وانما قال تبارك
 رب العالمين ولم يفرق تبارك العالمين لان الرب في الحقيقة لابد له من توصف
 فاشارة الى ان العالم فيها واحد ولم يفرق الله المصدر على مبالغة لقلة اعماله على العالم
 ولانه يلزم الفصل بين العالم ومحموله بالخير **قوله** العالم اسم يربى به كان الى انتم والظن
 يكونها مشقة من الختم والطبع بها كما يختم به ويطلع كذلك العالم مشقة
 من العلم اسم لدور العلم وقيل كل ما علم به الخالق اي هو اسم يطلق على كل من
 اجاز في العلم لا على كل من علم في علم الملك وعالم النفس وعالم الجن ولا في عالم الارض
 مشددا وقيل هو اسم يطلق على كل من علم به الخالق اي هو اسم يطلق على كل من علم به الخلق
 ولا في عالم الافلاك وعالم العناصر وعالم الحيوان وعالم النبات وغير ذلك فهو

الادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب

فمن قنت لم جمع قنت ليشمل كل من قنت في كشاف
 كشاف

اسم للقد المشترك بين جنس ذوي العلم واجناس ما سوى الله فيجعل المبالغة على كل احد
 تلك الاجناس على مجموعها اسم لم يقصود المبالغة اسم لاجناسه على مجموعها اسم لم يقصود المبالغة
 اسم لاجناسه على مجموعها اسم لم يقصود المبالغة اسم لاجناسه على مجموعها اسم لم يقصود المبالغة
 حيث قال لم جمع ولقد صفة اسم للجمع السهل من صفة وقال كيف جمع التثنية ليشمل في تبيين
 يستند التثنية الى الجمع ولو كان العالم اسم للجمع لم يكن يدرى من صفه الشمول ومجمل الخواص
 وان كان صلا وحده لان لو افرد متوقفا بالتمام لم يأت به القصد استنواف افراد
 مما سمي به في الحقيقة الى القدر المشترك بين الاجناس على مجموعها اسم لم يقصود المبالغة
 الاجناس استنواف افرادها بالانتماء الى التثنية لان اذ لم يطلق العالم على
 شيء من افراد الجنس السمي به كجام فاذ عرف بالتمام استنواف افراده من واحد فان
 اللفظ المفرد اما يستنواف افراده فيطلق على كل واحد منها وكذا اذا جمع وهو في
 تسمية الاجناس التي يطلق عليها من افرادها ما لا ينفرد بها كان العالم مطلقا
 على الجنس بانه كما تنبأ عليه ينزل منزلة الجمع ثم قيل هو جمع لا واحد له من لفظه
 كما ان الجمع اذ عرف استنواف افراد مفردة وان لم يكن صادا فاعلمنا بقوله تبارك وتعالى
 المحبين الى كل من قنت ليشمل كل من قنت في كشاف
 افراد الجنس السمي به ان لم يطلق عليها كانا اعداد مفردة المقدر وعلمنا هذا فالعلم
 بمنزلة جمع الجمع فكما ان الاعداد يتناول كل واحد منها اعداد الاقوال كذلك العلم يتناول
 كل واحد منها اعداد الاجناس فيقول ليشمل كل من قنت في كشاف
 كل كلامه على شمول الاجناس انفسها ميلا لظاهر ولم يرض بزيادة شمول افرادها

الادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب والادب هو العلم بالادب

فان قلت فهو من غير صفة وانما جمع بالواو والنون فقلت الوعداء او حكمها الاعلام قلت سانه
وتلك الوصفية فيه وهي الدلالة على العلم فقولى ملك يوم الدين وما لك وملك بتحقيق العلم وقوله
ابو حنيفة ملك يوم الدين بلفظ القدر والضم اليوم وقوله ابو هريرة ما لك بالضم فيه غير ملك وهو نصب
على المخرج ومنه قوله ما لك بالرفع في

على ان العالم لا يطلق عليها فقول الجواب بان لو افردت لكانت من هذا العالم المشابهة
التي هي من جنس كل شيء في العالم او هو داما ولا فلان المقام ليعتق ملاحظة قول
الاشياء الخلقه كلها كما يشهد به قوله بهما ما كمالا للمالين لا يخرج منهم شيء من ملكه
وقوله تفصيله ما الله يريد ظاهرا للعالمين كقولهم في العالمين على ما يريد شيئا من الظاهر
لا يخرج حلقه وقد انقضى لك انما وجه الشكول اما ما ينافي ذلك للمعاني العالم المشابهة هو العالم
الغائب فان كان الاول يومهم القصد الاول ناسي شي ليشي والها هو عال
منه فيهما قطا وبما يخص ما قرناه والوجه بان ما قصد قول الاجابة في قولهم
بما لانه خير لفظ بني عن سائل المتقدم بوجهين فقول الجواب في قولهم في قولهم
التوفيق وجعل التوفيق لشيء الا فراد بمعونة الماهم وقد في تزويد نظم القرآن ان
التوفيق للاستزاد والجمع للدلالة على ان العالم ليس من جنس الخلق فان قيل
جمع السموات مع توحيد الارض وسلك النسبة ان الخلق الخلق اذا اشبهت
فمفهوم اسم في حيث خلتها فيقف ان يوترع كل منها بلفظ واحدة وحيث
اشتركا في ذلك المفهوم يقف ان يوترع الكل بلفظ واحدة فردوا الجملان بصفة
الجمع فانما لفظ واحدة صورة والفاظ متقدمة من قولهم في العلم ما يعلم منه ان
الربوبية شاملة لخلق مختلف ومن اراد الاعتقاد في مباحث استزاد المفرد
الجمع منكم او موافق عليه بكتابا بالمصباح وشرح المفاتيح **قوله** فهو اسم
بالها لم تسمه عاتقه لانه على التقدير الاول اعز كون اسم الله في العلم متفرقة
واحد هو كونه صفة او ما حكمها من الاعلام فلان العلم ما دل بالشمس في الاسم النجيب

محمدا

فذلك هو الاختيار لانه قراءة اهل الحرمين ولقد تسموا الملك اليوم ولقد تسموا ملك الشمس ولان الملك يوم
ويوم الدين يوم الخار او منه قولهم كما تدين تذاق وبنت الحماصة ولم يبق سور القرآن واما ما كانوا كشافا

مسمياتها وعلى التقدير الثاني يتفق الزمان من وانما قدم السؤال الاول لانه سؤال عن فائدة الجمع
مصحح كان او مفسر كما هو المولم ولان نظره في خصصه جمع التصحيح في الجمع والاشكال في صحة
خصوصية الجمع بالواو والنون وبما فائدة المطلق مقدم على وصية المقيد لم يمتد لذكره في علم
لقد تم الاول لانه تمام بنسب الفوائد والمنها وان طلب في قولهم ما فوجي صفة **قوله** سابع كان
اي يوم شياء الصفة والدلالة على ان في عينها من كونها يعلم او يعلم بفسادها لانه كونه مع
شدة هذه افعال الاول في الحقيقة لاختصاصه بالعلم واما على الثاني فباعتبارها في العلم على
غيرهم وقوله ابو حنيفة قراءة حسنة تحتل في المالك والمالك **قوله** وملك هو الاختيار لانه قرأ
اهل الحرمين وهم الكائنات في القرآن غضا طرا كما انزل الله اد وقوله في العلم بوجه
وقصاصة وقد تقدم قار البقرة والشام وخمرة من الكوفة ولقد تسموا الملك اليوم صفة
ذات بان الملك يوم القيمة والقول ان يعاضد بعضها بعض ولقد تسموا ملك الشمس فانما تدبر في
خاتمة الكتاب وصفه بالربوبية لم وصفه بالملكية ناسي ان يكون في خاتمة ذلك ولان الملك
بالضم يعم الملك بالكره في ذلك لان ما تحت حياطة الملك حيث انه ملك اكثر مما
حياطة الملك حيث انه ملك فان الشك في وصفه بالملكية نظر في اقل قليل والاف
بالملكية لانظر في اكثر كبرية انما الملك اقدر على ما يريد من صفاته واكثر تفريها وسيا
طها واكثر تبيدا عليها من الملك في ملكه كانه ولا يفتح في الاول انه في ملكه الدواب
والانعام ولا في ملكها اذ في ملك حيث ان حياطة قاصرة عنها في حيث ان
الملك لصف في ما ينفذ في تصرف بالامر والنهي ولا في ان الملك لا تصرف في
ملكه بالبيع وبما لا يملك في ملكه لان الكلام في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع

40

وقراءة

فان قلت هذه الاضافة قلت هي اضافة اسم الفاعل الى الظرف على ان لا يكون المفعول م

الفتى فليكن ان تميز فيهم باسماء واما كونه الظرف هنا او غير هنا فاما لا يميز في الملك
لا في الملك لانه لا يميز في وقت يوم الدين على يوم القيمة وسير الاسامي رعاية للفقهاء
واقادة للعلوم فان الجواز يتناول جميع احوال القيمة **السرمد قول** كما تدين هذا
اي كما تفعل في **قول** وتايم كما دناوا اي جازياهم بمثل ما ابتدوا به **قول** ما هذه
الاضافة اراد اضافة ما كذا لذلك قال هي اضافة اسم الفاعل الى الظرف على
قوله فاضافة اسم الفاعل الى اضافة ملك فلا اشكال فيها لانها اضافة الصفة المشبهة
لغير مفعول كما في رب العالمين فتكون حقيقة اللفظة فانها هنا فاعلا الفاعل
فان قيل المضاف اليها مفعول في المعنى فيكون هنا فتاخر حقيقة قلنا المشبهة الصفة
لا تفعل النصب اصلا ولا يرد على ذلك هو جسم فلان جليس زيد لان الاول صيغة
مبالغة وانما بمعنى ليس وقد عرفت الوجه في اشتقاق الصفة المشبهة عن الالف
التعديتة فالاضافة فيها كما في قولك ملك العصر وكريم البلد فيكون حقيقة قطعا
قول بحر بحر المفعول الاول صيغة مفعول من الايام واليوم وقت حاله في الظرف
والثاني يوم بالهم والفتح اما مصدر او اما مكانا والاشباع في الظرف ان لا يقدر
توسعا في نصب المفعول كقولهم يوم شهدناه او ايضا في السعة وتيرة كمال يوم الدين و
سابق السيرة حيث جعل اليوم مكملا والسيرة مكملة واما كونه السيرة النهارا فجعلها مكملا بها كما
يقضيه في الكلام والمفعول كان شدا لانه في يومه او في الظرف في المفعول وان جعلها مكملا
كانت سيرة في الظرف حكم غيره والاشباع في الكلام ولم يبدئه الله بالاضافة بمعنى في
وان كانت اضافة لثبوت الاشباع وتايم من الاشكال لان احوال الظرف بحر المفعول في

لكن

كقولهم يا سارق اللبنة اهل الدار والكنى على الظرفية ومعناه ما كان الا في كل يوم الدين كقولهم لئلا يملك اليوم كذا

41 والضمير

تحقق في الضمير بلا خلاف فصورة الاضافة لما جعلت بهما كانت محمولة على حقيقة
اضافة عنده بمعنى في واما لان الاشباع يستلزم في في المعنى وكان عند ارباب
بالاعتبار او من حيث انتهى النجاة فتنظره في جميع العبارات على ظاهرها واهل الدار
بمساق لا اعتماد على حرف النداء كقولك يا زيدا او يا طالعا جبلا وحقيقة
النداء في سبب النيات فافترض تقدير موصوف كذا فاضافة **قول** وان
على الظرفية لغير ان الظرف وان قطع في الصورة عن تقديره فواقع موقع المفعول
الا ان المعنى المقصود والزم في الكلام لاجله على الظرفية لان كونه مالا كاليوم الدين
كناية عن كونه مالا كانه لا ماله فان تلك الزمان تلك المكان يستلزم تلك جميع
ما فيه وانما يستلزم تلك الملك اليوم ارادة العموم المناسب لمقام النجاة والكبرياء
فان معناه ان لا تصرف مالا في ذلك اليوم الا الله ولا ماله ولا ملك يوشك
الا هو ومنه قال الاضافة في ملك يوم الدين مجاز حكيم ثم زعم ان المفعول
محذوف عام يشهد بمجومه الحذف على قرينة خصوص وزد عليه مثل هذا
الحذف مقدر في حكم المحفوظ فلا مجاز حكيم كذا في سبب القرينة اذا
كان الالف مقدر **قول** فاضافة اسم الفاعل الى غير حقيقة فلا يتوقف بها
المضاف فلا يسحق وقومه صفة تدل على ان هذا فاعلا في حقيقة
اذا اريد به الحال الاستقبال ليكون عاما لا في وقت ولا في مكان او اذا قصد به
العام والاسم اضافة حقيقة كاضافة اسم الفاعل الى عام زمان صلا ولا
ينصب مفعولا به قطعا كمال العبد واورد المضاف اليه فمثال الامور كونه كافي

اي ان كان الظرف متساوية جابجا بحر المفعول
كانت اضافة اسم الفاعل الى غير حقيقة

[illegible]

42
و يجوز قصد الكاف في الـ يوم الدين و ما فيه مستمر في جميع الازمنة فكيف يتصور كونه مأكلا على
الاستمرار **ح**يبه مأكلا كشيء كطعام اذ لا يبدأ ولا ينتهي بوجوه و عدها التعلق بملكه
كما قيل في الشكوى **و**يجب عليه ان ياتى ليحتاج الى ان ياتى و يحسن قبيل و ما في وقته **ح**يب
من الاستمرار هو الثبوت غير ان يعتبر بمراد و ث فاصلا لارزنة و ذلك ممكن المستقبل
كانه قيل هو ثابت المالكية في نوال الدين و اذا لم يعتبر في معنوا حدوث لم يلزم التعلق
بثبته الفعل **و**يدفع ان الاستمرار **ح**يب في الدوام فلا ان يقى ان يوم الدين
لحق و وقوعه و بقاءه ابد ا جعل كانه متحقق استمراره لم يصب بذلك اعتدادا على ما ذكره
منه التاويل في الا و هو ان يجعل المستقبل المتحقق الوقوع كما في الواقع مبالغة
في حقيقة **ن**يتم على اسم الفاعل على انه ماضى ادعى و ان كان مستقبلا حقيقه و مثله
لا يجعل كالماضى الحقيقي فيكون ماضية معنوية **و**استدعى ارادة اما الما و لبقراءة
اي حيفه فانها بمنزلة الماضى ما و لا و حقيقه و قصد بالان ل نوع بقية له اختيار
على الاستمرار فان قيل حكمه بان الطرف متعسف فقام مقام المفعول **ح**كم
اسم الفاعل عامل فيه ناصب له فكيف يتصور ان اضافة الحقيقة فلما
مراده ان مفعول **ح**يبه حيث المجرر **ح**يبه حيث الاء اب اي يتعلق المالك بـ
المملوكية حتى لو كانت شرابط العمل حاصلة للمفيع لا ترى انك تقول مأكلا
عبده **ح**يبه ان مضاف الى المفعول **ح**يبه و زيد انك كذلك من لانه منصوب
مختلا **قوله** و هذه الاوصاف اي ما دل على الترف و الافاضة على ان
جنس **ح**يبه مختص به و هو له ابو ر عليه تلك الاوصاف النظام ليكون حجة و

ودلالة قاطعة على انحصار الحمد في الاستحقاق آية فذكر اول ما يتعلق بالابدان كونه
 رتبة اى مالكا لكثيرا وكلها لا يخرج شيئا منها من ملكوته اى سلطنة الشاملة ومنه رتبة
 الكمال يتصرف فيها على وفق مشيئة ويرتبها الى رتبها في مدارج الكمال على وفق
 عنانية باقاة الوجود واعداد اسباب الكمالات وثانيا ما يتعلق
 بالبقاء من اسبانه عليها نعم ظاهرة وباطنة جليلة ودقيقة وثالثا
 ما يتعلق بالاعمال كونه مالكا للامر كله يوم الجزاء كما قال الله تعالى
 منه لا ابتداء وبه البقاء واليه الانتهاء فهو الحقيق بالشاء فلا تكون هذه
 الاوصاف الواقعة بالحمد وما يلي من العبادات امر اجنبيا وقوله هذه
 الاوصاف مبتدو جزه دليل ولم ينشئ لصيرورته في عداد الاسماء واقراده شفاة
 ان الجميع دليل واحد فلا يتوهم في شائبة الاشتراك في استحقاق الحمد
 وكررلفظ من وقوله من كونه متغا ومن كونه مالكا تنبها على الشرع في وصف الآف
 وقد نفي تكرير ما استقر به استقلال كل وصف دليل على صفة وقوله بعد الدلالة
 طرف لا جوبت فوجب ان يكون قوله من كونه رتبة بيان للمستتر في جوبت
 لا لقوله هذه الاوصاف للملايق الفصل في اجزاء الصلة بغير ما كان
 قلت المناسب لاختياره المال ك ان يقول ههنا من كونه ملكا بعبدة الامر
 كله والعاقبة قلت اما نظر الملك على ههنا ما ان المعنى كونه مالكا للامر
 كلها يوم الدين في قوة كونه ملكا فانه كما ان كونه مالكا للعالمين في قوة كونه ملكا
 لهم ولذلك قال لا يخرج منهم شيئا من ملكوته وما تقدم من اختياره اما كان

آيات خفية منصوصة في المواضع التي يلحقه من الكاف والفاء في قوله انك وآياته وآياتي لبيان الخطاب الغيبة والتكلم ولا محل للمكان
الاعراب كما لا محل للكاف في آياتك وليست باسماء مضمرة وهو مذهب الاخفش وعليه المحققون وآياتها حكماء الخليل في بعض الوانها بلع الرصين
فآياته والشواهد في شذ لا يعمل عليه كشاف
آياته

43
 بالنظر في اللفظ **الحمد** مفرد الموزون **والضمير** الاول قوله **وانه** حقيقة
 والثاني **متد** كما يشوب قوله **على اختصاص** الحمد به اي الحمد حقيقة بانه لا يغيره
 يفهم من كونه الحمد حقيقة بكونه حقيقة بالحمد فذلك قال **لم يكن** اصداق منه
 على من انه احق من كل اصداق لان مثال هذه العبارة يفهم منها عرفان الحق المتساوي
 اليه ولا يخفى ان المتساوي كونه الحمد حقيقة به دون غيره وما يفهم منه ان يقول
 لم يكن اصداق غيره حقيقة بالحمد لان قوله احق يدل على انه غيره حقيقة في الجملة فكأنه
 لما اشار اولاً الى انحصار الحمد فيه سبحانه نيه ههنا على انه ادعائى على ما سبق من
 التاويل اي ان له به وقيل **الضمير** الاول مدحاً والثاني للمجد ويورثه بيان في
 قوله فكان حقيقة باقتصر غاية الخضوع وقوله **حق** بالثناء وانه بان تقدم الظرف
 يستلزم قصره على الحمد واجب بان تقدمه لمجرد الاهتمام بما يتعلق بالاعتقاد
قوله **اي** ضمير منفصل ذي التبعاج ان اي انظر بهم اضيف الى الضمير
 الى بعده ازالة لابهامه كان ايتك بمعنى نفسك واستدل على ذلك بما
 ورد من اضافته الى المظهر والخفي ان مضمرة مضاف الى ما بعده من الاسماء
 متمسكة بضافته بما حكاه عن بعض العرب وزيف بان الضمير للضيف
 والثناء لا يلحق عليه وابن كيسان وبعض الكوفية ان الكاف واخواته
 هي الضمير التي كانت متصلة واما دعائه لما تصير منفصلة بسبب وقوع
 من الكوفية ان انك بجملة هو الضمير واستنوف بان لسبب الاسماء
 المضمرة ولا المظهرة ما يختلف آخوه كافي وكما وباء والخمار من هب الى

وهو ان رايه غير مفصل ولو جفت حروف لامل الهمزة الواو كمالا في لكاف واوارة از
 اذ ايتكم اذ ايتكم بمجر طلب الاخبار فانها بالاجماع حروف مثل على احوال المجر
 ويعني بها ما اريد بالباء واما الواو مع بان وانت انتما انتم فالكاف مرفوعة
 حروف مبنية لاهوال الضمير الذي هو ان وقد نقل عن النحاة ان الضمير هو ان
 بكالاهو عن بعضهم ان الواو مع الضمير التي كانت مرفوعة متصلة فكت كما قال ابن
 بان تنقل لفظا فذلك مجملها يعنى عليها انتفاء الواو على كافه في فيك واخر
 الجانب قال المص لما كانت مشاهدة الاشياء ودوتها طريقا للاطاحة
 علما وصحة الخبر فيها استعملوا اذيت بمجر اضرب فلان على انه ممن روية البصر
 سورة العلق ما يدل على انه ممن روية القلب اياها كان في استقامت تنقل في
 الشعر فايها واما الشوَاب بان في التحذير فادخل اياها الشوَاب كانه يومهم كط
 منها محذرة الاخرى على ان يبقى نفسه عن التوضي للشوَاب ويعني عن
 التوضي وليس مثل ذلك واما قال في شاذ ولم يقف في لمزيد تحذير
 واستنصاف فلا يصح ان يعمل عليه فيمكن به في انه منظر مضاف الى المص
 او مضمير مضاف الى ما بعده **قوله** لقوله تعالى في غير الله اورد عليه ان الفرة
 والآتين للانكار فلو افاد التقديم قصد الاختصاص لالت الآلة الاذ على
 انكار اختصاص غير الله بالعبادة والامر به والثانية على انكار اختصاص غيره
 بما تجوز به ربا فلا يعنى منها انكار الشكر بل جواز لان الانكار وحكم النبي في
 الى القيد فيقيد شئت صل الحكم فاذا دخل على الامر بعبادة الغير فعبادة بالاختصاص
 وال

الحمد لله الذي جعل في كتابه
العلم والهدى والبرهان

44
 والعلم ان المتكبر قد اخصص من جهة العباد والامور بها ودفع بان كل ما
 يلزم اذا اعتبر التقديم اولاً ودخل النمرة ثانياً في الامكان على الاختصاص والاعاذا
 على فطره والاختصاص على الانكار واداء الكلام ان انكار العباد والامور بها مخصوص
 بغيره كما يتعين قصد هذا المعنى بقرينة المقام ونظيره انك لو طيعك كما ذكر المفتاح
 محمود على استمرار الامتناع لا على امتناع الاستمرار وان قوله تعالى وما هم بمؤمنين نفية
 نافية النفي ونفي نفى النافية وان قوله تعالى قلت هذا يدل على معنى لم اقله وقال في
 لا معنى لم اقله وصدور بل قلته انا وفي رواية الضابط ان النفي او ما في حكمه قد يرد على
 فيفيد نفية بثبوت صفة اخرى وقد تنقيد به فلما يفيد وكل واحد من الاعتبارين يتعين
 بقرينة يشهد له وتسبق في تحقيق من قوله فخصك بالعبادة ما فيه غنية عن اعادة
 والبس على ما ذكر في الكشف من قصيدة مطلعها هذا **تختل من ولدي شئ خاضرة**
والنوى بعلم الخيام اعاصرة والمراد الخامسة من مفسر ابن ابي فاك والام لا
 ان توسع موارده ضاقت عليك **المصادر** والمواد مواضع الورد والادخل
والصادر مواضع الصدور والرجوع الى احد ان تكلم امر ان استغنى من اخله
 ضاقت عليك **مجاورة** والمقصود الحث على التدبر في عيوب الموقبل الشرع وفيها
 كما كان للخصم حدود ونهايات لفظية الغاية شاملة لما يكون من اجتناب
 مصافى مع صفاته اقصر البيا كان قيل اقصر عناية قال ابو الغيث عبودية اهلدار
 التذلل والعبادة ابلغ منهما لا نهائية التذلل وقوله لانه نولاً عظيم النعم فكان
 باقصر عناية الخضع بيان لوجه حال العبادة والخضع لله لا لغيره كما في قوله تعالى

صحيح
العقيد بالحق
والنفس والروح
النافذة في النور
وانت فقه

وضع
نظير في الفرس تشبهه في الخيل في الفرس في الفرس
وذلك في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس
القصائد في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس
في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس
منه في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس في الفرس

اصل العبودية الخضوع وانذار صحاح
العبادة التي هي

عليه السلام

فانما يريد ان يكون كرم الاضال ان يكون منكم الا انفق
للمشراطين فيه سبق التغير طوق او نكاح ودين المهور
مطهر و هذا الاضال الحق الذي يريد ان يكون على النصف
على وجهه طام

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.)

ولان الكلام اذا نقل من سلك الى سلك ذلك من نظرية نشاط السامع وايضا في الامور المسموعة او انما على سلك واحد
وقد خسر من افعاله لغوايد وما خسر من هذا الموضع انه لا ذكر الحقيقة بالحدود او على سلك تلك الصفات العظام فكل العلم بمعلوم
الشان حقيقة البناء وعناية المصنوع والاستحسان والمهمات فخط تلك المعلوم المتميز تلك الصفات ان

بفتح النمرة وضم الميم موضع وبكسرهما جرح كقولنا والخلي هو الى سلك العلم والنظر في
حال لينة اذا لم نلتفت بياتت والعار بغير التوارد هو القدي الرطب الذي
يلفظه العلي عند الوجع وبغير الرمد ايضه والارمد صفة زوال البصيرة واما الاسود
القصيدة مرتبة وقوله ولان الكلام ظرف متعلق موطوف على شدة وهو قوله على عادة
اي ذلك كما بين على عادة اياه وكما بين لان وقوله وخص من شدة اياه انما
الخصصة لا تخص فيما ذكره بل هناك في افر من انما في الفعاج وهو التبيين على ان الفعاج انما
اذا صدر من فليحضر واما ما ذكر في حيث يجد الفاعل في استاذ وانه محكا في الفاعل على
منه الذي ارجى محله على سانه ثم يزداد قوة ذلك المحك بحسب احوال تلك الصفات العظام
حتى اذا آل الامر الى حاتمها او حاتمها على خطابه اياه بجر العادة والاستحسان فيه
فينطبق في رنة على المنزل منها الاعلام بالحمد والثناء من ان يكون على وجهه
الحامد حقيق بعد الحجاب الغائبة الى ذروة في المشاهدة والى طينة منها الا
ان العباد المستطابة والاستحسان المستجابة انما يكونان في مقام جهلان الذي
ان تعبد بربك كما تراه وتخطا طية حاصل كثره انه لو قيل انما تعبد وياه يستحق
كما يقتضيه في الكلام بظاهره لم تكن فيه دلالة على ان العباد له استحقاق به لابل
القضا في تلك الصفات المحررة على تلك تميزه بها عن غيره لان ذلك التميز راجع الى
بمقتضى وضوءه في ملاحظة لا وضوء ان كان متفهما فالحكم متعلق به انه فلا يتم
عرفه وادبيل اياك بل اياه فقد نزل الغاية بسطة (وصافه المذكورة التي اذ
تميزه وانكشافه حتى صار كأنه تبدل فها غيبته بجلاء حضوره منزلة المحب

في التميز

فقال اياك في هذه صفات تختص بالعبادة والاستحسان لا تعبد بغير الاستحسان لكونه الخطاب ادل على ان العباد له ذلك التميز الذي لا يفتقر الى العباد
الاية فان قلت لم قرنت العباد بالاستحسان قلت لا يجوز ان يكون بين ما يقرب به العباد اليهم وبين ما يطلبونه ويحتاجون اليه جهة
فان قلت لم قرنت العباد بالاستحسان

في التميز والظهور ثم اطلق عليه هو موضوع للخطاب في اطلاقه على ملاحظة تلك الصفات
46 نصار الحكم مرتبة على الوصف المناسب كقولنا ايا الوصف المتميز بهذه الاوصاف
تخصك بالعبادة والاستحسان فيفهم منه عرفان العباد والاستحسان لتمييزه تلك
الصفات ونظير اياك بهذا اسم الاشادة وقوله تعالى او ليكن على يدى كما شئت
بقوله انشاء الله تعالى وقوله في خطابه ففعل او تفعل هو محمول على تفصيله
وقد تقدم اياك في قوله اياك في هذه صفاته لموافقة المنزل ونفسه في بيان التميز
فيه وقوله لا تعبد بغير الاستحسان لا يجوز ان يكون تعديفه في هذه العباد
للتخصيص اذ يصير المحك مختصا ولا يخص عن كفساده فلا بد ان يكون اياك تعبد
ايضا لا يوافق قوله لا تعبد بغير الاستحسان ان قوله ليكون الخطاب اذ يصير بالانفعية
دلالة ما على ذلك مع ان ما قرناه من وجه الدلالة منافق لجوابه ان
الغايه يكون جاريا على اصله ورجوعه الى الذات لنفسه في التخصيص في الصفات
لم تقدم ذكرها بما تفهم معه لايه وهذا القدر كاف في اشارته بالعبادة والجملة
لما كان صفاته تعالى اعم من ذاته او سنده اليها واما ما كانت فقال
متفوعة مع صفاته الذاتية كان استحقاق العباد بصفاته وافعله رجعا الى
الاستحقاق الذي **قوله** لم قرنت الاستحسان بالعبادة اراد لا
مناسبة وتعلق جمع بينهما فاجاب بان العباد امر يتوقف على العباد
اليهم وبهم والاستحسان طلب ما يحتاجون اليه من جهة ايمانهم بهم وبالله
اياهم فواجب ان يكون بين تقربهم اليه وطلبهم منه المعونة وسماعهم

نخص

فإن قلت لم قدمت العبادة على الاستئذان قلت لأن تقدم الاستئذان قبل طلب الحاجة ليس متوجبا الاجابة اليها
قلت لم اطلقت الاستئذان قلت لتبين كل مستعان فيه والاستئذان به وبشروطه

مناسبة ثالثة والوجه في رفع السؤال في ان العبادة لما كانت تقربهم الى الله
بافعالهم والاستئذان طلبا لفعل المأمور كان تقدمهما على العبادة او لم تقدم عليها
فالجواب ان الاستئذان طلب الحاجة والعبادة وسيلة اليها فقدت الوسيلة
على طلب الحاجة كما هو مقرر العادة تستحق العبادة الاجابة وقيل الضمير قوله
بهمته راجع الى ما يقرب به فالمنع ان الاعانة انما تطلب في حاج اليها من جهة
العبادة ولا جل تخصيصها فيظهر على هذا التقدير رفع السؤال لان طلب ما يحتاج
الذي حصول العبادة مقدم عليها وهو ثابت اذ ينافيه قوله لتبين كل مستعان
فيه وايضا يلزم منه رجوع هذا الوجه الحسن الذي ذكره وقد جعله مقابلا
والله الجواب لا يطابقه لان العبادة في مقصودة بذاتها الاعانة وسيلة
اليها على عكس ما ذكره في الجواب فيخرج ان الجواب بالاعانة مطلوبة لتكميل
العبادة اما بازدياد او بشيئا يمايل على ذلك جعل اهدى بايائها وطلب الزداد
به النشر او يتم من غير عنه وان جعلت الاعانة مطلوبة لتخصيل العبادة ابتداء
على هذا التقدير بان تقدم المقصود على طلب الوسيلة وجه وجيه وقد خمدت الضمير
لربما هو الحق ويخرج السؤال بان الاستئذان لما كانت شاملة لكل مستعان
فيه هلقت فيه الاستئذان على العبادات دخول اوليا فكانت الاعانة امر او
محتاجا اليه في اداء العبادات كما في سائر المهمات فالاول وان يقدم طلبها على
العبادة وفيه نظر لان الحكم بشمول الاستئذان كل مستعان فيه ما خرج هذا
السؤال فكيف ينشئ نوعه عليه والله اذا كانت الاعانة على تخصيل العبادة

او يكملها

على اداء العبادة ويكون قوله اهدى بايائها للمطلوب المعونة كان قيل كيف اعينكم قالوا اهدى القراط المستقيم فت

47 او يكملها واقله في المظالم كمن العبادة وسيلة اليها الاطلاق بل يكون مقصودا
بالعبادة بل بعضه وهو الاعانة على العبادة وسيلة له بعضه وهو الاعانة على
اداء العبادات فيخرج قوله لان تقدم الوسيلة انه فان قيل للعبادة انواع وانما
فيما ان يكون بعضها وسيلة للاعانة على بعض قلنا لا اختصاص بقوله نعبد
نسقين بعض العبادات ومن بعض بل هي مطلقان نسبتها الى الكل على
سواء والذليل على صحة كلامه انه اراد بالملهمات في قوله وماية الخوض والاستئذان
في الملهمات ما لا يتناول اعانة الخوض في غير العبادة فانه المتبادر من العبادة والملتزم
للمتعرف به في الجواب فيكون في رفع السؤال كما وجهنا اولاه وتظهر صحة الجواب
مطلقا ويراد باطلاق الاستئذان تناوينا لكل مستعان فيه من تلك الملهمات
قوله لم اطلقت الاستئذان الى ان تركت تعنيده باليقين من المفعول
حرف الجر والجواب ان حذف المفعول لا فائدة للعموم بناء على ان الحذف
على بعضه ومن بعضه يخرج بلامه في ذلك من قوله واطلاق الانعام ليشمل كل انعام
فالعموم مستفاد من الاطلاق بمعونة المقام ثم شغ عليه فلم يبق في المطلق
والعام فقد خلف عينا من ادراك المرام وقوله كل مستعان فيه اي مستعان
عليه في اعانة على اداء الاعانة وكذا ومحصلها واحد **قوله** والحسن انه موقوف
بحسب المعنى على جميع كلامه السابق الدال على ان الاستئذان متعلق بالملهمات وماية فيها
كانه قال في مطلقه في الملهمات غير مقيدة بالعبادة والحسن ان يعيد ويراد بها الاعانة
والعبادة او يكون حذف المفعول الفعلي مجرد الاختصاص بوجود القوة الدالة على تعنيده بالعبادة

اعني اقر اننا بما مع ظهور اصبها من الاعانة **قول** لتلاو الكلام اي لتاسب الجمل الوقت
فيه وانظام بعضها مع بعض حيث لا يتكفي على طلب الاعانة على العباد وحصار ابدانها
بيان الاعانة المطلوبة فتمت الخاتمة على الجمل الثلث لمزيد ارتباطها بغيرها وبيان
ايات النبي بيان للمجد او سبب في نشأته او انك الاوصاف على ما هي في الجمل الرابع التي
فيها الحكمة متداخلة والحجة موقفة الاذا روي موضع التكملة من السراويل والاخذ بعبارة
عنه شدة الاتصال او جعلت الاعانة عامة لم يكن اهدا ببيان المعونة المطلوبة ولا
مخصوصة بالعبادة فلم الاتصال بين الجملتين **الثانية قول** به حصوله ان يتقدم بالليل
او بالقول في الله هذا القرآن بعد التلويح اي يقوم وانك لتعلم ان صراط مستقيم فيه شعار
بانه لا فرق بين المتعبد لنفسه وللمتعبد بالخرق كمن يفرغ عنه الله هداه لكذا او كذا
وقد اذ لم يكن في ذلك فيصل بالعبادة الله هداه لكذا لم يكن فيه فيزاد او ينقص ولا
يكون فيحصل وقد في النزاع في الاستواء التلويح الا ان منهم من فرق بين من المتعبد
هو الاصل المطا ولا يكون الا فعل الله فلا يسند الا الله كقول الله له فيتم سبنا
ومن المتعبد بخرق الجمل هو الدلالة على ما هو في سبنا في سبنا في القرآن واول
الم النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في الآيتين المذكورتين **قول** ومن طلب الهداية
طلب الهداية فاعمل المصدر محذوف وقوله من سبنا حال منه وتلخيص الكلام من
خصص الحمد بسبنا واجر عليه تلك الصفات المشتملة على الهداء والمعاد ما بينهما فخر
العبادة والاستغناء منه كان سبنا فكيف يطلب الهداية فاجاب بان الجمل
حصل الامتداء والمطلوب زيادة والشاب عليه فان قيل نعم سبنا في عبادهم

وحقيقة الامر والدعاء واحدة لان كل واحد منهما يطلب وانما يقع اوان في الرتبة وقرع عباده ارشداً اليها وقرع سبط الشئ اذا السبط
لانه يطر السبلة اذا سبطه كونه كاسي لعل لانه يلقه القراط من قلبه صاوا لاجل الطلاق فكذلك مصير طريف وقد رتب الصداق
الراي وقرع بطن جميعا ونقصيهم خلاص الصداق هي الفنة وليس هي النابذة في الامام وجميع ضرطانو كتاب وكنت ويزكرونيك كالمال
والسبيل والمراد بطريق التي وهي الاسم

48 عباداتهم الا ان مطالبهم الحقيقة وهي السعادة الابدية لا تحصل الا بعبادته الله تعالى
 والطريق المستقيم وهي المطلوبة بهدانا فلا حاجة الى شيء من التدليل فلو كان
 الصراط المستقيم محمولا على العلم **اصحح** اصحح ان طلب العبادية لم تكن المطلوبة
 راجع الى طلب زيادة الدرهم ثم ان محل لفظ العبادية على التثبيت كان محيازا وان محل الزيادة
 فان كان مفهوم الزيادة داخل في المعنى المستعمل فيه كان مجازا انما وان جعلنا راجعاً
 له لولا علمه بالقرآن كان حقيقة لان العبادات الزائدة هادية كما ان العبادات الزائدة عبادة
 فلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز على ما بان انت **اصحح** واما التمسك بعباده او قوله
 بمنح الا لطف ربه على من قال بعبادته **اصحح** ايجازاً لا يستلزم فهمه واريدهما انما
 ايجازاً وزيادته او الثبات عليه والالطاف الى المصالح التي عند ما يطعم المكلف او
 يكون اقرب الى الطاعة ولا يفيض الفسر الجاهل او قوله زادهم استظهاراً من حيث
 صرح فيه بزيادة الدين بنبات الالهية او قوله عندئذ يتم سبيلنا نظيره ما فانه لما
 لم الجاهل بعبادة بصيغة الماضى وجعل ضمير الذات ظرفاً لما سبقت من خواصهم والاعمال
 تحمل على الزيادة وكما ايدى الوجه الاول ان نظائر الآيات شارحاً بتأييد الله بانطق الصحا
قول واما ثبوتها في الرتبة فيه إشارة الى انك الصيغة موضوعة لطلب
 الفعل مطلقاً لكنه من العلم امر ومنه الا انه دعاء ومنه المساوى التمسك واللفظ
 في الاحوال كلها يستعمل في معناه الحقيقي واعتبر ابو الحسنى في الامر الاستعلاء وفي
 الدعاء التضرع وفي التمسك عندهما وهذا او اذا اطلق عبداً الله اريد به ابن
 مسعود **قول** يستر السابلية وهم ابناو السبيل المختلفة في الطرقات

صراط الذين انعم عليهم بل صراط المستقيم وهو صراط كبري العالم كله قيل ايها الصراط المستقيم ايها الصراط الذي انعمت
عليهم كما قال الذين استضعفوا لمن هم منهم فان قلت فائدة البديل هلا قيل ايها الصراط الذي انعمت عليهم قلت في ايدى التوكيد
لما في صراط الشريعة والسير والاشغال بان الصراط المستقيم بياض وقبض صراط المسلمين يكون ذلك شهادة لصراط المسلمين
بالاستقامة على ابلغ وجه الكده كما تقول ايها الصراط المستقيم فذلك الاكرم فذلك الصراط المستقيم فذلك الصراط المستقيم فذلك

فيكون ذلك ابلغ في
وصف بالكرم والفضل
من قوله بل ذلك على
فذلك ص ص

اي يتلوه قال الرافعي في صراط المستقيم انما يتلوه ساكنا او يتلوه ساكنا كما في الحديث
المعاصرة اذا صغرته او اهلكته واصل المعاصرة اذا قطعت وكذا سمي بالعلم لانه
اوليت قوله لاصل الصراط فانما جموده مستولية والسين موهوبة
منخفضة واجتماعها لا يخرج عن نقل فاديت صاء الاءات تناسب الطاء في الاستعلاء
السين في الهمزة وقد تشتم الصاد صوت الراء في لكتسي بدلت نون جهر فزاد
قرب من الطاء قوله كما قال الذين استضعفوا لمن هم منهم استدل بغير العلم
اي اللام هذا على ان البديل في حكم التكرير ووجه الجواز ان يكون مجموع الجار والمجرور بلام
مجموعها فلا يخرج عن العمل لانه الفعل واجب ابدال المفعول من المفعول كانه اولى
وذيف بانه المحل عليه يستلزم تكرير العامل لفظا وهو فاعلة القلة بل لا يوجد صورة
لنزع فيها وقد نفي ما اعتبر في البديل ان يكون مقصودا بالنسبة وقد علم
حروف الجرادوات لا فضاء معانها افعال ما بعد ما يتبين ان اللام ليست
في موضع النسبة فلا يكون وزعم البديل قوله فائدة البديل هلا قيل ايها
واحد في فائدة البدلية عن صراط الذين بدلا وتاليا وملاذكريستقلا لا اولا
مع انه المقصود حقيقة والجواب ان له فاديت ايها الصراط المستقيم بياض وقبض
مرتين وتكرير العامل وهذا التكرير عي زعم ان الكيد وعطف البياض على الخمار
ويكون مقصودا بالنسبة ببيانها مطلقا وثانيها الايضاح بتفسير المصير
فقوله والاراء مرفوع عطفا على الكيد وقد روي عن جرجور الخط المصنف فائدة على هذا
شي واحد هو ان الكيد وجه ثلثه فان ذكر الشئ مبهم ثم تفسيره بغيره و

تلك

الالكوار
الالكوار

واروقت فلا تفسيرا او ايصاحا للاكرم الا فضل فحيلة علماء الكرم والفضل كما كنت قلت من اراد صلاحا جامعاً للخصليتين
فعليه بفضائل المؤمنين لا اجتماعهما فانه في غير ما في ولا منافع والذين انعم عليهم هم المؤمنون والخلق اللطيف ليشمل كل انعام لان انعم
الله على عبده نعمة الاسلام سبق نعمة الاصابة وسمعت علمه بن كليس هم اصحاب موسى قبل ان يفرقوا وقبل انهم الانبياء وروايت
سعد وصرط من انعم عليهم ف

49

تاكيد وقوله ليكون ذلك شأنا متعلقا بالكيد والاشجار من اي الكد لو جهل بالثنية
والسكر والسكر بكيد الكيد الكلام شمل عليها شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على
البلغ وجه الكده اي على وجه هو البلغ والكيد ان يوصف صراطهم بالاستقامة اما اولاً فبثنية ذكره
ليتم كيد المشدود في ذم السامع واثار الله المثل بقوله لانك شئت ذكره وذكر ان
باكرم الناس وفضلهم هو الذين لفلان كما هي المودة بفلان واما الاكرم وفضل النبا
لفلان فقد اريد بهما معقوما هما واما ثانياً فبالتفصيل بعد الاجمال فانه اريد بالان في
الشهادة والثناء بقوله مجمل اولاً وفضلاً ثانياً وتقدير الكلام ثبت ذكره فذكره اولاً
بجملته ثانياً مفصلاً واما ثالثاً فبكرير العامل تقدراً اولاً مع ايدة لغير النسبة فائدة
اخر مقوية لاركان الشهادة المذكورة وقد فصلنا بقوله اوقفت فلانا على
ادقته تفسيرا او ايصاحا مع تقدير تكرير العامل كما مر فان قوله علمي وكونه مستخفاً موصفاً
بما ذكرنا من انما ترتب على تقدير العامل المؤنزة باستيفان القصد كانه قيل ايها الصراط المستقيم
فبما ان يكون علمي والكرم والفضل غير متنافيين ولا متباينين ليكون اوتباديته ما قصدت
اكرم وفضل فستحق ان يستأنف القصد الله وقد يتوهم من ظاهر عبارته ان قوله
ليكون متعلق بالاشعار وحده وان وجهه الابلية راجعة لكونه بياناً ونفسياً
فيلزم ان يشاركه عطفاً البياض فيها مع ان قصده ببيان فاعلة القلة بل لا يوجد
منارعة وقوله في غير ما في نصب على الحال اي الضمير المجرور فانه واما من المستكنين
الانعام قوله واطلق اللام الى لم يعقد بغير معنى مما يتوهم به بالباء يستوفى بمؤنة المقام
كل انعام نعمة وان كان هذا الشئ اذ عايناً قال لا تخاف من الله علمه ان كان نعمة الاسلام

بقوله ص

۵۰۳

ما ذكره في الجواب ههنا ان تلك التسمية هو العهد الذي تسمى كما يشهد به بقول الشافعي
 وذكر بعضهم ان المستغرق لا يحيط العلم بجزءه لكثرة فاشبه الفكر بقول من علمته وبلغ
 اشتهاؤه والاستكمال برفقة ذلك التشبيه وفي ظاهره ان المراد بالعلم في البيت
 احواله اذ لا مود عليه ولا فردا مقيما لعدم الدلالة عليه كصورة من احواله حتى المقصود
 هو وصف كمال الخلق قوة الامة ولا الحقيقة من حيث هي الا لا ياسبها المود والحققة
 من حيث وجودها في حق فرد لا يمينه اى عالمهم وقوله يستبني صفة له لا حال منه اذ
 على تقييده المود والى السبيل على ان له مود استمرارا اوقات متعاقبة على علمهم بالعلم
 اتخذ سببا ابداع ذلك يعرض عنه صفى فانه ادى على اعضائه عن السفاهة وعدم
 بمكاناتهم واما فمفوضت ثم قلت لا يعينى اى فافهم ثم اقول على قصد الاستمرار كحاشي
 امر والعدل المصنف اما لتحقيق اصفائه بالاعراض عنهم وانه كناية عطف يلحقها التام
 وعطف الجمل المقصود بها انها انما هي في الرتبة اى زقية عدم المجازاة لمرتبته على
 لا يعينى بذلك السبب كانه يقينى فكذلك الحالة ويصور ما بصورة افر كثر ما **قوله**
 ولان المقصوب عليهم هو عطف حسب المنز على ما تقدم الى صمد ذلك الذين ا
 عليهم لا توفيت فيه ولان المقصوب عليهم اجاب اولان الموصوف نكرة المنز
 واما بيان الصفة معرفة فحق الاول يجب ان يحل المقصوب عليهم والاضالين على
 اليهود والنصارى كما ينقله ليعرف لفظ غير على ابيانه نكرة مثل موصوفة وحق
 التشبيه بالعلم يستبني ويحاشى انما يجب حملها على مطلق المقصوب عليهم والاضالين
 ليكون المصاف مشتملا على اية المصاف الذي يفترق غير ويكون الموصوف محمول على

50

وقرأ بالنصب على الحال وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب عليه السلام
عن ابن كثير وهو الحال الضمير عليهم والعامل انفت وقيل المفعول عليهم هم اليهود لقوله تعالى من لعمرك
وغضب عليه والنصارى هم النصارى لقوله تعالى قد ضلوا من قبل فاست

احد الوجه انقلبه المذنب او لا فيقول ان الصفة والموصوف في التوقف لفظا ومنه جاز
ان يراد بالموصوف انما اتوا في وقت فله على ما مر ويوصف بالمعرفة نظرا لفظا منهم بخير من
هذا المقال فتشبهت باذيال الجبال قال طاهر بن الجوزي انما لا يكون الموصوف معرفة ولو
سلم فلان ان الصفة مكره فاقول ان المصنف اذا كان عاشر عبارة المصنف اليه
كان معرفة قطعا فلا يكون من قبيل قوله عليه السلام يعني خارج عن قوله في التوجيه
ان الموصوف هم الموصوفين في بعضهم ليس هو صفة بالصفة كاللحم بل اراد به العموم ولا يند
عليك ان فساد الكلام المصنف بكثرة من صلاصه اياه بما دفعه وقيل لا يند على
ما حققناه الا باعتبار تقدم هذا الجواب على نقله من اجل ان اليهود والنصارى في
ذلك قديم واذا قرأ اللفظ منصوصا على الحال فلا بد ان يكون مكره على الوجه الذي اشار
اليه قد جعل من غير ان يكون مضافا لفظية كما يشهد له اذ قال اللام عليه عبارة كثير
من العلماء لكنه عملا لا يقصده الادباء وقالوا لم يجد له شأنا هذا الكلام يشهد به **قوله**
وهي في اوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عادية قبل الوضوء الاضرة والافضل القرا
قراة وقيل كل واحدة من السبع المتواترة فيسب المصنف في الائمة كشمارة بها
وتقوده فيها باحكام فامته في الاداء وما غير ما فاذا ظفرت له امر الادوية في شتم بها
نسبت اليه صلى الله عليه وآله وسلم ولا يلزم من ذلك اعتباره بها وهذا هو الصحيح **قوله**
والعامل انفت والعامل في الحال هو انفت هو في ذلك العامل في الحال انفت في الضمير
فعلهم وذلك ان حرف الجر اداة توصيل الفعل في مجروره فالجور هو هذا وهذا
المحل للفعل وبهذا الاعتبار في ذلك فلا بد ان العامل في الحال هو الفعل في ذلك

الحال

فان قلت ما من غضب على من قتلت هو اداة الانتقام من العصاة وازال العقوبة بهم وان يفعل بهم ما يفعل
المكذ ان غضب على من قتلت يده فلو كانت من غضبه لشد فداه ورحمته في

الحال هو الجار وكذا انقول المرفوع المحل في عليهم الثانية هو مجرور بالجمع الجار والمجرور
ليرد الاستكانة الى الجار باسم والاسماء والاسماء من جنس ما في الجار والمجرور
محل النصب او المرفوع في قبيل المسألة في العبارة انك لا يحا فاقول ان قوله محو
الطرف المستقر متعلق بمحذوف الواقعة موقع عامله فان الجار مثلا هو محذوف والاداء
لا اله الا الله الان كلاما في النصب او المرفوع الذي اذ جبه من الفعل الذي او مكنه
المباين فانه للمجرور وعده **قوله** هو اداة الانتقام الغضب لرحمة من الامم
النفية التي جعل عليه تعالى اذ وصف بشئ منها وجب ان يعرف الكلام عن ظاهر
وذلك كما كرناه من وجوه الاول ان الجار الرحمة مجاز في اداة الانتقام الغضب
اداة الانتقام من باب اشتراك اطلاق السبب على السبب في ان جعل الجار
الانعام والانتقام اطلاقا لاسم السبب المستبعد الثالث ان جعل الكلام على
الاستقارة التمثيلية والمصنف خازن الرحمة الوجه الثاني في ان الجار عن الغناه ويقل
علاقة السببية بقوله لان الملك اذا عطف على رحمة ورق لهم صباهم مع وفاء الغناه
والغضب على الاستقارة التمثيلية وهي ان يشبه حال المستحق بالعصاة في عصبانهم اياه
اداة الانتقام منهم وازال العقوبة بهم كمال الملك اذا غضب على عصاه واداء انتقام
منهم وعاقبهم الا ان قوله وان يفعل بهم ما يفعل المكذ ان مثل ما يفعل اذا غضب على من
يده فانه في علاقة المشابهة ولا اعتباره التكريه في ان هو اداة الانتقام وانه
العقوبة برفع اللام كما في النسخة المعول عليها فيكون قوله وان يفعل مرفوع محو
ان اللام مجرورة وانه جعل الغضب مجازا عن الاداة ووجه الانتقام من جعل الرحمة مجازا عن

الغضب كقصة نفي في تنبيه الروح
او الخارج في قصة طلب الانتقام فيكون

الغضب في
انما يغضب على من فعله والذات التي يغضب عليها

الانعام وانه ارادته شهادة السبق رحمة غضبه يلزمه مخالفة ملك الفهم وان يكون
 للشبهة كما لا وجه ان يقال لان الملك اذا غضب على غيره عساه اراد ان يقيم
 ونكته السبق محرم وكيفية ان ارادته تعالى ان يلقطت بافعاله انضت اليها احكاما ولا
 ان يوصف بالانعام والانتقام اوفر الترفيع والتميز في الوصف ارادته تعالى ان يقرر
 بسند النعمة اليه على طريقة الخطاب بقوله تعالى فمن اساء انصفنا ثوابا كأنه قيل
 الانعام فليس من جنسك اذا كان الملك مخفون ان يغضب عليهم **قول** والثانية محمل الارادته
 على العاقلة من عب العاقل وقدما البصرة والاشهر ان المعنى عالم فاعلم فاعلم قال
 ابو البقاء لا ضمير في المفعول لقيام الجار والمجرور مقام فاعله لذلك لم يجمع كجامع الضم
قول لم اخذت لا يربط اسو الاكنه العاقلة كما نوهه اللام على وجه الصحة كما لا علم له
 الى لا يربط معجولت ههنا لا المعنى بالبرية عند البصرة من انها امانة فعل بعد الواو
 الكلمة العاطفة وسيا النفس لتصح بسموله لكل واحد من العطف والعطف على
 يتوهم ان النفس بالجمع حيث هو مجموع فيجوز ان يثبت احد هما لاق كلمة لا فوله
 لا الموصوف عليهم ليست عاطفة اذ لم ير اهدا صراط الذين انعمت عليهم لاصراط الموصوف
 عليهم بل اراد وصف المنعم عليهم بما يبره الموصوف عليهم فلا وجه لما سوى ان يكون من جنس
 فلا فائدة في التبيين غير بيان لقول النفس لا ينفصل لفظا من اصلها فلو دعت للنفس شريطة بهذا
 المعنى كما علم في ان جعلت بمنزلة اظهر لالة على النفس وارسنه قد فافه **قول** وتقدر ان اراد
 غير ضارب لتخصيص الكلام ان غير او ضمنت للمعايرة وهي تتركه للنفس فادعها اثبات المعايرة
 كما في الآلة فيكون اثباتا متضمنا للنفس فيجوز تأكيده بلا او فيراد بها النفس لقولك انا

غير زيد أي استصار باللام من شخص ضارب فيكون نفي صريحا والاصناف في
المتن فجزا انما تقدم محمول المضاف اليه على المضاف واعترض بان السماع
صح بان لا مشروط ذلك بالاصناف بنية اسم غير الالهة لما كان صورة الحرف هي
اعرابه على ما بعده كما في الاصل حيث بلاشيء في التنزيل لا ماض ولا كبر ولا شئ
ولا غيبة فيجب ان يمنع تقدم المحول فيه ايضا وحسب ما يمنع الاسمية وثانيا يجوز
التقديم نظرا لصورته الحرفية المستقيمة لا تقا والاصناف المانعة عنه فان قيل
مناسك ما في آخر الاصناف وهو ان ما في حيزه النور لا يتقدم عليه ذلك انما هو في
النور بما وان فانها قد دخلت على الفعل واسم اشياء الا انهم فطيلوا صدر الكلام
بجنان لم ولن فانما خصا بالبعد وعلما في فصارا كالجزء منه في اذن في زيد
لم اضربا لسن اضربا ما كمله لانها مع دخولها على القيسيتين جاز التقديم مهما لا
حرف منصرف في حيث عمل ما قبلها فيما بعد كما في اريد ان لا يخرج حيث بلا
طال في اذ ايضا ان تقدم عليها محمول ما بعد ما خلاف ما اذا تخطت العالم صلا
وقد جوز الكوفية تقديم ما في حيزها عليها قياسا على اخواتها **قول** اما هو
اختار الصوت على اللفظ اما القوب السماء والافعال الاصوات ولكل واحد منهما
باب واحد واما لان الاسماء التي لا يوفى لها صرف وشقاق يغير عنها بالاصوات
كانها لقصور ما عن درجتها اخواتها اختلفت المرتبة الصوت الذريع واما
الافعال موضوعة بازاء الفاظ الافعال كتحب ولا عمل واسم قبل من حيث يربو
بما معنيها لكنه حيث يراى بها نفسها واذا قلت اياك مثلا فمنه لفظا تحب

[illegible]

فقال بعضهم ان هذا هو اللفظ
المتعارفين على لفظه اهل البيت
صلى الله عليه وآله وسلم
فانهم لم يسموا بالاباء
الا في حق الله تعالى
فانهم لم يسموا بالاباء
الا في حق الله تعالى

۱۱۹.

سنة ١٠٠٠
الربيع

53

المغ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

نقد الصمد بالادب لدفع من قال الصمد هو المؤلف
از كتاب الجليل في معرفة احوال الملوك
على يد الامام محمد باقر الخ

ثم انما عرفت من جانب الخليل على نفي ذلك قال سيبويه قال الخليل يوجب سبيل كيف تقولون اذ اردتم ان تقولوا بالالف واللام
في ضربين فقول بان كان فقال انما جئتم باسم ولم تنفوا بالالف قال الخليل في كتاب الجوزية في احوالها انتم قالوا يا زينة
النداء فاما لو ان كان حرفا قال في ذلك انما قد املوا ما لا يمكن الحروف من اجل الباء فقلت فليكن الاسم الذي يوجب الالف ان يذهب
الحروف اسماء ما يلفظ بها

في كميته من الحروف في بعض الاء والياء اذ بهذا الف لا تنقلب الالف او بل على الالف
لان هذه الالف لم تنقلب في الالف المنقلبة عنها كالصلوة والركوة والربو والالة الف
من الفاء على انقلاب الالف او اظهر من دلالة على افعالها اليها ويكنى ان في المراد من الالف
وانما ذكرناها تحقيقا لشأنها واصحابها كيدلوا بهم كثره افعالها انها موضوعة لكل
انما اوردت الحروف بالعلامه وعدد علامتها مخصوصه على التفصيل وعقبه جملة الالف بجميع ما في الالف
المستخرجة من الحروف كالتثنية ودخل حرف الجيم بغيره بالبرهان الذي استدلنا به
ثم انما عرفت انما عرفت ان رتبة من مقام الالف على اسميتها ما وجد العلماء التمسك
بالنص الوارد من مقدم هي اليه بزيادة حرف او على كذا فيها كان قال هناك نص في
عنه مؤنة ذلك البرهان الذي جعله من رتبة البرهان فقد فقل عن كنهه انما في عبارة
لفظ الجانب تعظم الخليل كما ان لفظ النص تعظم الكلام اذ رة على وجهه في الكشف عن
المطامير كما اتبع الحروف بالعلامه اتبع كلام الخليل يقول في كتاب الجوزية في احوالها
وعلمها **قول** قال اي ابو علي فاذا كانوا الى الالف في الحروف بزيادة الحروف
الحروف من جهة شانهما ان لا يمكن ان ياء بالالف الحروف فقلت الالف بها في الجملة كما انتم يا
في النداء فان الالف لا يجوز في الالف الا نادى على التشبيه الالف بغيره **قول** الذي
هو بين اي هو بين بين فانه المقصود الا انما في قول المصنف في الالف بغيره **قول** الذي
بان يا يسم ثم علم الحكم بان هذه الحروف هي يا وسين واحوا انما اسماء فغيرها بالحروف
صرح بانها اسماء فقلت ان خلاف الحروف عليها تسامع كما هو توجيهه في بعض الالف في
قوله اسماء لا وقوله اسم الذي هو بين اذ بما يتبين من انه اراد به مجموع بين اسم
الحروف

فان قلت من قبل ان ياء الالف اسماء اممية اممية قلت بل هي اسماء مربية وانما كانت
سكونية زينة وعمر وغيرهما الاسماء حيث لا يسمونها او باللفظ مقتضيه وموجبه في

56

كلمة ياء بالالف انما لو اردت ذلك لم يكن لفظ الالف من جهة ومنت خيرا بان التسم الذي يرفعه
اول الكلام واخوه لا يرفعه فلا يفتح في الاستشهاد وزعم ايضا ان كان الاول ان يقول الاسم
هو ياء وكان قصد ان يفتح على الف فيكون الف على اسماء للسور فان ياء في جملة الالف وقيل
ان ذلك التقدير من لفظ الالف الذي كثر في الالف فلو اردت لاعتباره لا يرفعه ولا
غيره **قول** لما تلفظ بها اي الحروف الملقطة في لفظ القول ولفظها بغيرها من الالف
بما راجع الى ما في الطرف قام مقام الفاعل وما يلفظ بها كناية عن حرف المبدأ في الالف
حقيقه اما مؤنة واما في رايك الكلام فان التلفظ بغيره لا يلفظ بحرفه على وضع
وهي مخصوصة وقيدت في تلفظ غير مستتر راجع الى ما ذكره بالالف الحروف الملقطة
بهذه الحروف في مسميات التي يغير عنها تلك الاسماء ولا يجوز جرحه في الالف
اذ ليست هذه الحروف اسماء لما يلفظ بها من قبل الملقطات بغيرها وفيه انما في الالف
المشهور وكونه الباء صلة وكونه الملقطة من الملقطات وانه اركان في رايك وجعل
الفاظ مخصوصه تلفظ بالالف بالفاظ اخرى اسماء وما وثق بها القول في
الكناية **قول** من قبل اي اجمل في السؤال او لا ثم فصله بقوله اممية اممية وانه الجوز
بحرف الالف بينهما على ان يفتح في رتبة رتبة وكذا في كلامه في نظره فان
قدم ان هذه الاسماء اذ اوليتها العوازل كما لا يفتقر علم انما مربية لهذا السؤال
قلت الملقطة على مقول اعرب الكلمة وهي ما يقابل الملقطة الملقطة واللفظ
انما اذ خلت عليها العوازل على عليها الالف فكانت مربية بالالف الاول والمقصود
بالسؤال الجواب انها كانت مربية بالالف فكانت مربية بالالف

وقد لا يقبله اي انما في الالف
وهو الالف في رايك الذي في الالف
من اسم السورة

كما قال في الالف في الالف
الالف في الالف في الالف
الالف في الالف في الالف

كتاب الامور الحكيمة

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.

وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي قُلُوبِهِ

57

اخر فان ذلك قيل بطريق هذه الالفاظ
وغير ما دنا طريقه فذلك لا يقتضيه قوله
ممدودة ص ١٠

محدودة ١١٠

الفيد

الان بريدك واديتك المخلص
فانك كعبك في كل وقت

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

الان كان... ذكره انا في علم الشخص كان هو بالاحكام على ما...
لفظه فذلك... محمد بن طلحة هو طلحة بن عبد الله القوسي...
من ابناء النبي صلى الله عليه وآله...
يوم الجمل فقتل...
ما في حم...
بذلك ان...
اهل الح...
قبل العشر...
قبل الاذ...
للبيد...
حاميم...
لما راه...
والث...
وغير...
من ح...
التي...
تلا...
تقدم...
عط

من اقربا

من اقربا

من

لذلك... قال...
ان...
ان...

في...
باللفظ...
الجل...
وان...
عمران...
احق...
مع...
الوجد...
لاداء...
شمالا...
احق...
بعينه...
بالضم...
ان...
سمعت...
عنهم...
على...
ويطلبون...
استفاضة

استفاضة

قوله نعم الله لا يفعل ولا يخلق الله لا يفعل ولا يخلق
صنف في الحجة وأعمال أهل القسم
قال في الزبدة الأربعة عشر في له الله
نصف في
قوله نعم الله لا يفعل ولا يخلق الله لا يفعل ولا يخلق
صنف في الحجة وأعمال أهل القسم
قال في الزبدة الأربعة عشر في له الله
نصف في
قوله نعم الله لا يفعل ولا يخلق الله لا يفعل ولا يخلق
صنف في الحجة وأعمال أهل القسم
قال في الزبدة الأربعة عشر في له الله
نصف في

٦٥
 ١٠٠
 كقولك باليد لا فعلت بالتد لا فوجن اليوم
 ولا يقول ان تقول وحقك وحق زيد لا فعلت
 والواو الاخرة والوسم لا يجوز المستكر ما في
 ملك اي عرض قبل معناه ان قلبه باليد كالمسح
 اليد تسمى به تماشام باليد وهو ما يخرج من يدك
 تخرف وتقول شعر ان اليد تسمى بالسبح لان معناه ما ولا عياضه
 يربط به وهو اعني ان تسمى باليد كمنه لم ينقل فذاك امانة آتت الشدة اوله اذا
 ما الخبر تاديه يلج الى الخبر اما دوم باليد هو الحقيق بان يسمى يد الا ما يتعارف الحمد
 الخبر المسمى المرقه وهو ما **قلت** ان القرآن مخض الجواب ان هذه الفوارج ان
 مقسمها من صورته تنزع فيض والصال فعل القسم اليها فالواو في القرآن بعد صا دو
 وفي القسم بعد نون القسم او لوط لا يسير الاول لا سدا من الجمع بين شيان على
 واحد ولا انما للحي لفة في الاعراب **الا** ان المقصبي الجواب ان الواو للقسم في زمانه
 يلزم صياح فسمان على شي واحد وحكم بانه مسكوه وتقول الخليل نصا على الاستكرام مع الالة
 او جهة ثم يرض لا يطال العطف **قلت** فلم لا يكون تركها وفي هذه العبارة اظهر وجهها
 ان لقد ربه ان اذا كانت الاو فترت له الباء والثا فلم لا يكون الاو بيان بمنزلة ان
قلت انما قسم هذه الاشياء يريد المقسم على ان يوحى اليه ان كان شيئا واحدا
 والمقسم بها مقسدة كان المقصد هناك المقسم ريشة في شيا واحد فلا يجوز اذا
 المستلزم لفهم المقصود على ما هو عليه لو كان المقسم ريشة فقل واحد الجواب ان لا
 يدعي ان شريك صلا كما في قولك باليد لا فعلت بالتد لا فوجن اليوم اما اذا اراد المقسم
 كقولك وحقك وحق زيد لا فعلت فلا يقول ان جعل الواو الاخرة للقسم في العطف
 يستكره ذلك المقصود العبادة عما قصد من التثنية في المقسم بل انما هو ان كل

١٢٤

الفصل المرقوم كلياً في الباب الحث عشر
معها الفصل في ضرب الدواوين في باب

فان قلت فقد زعموا مجرورة باضمار اليا والقسمة لا تجوز فيها فقد جاء عنهم ان لا فعلين مجروران وتظيره
قولهم لاه ابو كعبه انما فوجت في موضع اخر كونه غير معروفه وجعل الواو للعطف حتى يستتبع لك
المصير الى ما اشارت اليه قلت هذا لا يبعد عن الصواب ويعضده ما روي عن ابن عباس قال
نعم ان هذه الواو

وهو تصيد القيد بطرف مع انه مطلق اذ ليس على ان قبله دليل وقت غشيان
او عسسته وبالصبح وقت تنقذ من الاستحالة لازم سواء جعل الطرف موقولان
القول الواو العامة مقامه لا ينفذ بما اختاره بعضهم من جعل الطرف جالسا لليل
الحال في الفعل انما هو ان كمال اذا اسما لا يعمد الى قبله اي قبله دليل وقت غشيان
وبالتنهار بوقت تجليه وبالصبح بوقت تنقذ لا يعمل طرفا ولا ينفذ قبل الليل اي
الليل وقت غشيان فالصواب هو العاقل او انما ينفذ في الاستحالة لان
وتقده الغشيان وان كان دافعا لها اي لا لا طائل فيه كالمحذوق والادوية
واقسمهم جملة حاله عاملها لقوله لا يجوز الاستحالة ببيان وتاكيد لقوله
لا يجوز كونه هذا فصل بين كلامي الخليل والمطهر في هذا او قد هذا وجعل صفه الواو
يؤثر في ترك الفعل الذي هو اليون على ان لا يكون في هذه لتساوية الواو الا
قوله فقد زعموا مجرورة يريدان علم ما تقدم ان اللان جعلها مقسما بها كونه منصوبة
اذ يدرك حالها اربعها اولا ما بعد ما فاشع العطف ثم الجمع المستكبره فانزل هذا
المان وقد زعموا مجرورة باضمار اليا واجعل الواو للعطف حتى يتم كالمصير الى ما اشار
انما انما انما رالية كونه مقسما بها منصوبة فانه التراتر رالية السائل ولا علم على
مكرر انما يقول بل لا زعمت نحوه عبارة عن كونه مقسما بها مجرورة اذ انما استهت
لك ما طلبنا منه ان لا فاشع نظيره المثل ذلك هو المقصود الا ان كونه مقسما بها
فان هذا النظر ايضا لا يعمد الى انما يركونها منصوبة بتقدير اذ ذكرتهم من غير ما اشار
اليه لعدم الجمع بين القسمين على ان التا مفعولة على الخطا هو فاسد لان

المصادر

الواو في قوله باضمار اليا
في قوله باضمار اليا
في قوله باضمار اليا

العطف على ما كان في قوله
وتقيد القسم بالبيان

الفصل ١٠

النظر في الواو كغيرها من الواو
والا حجب اصل الواو والالتفات
بحسب الاستشهاد والمنه

فان قلت فاقوله قراءة بعضهم صاد ووقف بالكره فقلت فيهما ما ذكرت من التحريك لا فيهما الساكنين والذين يسهلون من صدر
الحركة الوقف لما ستم بهذه الاسامي كانت كذلك ما اجتمع في ساكنة من اليشيات فوضعت في معاملة الالف والواو
معاملة هو لا وقف

62

المقابلة من العبادات كما يشهد به لاء الفطرة ان هناك مطلوب بالتميز المصير الى
اخيرة ما ذكره ههنا ان ذلك الخلق وتتم المصير اما هو فوجه وقام مقامه وعدم الجمع بين
القسمين لم يكن مطلوباً بهذه الصفة بل هو عدم مانع في طرفي المطلوبين في الفطرة
كقوله لا يجوز من غير هذا التفسير فكلما على الكنية كما في تلك لا يجوز ما لا ينفذ اليه
قوله ويعضده ما روي عن ابن عباس في قوله لا يجوز من غير هذا التفسير فكلما على الكنية كما في تلك لا يجوز ما لا ينفذ اليه
مقسما بها ولا يعلق له بعدم الجمع ولا بوجهه صلا وقوله لا يجوز من غير هذا التفسير فكلما على الكنية كما في تلك لا يجوز ما لا ينفذ اليه
يقول انه دون الخذف وخص الاضمار بالياء والصلوات في القسم كقوله استغفر الله
الواو والياء وقال هناك وانما نفسي قولهم نعم الله لا فعلين وقال ههنا وقد جاءوا
لا فعلين مجروران بغيرها على كثرة النص في الجار وقوله الجار باضماره ومن استتبع
يتم من التباين هو العكس فانه ينتج التمام ويرد فكلما مانع يطلب منه اذ انما
قوله لاه ابو كعبه بقية الضم الجارية وضفت الزيادة المدغمة في الصلة للكل
الا ابتداء بالساكن وقيل ضفت لانه لان الزيادة محبلة كغيره في اليا او ويا
من ضفت الزيادة وهي صلة معا وضفت الجارية فيخرج عما خرج في قوله
فانهم بهذه الواو قبل ذلك في قوله انما يركونها منصوبة بالياء والياء والياء والياء
لهذه الاسماء حاكونها مسروعة على عطف التقيد اي مرادها حروفها على اليا
وقد نص العلامة على خلافه فالصواب ان يحل الاقسام بهذه الكلمات حاكونها
اعلاما للسور **قوله** فاقوله قراءة بعضهم انما ذكرت وقراءة الفصح معهما والجار
كونه الفواح غير معروفه لا يتأتى في قراءة الكسر ولا يملك ايضا جعلها مصروفة كغيرها

يتأني

استنبطت ان الواو في قوله باضمار اليا
ما في قوله باضمار اليا
والعبارة محذوفة على ما كان في قوله

ومن لاه ابو كعبه
شأنه فغير باسده بغيره
الجملة انما

فان قلت لا تسوغ في المحكية مثل ما سئلت في الموبة من ارادة من القسم لا عليك في ذلك وان
تقدر حرف القسم من غير ان يكون له علامة والكتاب ليس كان في غير اسم هذه السورة بالكتاب
المبين انما جعله واما قوله عليه السلام لا ينصرف فيصاحبه لا ينصرف بالنصب والنجيب على حذف الجار والظاهر

والا كانت تنوّه في الوصف فيها اجابك وجهها ما ذكرناه على التخييل في قراءة الفصح
التحريك في اللفظ متعين في هذه القراءة لا وجه لما فيه والذليل بسط من عند المحكي
فتحا وكما والمقصود من بسط هذه لغة تقوية لهذا الوجه من التحريك في اللفظ كيد
يمسك بقراءة الكبير الفصح ايضا على ان الاسماء قبل التركيبية اذ لو كانت موقوفة
ما حوت هذه الفواحي لا تقا والسالكين كونه مخفون وحال الاقتران هذه الا
كثرة استعملها في مركبة موقوفة ساكنة الاعجاز كانا موضوعا على حالة لا ينفك
ما ثبتت لذلك المبنيات التي كتبت في آفاقها ساكنة لو ثبتت على السكون فحوت
معاملتها فتارة حركت بالفتح الخفة وتارة بالفتح على ما هو الاصل في تحريك الساكنة
هل تسوغ في المحكية في اشعار بصف ارادة من القسم الفواحي وان ايداه بالاش
كما اشوبه ايضاً قوله هذا لا يسوغ في الصواب فله لا عليك والحداد بالموبة ههنا ما اوردك الا
كصادوقا في نون مخفوقات اذ قدرت مجروراً باخبار الباء والمجكية ما فيها بلها
فيندرج فيها ما لا يتلفه الا بالفتح والبيان في ذلك لكنه لم يربط على حالة الوقف سواء
لم ينصرف سكونه كجم او غير بالتحريك للحد في المحكية في تلك السورة التي في قراءة الكسر
منه وفي قراءة الفصح عاوجه **قوله** لا عليك في اللفظ على ان في المحكية اذ
من القسم **قوله** وان تقدر عطف على ذلك في اذ كان بعد المحكية مجروراً بالواو والظاهر
ثم والكتاب المبين وجعلتها معتمداً بها فقدرها مجرورة المحل باخبار حرف القسم لا
منصوبة بحذفه والاشع العطف لازم الجمع المستكبره واما اذا لم يكن بعد ما ذكره في القسم
ثم لا ينصرفون فلذلك على ارادة القسم ان يحكم فيها بالنصب الجواز في الظاهر الجوز

لا يسوغ في المحكية ما ذكرناه على التخييل في قراءة الفصح التحريك في اللفظ متعين في هذه القراءة لا وجه لما فيه والذليل بسط من عند المحكي فتحا وكما والمقصود من بسط هذه لغة تقوية لهذا الوجه من التحريك في اللفظ كيد يمسك بقراءة الكبير الفصح ايضا على ان الاسماء قبل التركيبية اذ لو كانت موقوفة ما حوت هذه الفواحي لا تقا والسالكين كونه مخفون وحال الاقتران هذه الا كثرة استعملها في مركبة موقوفة ساكنة الاعجاز كانا موضوعا على حالة لا ينفك ما ثبتت لذلك المبنيات التي كتبت في آفاقها ساكنة لو ثبتت على السكون فحوت معاملتها فتارة حركت بالفتح الخفة وتارة بالفتح على ما هو الاصل في تحريك الساكنة هل تسوغ في المحكية في اشعار بصف ارادة من القسم الفواحي وان ايداه بالاش كما اشوبه ايضاً قوله هذا لا يسوغ في الصواب فله لا عليك والحداد بالموبة ههنا ما اوردك الا كصادوقا في نون مخفوقات اذ قدرت مجروراً باخبار الباء والمجكية ما فيها بلها فيندرج فيها ما لا يتلفه الا بالفتح والبيان في ذلك لكنه لم يربط على حالة الوقف سواء لم ينصرف سكونه كجم او غير بالتحريك للحد في المحكية في تلك السورة التي في قراءة الكسر منه وفي قراءة الفصح عاوجه قوله لا عليك في اللفظ على ان في المحكية اذ من القسم قوله وان تقدر عطف على ذلك في اذ كان بعد المحكية مجروراً بالواو والظاهر ثم والكتاب المبين وجعلتها معتمداً بها فقدرها مجرورة المحل باخبار حرف القسم لا منصوبة بحذفه والاشع العطف لازم الجمع المستكبره واما اذا لم يكن بعد ما ذكره في القسم ثم لا ينصرفون فلذلك على ارادة القسم ان يحكم فيها بالنصب الجواز في الظاهر الجوز

الكتاب المبين وجعلتها معتمداً بها فقدرها مجرورة المحل باخبار حرف القسم لا منصوبة بحذفه والاشع العطف لازم الجمع المستكبره واما اذا لم يكن بعد ما ذكره في القسم ثم لا ينصرفون فلذلك على ارادة القسم ان يحكم فيها بالنصب الجواز في الظاهر الجوز

ارادة

لها ظاهراً فان قلت ما قرئت سورة المسور بهذه الاسماء خاصة فذلك كان المحذور في الاشعار بان الفواحي من الاصل عينية
معروفة التركيب مسميات هذه الالفاظ كما قال غير من قائل انما هو بيان

ارادة القسم تخفى على بعده او ما يصلح ان يكون جواباً له واما نحو ان ذلك الكتاب والم
الله فلا يجوز فيه ومنهم من عارض الجواز بحجج اخرى واداه بالاشع المنقول من
عيسى بن الله تعالى وكان يميله فحوز النصيب الى ما يقوله عليه السلام في نظم القرآن
ثم تنزل الكتاب لا يخرج عن ايات التخصيص ويؤيده اللفظ لا يمكن من الجواز كان
الجواز تعجباً جداً في الظاهر ان تم لا ينصرف كان سغارا القسم يوم الاخر في ذلك
ان السورة مصدرية بها حقيقة يستلزم انظر المؤمنين وفلن شوكه الكفار وهم انما انصروا
بفعل مضارع قولوا ولا ينصرفون استيف كان في قوله لا يكون اذ قلنا هذه الكلمة واما
حذف المضاف الى ورتبتم ولا ينصرف جواز القسم وما في الكشف متفرع عن تقدير
المضارع القسم بالافعال انفسها وزعم بعضهم ان تم سغارا الله تعالى الله لا ينصرف
وتمسك بما وجدنا عليه من وجهه باليعصم واتم عسق ورواياته على ما يقرأ ان سغارا
تدل على تعظيم او تنزيه او ما شئت ذلك والدلالة للفواحي على شئها واما الدعاء للمركبة
فمحور على ما يارب اربابنا نزل **قوله** فامض الى محققنا فاصلة ان الفواحي اسماء السور
فتبين لنا وجه تسميتها بهذه الالفاظ ومن غير ما ساد الكل فيما يقصد بالالفاظ
الدلالة على التسميات بان الوجه في ذلك الاشعار بان الفواحي ليس على عينية موقوفة
التركيب مسميات هذه الالفاظ على ما فون في قسم فيكون في ما او الاعجاز والتحدى على
سبيل الالفاظ وبيان ذلك الا في الاعلام المنطوقة ان يراد تسميتها بان معانيها
العلمية والعلمية عند التسمية وبما يلاحظ تلك المناسبات في الاطلاق باقتضاها
ولما كانت هذه السور كلها مركبة من حروف مخصوصة لها اسماء وفن في اللفظ

63

تفصیل

[illegible]

مقامه ولا يخفى انه تقدير رتسا قطوا الى عنى القدرة وظاهر الى ان الجمل كلف صد اوز
الحواري رؤساء المكالمه والمجاورة **قوله** وهم الحرف وصف لهم كمال الادارة
او صم كمال القدرة فكر الى تنبيهها على انه صفة اخرى حتى ان يحط بها الله
ويثبت لها استقلالها والتساجل الثاقف والثقال بالوضع مثل صفة وصله من اجل
والغالبية عليه وقصدا للكل علم الرجال والمهتاك على الشئ المتبادل في الحرف على كانه
يظهر من نفسه ملكه فذكر بيان لمزيد اهتمامهم بالمتكلم من اقصى الرتب في صديقه
وزخنيته اذا جاء بالافاني والقصيد جمع قصيدته الشعر كالسيفان السفينه وفي
الاساس صله من القصيد هو الخيل المكنة الذي يقصد ريكس لسمته اذا استخرج من قصيدته
فنفقوه الله سموه به كما سمي السحاب الخيل من الكلام والفن المروى منه وقيل هو
فعل من نفقوا في الشئ يقصد فيشقه ويجوده والبرق ضرب الشئ سريع لتقار
اخره وقلة حروفه وتصو اضطر في الساعه فذكر ان ربه في هذا القصيد لا يملك
في اعجازها فاذا اوردت الناقه اعرشت في هذا مساهة ثم يفسد بقى ربها البور في
فهورا في دماقة ربها **قوله** ولم يبلغ اى هذا المتكوف عطف على ما سبقا ومن الخالة
اما تعيد للبلوغ من اجل الخالة واما طلع المبال في المراتب التي يبلغ اليها على
السعة فيجاء به ان اعجاز القرآن جلاله معاه حسن نظم بدت اى غلبت
وشق الغبار كناية عن الوصول الى المقام من طم بصره اثنى ارفع في
الديبهره اذا رفعه لينظر الله من البيان العجاوزه الحمد الخارج ووقوفه وراء
المطامح اذ اعجازها من بلوغه تلك المبالغ **قوله** الا لانه استنساخه قوله

وهذا يقول من القوة والخلقة بالقبول فنزل ولما حصره على الاول ان يقول القرآن انما نزل بلسان الرب مقبولا راسيا ليس هو الله لا
والرب لم ياتي وزما سموه بجميع اسماء السموات ولم احد منهم مجموع تلك الاسماء واربعه وخمسة والعشرون هذا اسماء السور حقيقة يخرجها من
لغة الرب ويؤيدى الله اصيرة الاسماء والمسمى واحدا

ينشأ قطوعا مختلفا عنه، النفي أي لم يكن سقوط المقدرة ولا ظهور القوة ولا يلزم
 غاية الجزالة والحق وزه ولا الحجة ولا يلزمه ورائك المطالع ش من الأشياء إلا
قوله وهذا القول على السامرة مبتدأ أو وصقه بالقول أو رد لفظ القوة ثم
 الخلاف المبتدأ عنه كونه مخلوقا للقول أو كونه الخلف للذات على أنه أبلغ من الأول لأنه أوفق بلفظ
 القرآن وموزع شرا راته والحق باساليه وجوه خصاراته ولا يصح إلا علم النقص لأن أكثر
 القولات يشترط عدة من السور من المقصود وضع العلم تميز تسمياتها ولا
 التسمية باسم المنشورة على وجه التقديم بوجه كلامهم وما ذكره كسبوس مجرديا لأن
 الحكاية فيها بعد وقولها التركيب المقتضى للآخر خلاف الأول وما ذكرناه وتوجهها بخلاف
 لها الجملة وقيل يرجع القول الأول إلى العلمية أكثر فائدة إذ استقامت معها اللفاظ أيضا
 كما أشير إليه بأن اختيارها موافق لما هو راد بان اللفاظ على تقدير العلمية تبع غير
 لازم وعلى تقدير التعيد مقصود صالته وقول الجمهور ما أول كمال **قوله** من القوة
 اما حاله المجرور مع تقدمها عليه اما صفة محذوف بغيره قوله بمنزلة **قوله** لم يتجوز بغير
 الفعل أو تأنيده وقوله فاستجاب بمفعوله مجموع اسمين وقد سبق معناه على التأني لم
 يتجوز الرب فيها سمو مجموعها وقوله حقيقة اضطرارها سميتم منه انه لطيف عليها
 اسماء السور مجازا المشابهة للعلام فيما يقصد بها التميز **قوله** لا ما قيل في الرب
 أي في التسمية بثلاثة اسماء واربعة وخمسة وقوله ويؤدى إلى محذور أو فليس على فهم
 الجزو لا يبارك له والافان جميعا فإنه كان معيارا لفردا كما قال اسم بسماء ابن بركان
 الشيء لا يكون علامة موضوعه لنفسه **قوله** فان عرفت علمه أي علمه تام الوجه التابانه

فان اوصفت عليه ما يقول هو اسم الله وانه لا يخلو اوه احاطت به محلا سوى به حيث وان لم يخلو بها بل يروي فيها ما يستلزم ان يكون
الرجل لصاحبه قوت فقول الحمد لله وانه لا يخلو اوه احاطت به محلا سوى به حيث وان لم يخلو بها بل يروي فيها ما يستلزم ان يكون
والا فليس راية القصيدة التي ذكرتها لها وطلاوة السورة وثلاثة التي ذكرتها لها من الكلام على سبيل من يقصد التسمية ويستفيد منها استفادة التسمية
فالاولى على سبيل المجاز ومن الحقيقة والحقائق التي هي على الوجه الاول ان يقول التسمية بثلاثة اسماء فصاعدا مستحقة له في كل كلام عربي
الا حلت اسماء واحد اعطى طرفه حروف واما في ثمة كبرية مشورة في ثمة اسماء العدد فلا يستلزم فيها لانها من باب التسمية فاحقه ان يكون في كل كلام عربي
شرا وبرق كثره وشباب قوتنا وما كان يسمى بزيد منطلقا لم يسم بزيد منطلقا في ثمة اسماء التسمية بالجملة والبيت من السورة وفي
التسمية بطائفة من اسماء حروف المعجم دلالة فاطمة على صحة ذلك واما التسمية السورة كلها بها كما هي فليست بتسمية الاسم والمسمى واحد لانها
تسمية موصلة بمفرد والموقف غير المفرد الا ترى انهم
جعلوا اسم الحرف موقفا منه ومن حروف مضمون
الذي يقولون صادفكم من جعل اسم والمسمى احدا
حيث كان الاسم موقفا والمسمى موقفا

اربان القول كذا اسماء السور قول الله تعالى وانه لا يخلو اوه احاطت به محلا سوى به حيث وان لم يخلو بها بل يروي فيها ما يستلزم ان يكون
من نظيره الخطبة فانه لا يخلو اوه احاطت به محلا سوى به حيث وان لم يخلو بها بل يروي فيها ما يستلزم ان يكون
ويرد بالقيمة على صيغة مطلق فاعلم **قوله** على طرفه حروف في كل كلام عربي وهو التكرير المنجز
بحيث يصير المجموع اسماء واحد اليمين ان يحرك الهمزة على آفة **قوله** غير مركبة في غير محو
اسماء واحد على الطرف لانه كونه وهو نص على ان منقولة بدل منه او يباله ولا يقدر
الكلام فاما التسمية بها اي ثلثة اسماء فصاعدا احكامها غير مركبة وقيل هي المقولة
والتقدير فاما ما جعلت غير مركبة وفيه بعد كسب **قوله** واما هيكية شبيهة بسورة
حسبك وكذا فيك شبيهة وهو اسم فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء
فانما هيكية على ان يكون ثلثة اسماء فصاعدا احكامها غير مركبة وقيل هي المقولة
كانه قيل انك تسمي بزيد وادالة فاطمة نص على التسمية بها كانه ثلثة اسماء فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء
المفرد اي بها متفردا وادالة فاطمة نص على التسمية بها كانه ثلثة اسماء فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء فاعلم ان التسمية بها كانه ثلثة اسماء
لا يلزم ذلك في كل اسماء الحروف وكذا في كل اسماء التسمية مندفة لان معياره الجوز كمالا
تستلزم معياره كمالا ومنه حتى يلزم ذلك في كل اسماء التسمية مندفة لان معياره الجوز كمالا
منافعة فلا يكون الجوز اسماء كمالا فلما دلت الجوز مقدم على ذات الحروف والادوات
فكذلك تافه عن ذات المسمى على ان كان خيرا له كما في الفواخ فيثبته وربما كان
بينهما في تافه عن المسمى في اسماء الحروف واذ لم يكن الاسم هو المسمى ولا كلاما لم
يوصف بالتقدم ولا التأخر باحد الاعتبارين المذكورين نعم وصف التسمية متاخر
ذات المسمى على لان وقوع الفواخ افراد للسور حيث ان اسماء الفواخ كانت

الاسمية

والوجه الثالث ان ترد السورة مصدرية ذلك لكونها اول الفروع الاسمية فليست بوجه من الالفاظ وقد عرفت من دلائل المجاز ذلك ان النطق بالحروف الغنيمة كانت
الوجه فليست بوجه من الالفاظ وقد عرفت من دلائل المجاز ذلك ان النطق بالحروف الغنيمة كانت
منه بوجه الاسمية التسمية بها كمالا فلما دلت الجوز مقدم على ذات الحروف والادوات
فكذلك تافه عن ذات المسمى على ان كان خيرا له كما في الفواخ فيثبته وربما كان
بينهما في تافه عن المسمى في اسماء الحروف واذ لم يكن الاسم هو المسمى ولا كلاما لم
يوصف بالتقدم ولا التأخر باحد الاعتبارين المذكورين نعم وصف التسمية متاخر
ذات المسمى على لان وقوع الفواخ افراد للسور حيث ان اسماء الفواخ كانت

67

الاسمية متاخرة لزم تأخر الجزء ايضا لاننا نقول الملامح على ذلك التقدير تأخر من حيث
عن ذات الحروف ولا تحال فله **قوله** ليكون اول الفروع الاسمية فليست بوجه من الالفاظ وقد عرفت من دلائل المجاز ذلك ان النطق بالحروف الغنيمة كانت
اي سبيل بوجه من الالفاظ فليست بوجه من الالفاظ وقد عرفت من دلائل المجاز ذلك ان النطق بالحروف الغنيمة كانت
لما تشي غريب **قوله** وقد عرفت من دلائل المجاز ان امارات اشارت بذلك المقصود
من الالفاظ في اول السور يكون دليلا على المجاز ما يرد بعد ما ومقدمة متبينة عليه
فالفرق على الوجه الثاني بانه على ان المتكلم تسمية كمالا فلما دلت الجوز مقدم على ذات الحروف والادوات
فكذلك تافه عن ذات المسمى على ان كان خيرا له كما في الفواخ فيثبته وربما كان
بينهما في تافه عن المسمى في اسماء الحروف واذ لم يكن الاسم هو المسمى ولا كلاما لم
يوصف بالتقدم ولا التأخر باحد الاعتبارين المذكورين نعم وصف التسمية متاخر
ذات المسمى على لان وقوع الفواخ افراد للسور حيث ان اسماء الفواخ كانت

اي سبيل بوجه من الالفاظ فليست بوجه من الالفاظ وقد عرفت من دلائل المجاز ذلك ان النطق بالحروف الغنيمة كانت
لما تشي غريب **قوله** وقد عرفت من دلائل المجاز ان امارات اشارت بذلك المقصود
من الالفاظ في اول السور يكون دليلا على المجاز ما يرد بعد ما ومقدمة متبينة عليه
فالفرق على الوجه الثاني بانه على ان المتكلم تسمية كمالا فلما دلت الجوز مقدم على ذات الحروف والادوات
فكذلك تافه عن ذات المسمى على ان كان خيرا له كما في الفواخ فيثبته وربما كان
بينهما في تافه عن المسمى في اسماء الحروف واذ لم يكن الاسم هو المسمى ولا كلاما لم
يوصف بالتقدم ولا التأخر باحد الاعتبارين المذكورين نعم وصف التسمية متاخر
ذات المسمى على لان وقوع الفواخ افراد للسور حيث ان اسماء الفواخ كانت

ونزله ان يتكلم بالبطانة من غير ان يسمي احد من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته
نصف اسماء حروف الاربعة عشر سوا وهي الالف واللام والميم والصاد والراء والكاف والهاء والواو والياء والظا
والسين والحاء والهاء والظا

فيما يتعلق بالحروف فضلا ان يقطع لها غيرهم فكيف يكون اول ما يقع اسماء الحروف طين بها
وانتم وتعمل المصنف في ما قصده بقوله علم انه ان اسطر اسماء حروف الالف والظا التي تكتب
منها كلامهم يتكلمون والراء والحاء والميم قد علم ان هذا من حقيق وتقصير للوجه الثاني
الحثا وعنده ذلك كثر الحروف في التسمية بهذه الالفاظ المخصوصة وتكون بها الالف
في النطق بها وهذا نظر اجمعها فكل من لم يفرق بين الالف والظا في النطق فقولنا واهل
الكتاب والائمة وقوله كما قال تعالى استنساها من غير ان يعلم ان كان له تبا لا يتلو ولا يكتب الالف
ويقلع من صلبه اذا لم يفرق بين الالف والظا ولو كان يتلو كما ياد في بيته
للمبطل في اربابيه شبهة يتسبك بها وكذا اسماء الحروف مستوف من الالف والظا
غيره وقوله ان ذلك متعلق بقوله فكان حكم النطق بذلك حكم الالف فيصير الى حكمها
وان ذلك هو وجه شبهة **وقوله** ونزله ان يتكلم عطف على حكم الالف فيصير الى حكمها
بذلك منزلة ان يتكلم بالبطانة الى النجبة بفتح الراء وكما قيل عطف على قوله صان
وجه شبهة **وقوله** اربعة عشر سوا جعل اسماء الحروف ثمانية وعشرين مع الحروف
وعشرين كاصح به بناء على ان اسم تبا دل المدة والفترة ومنه فغير الالف والظا
واما حكمة الالف في اصل تسقط والبرج والالف واللام للتوقف فغير قوله من اسم
فلم يفرق الالف في الخط وبها كان اسم الفترة مستوف غير المتكلمة
السكينة ولذلك لم يذكر الفترة في النسخ بل اقتص على الالف لم يفرق بين
اسم بالمسما في اربعة عشر نصف الاسما تحقيقا وقوله سوا اي وجدتها مساوية للنصف
لازمنة ولا فقتة دفع لغتهم كونه الاسما على عدد التسمية وقوله الفترة والالف حروف

منه

في ثلث وعشرين سورة على عدد حروف المعجم اذ نظرت في هذه الاربعة عشر وجدتها متشعبة انصاف الحروف بيان ذلك ان فيها الميم
نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء والميم والراء والواو والياء والظا والالف والظا والالف والظا
نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء والميم والراء والواو والياء والظا والالف والظا
نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء والميم والراء والواو والياء والظا والالف والظا
نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء والميم والراء والواو والياء والظا والالف والظا
حروف العطفة نصفها الصاد والكاف والهاء والسين والحاء والميم والراء والواو والياء والظا والالف والظا

68

عند الفقهة ووجه ان عند متعارف الجمهور في حق نصف الاسما اربعة عشر بناء
على الاول حيث اظهرنا ان بين عدد السور والحروف بناء على ان ثلث ثلثه في النسخ
في ضمنه فاليه بين ولا خفاء انه ياتي بالضرورة في اربعة عشر لائق قوله الالف فانهم استعاروا
الفترة مكان سمانا انه يدل على اختصاص الالف بالسكر لا ان تقول قد عرفت بها ان
استنساها به عتبا رصم تسميته فقط واما ههنا فقد اظهرنا ان استنساها بالمسما
ثم اذا نظرت الى بعد ان عرفت ان المورد في الفواحي نصف الاسما في سور على عدد
اذ نظرت في هذا النصف وجدته متشعبة انصاف اسماء الحروف الحروف الحروف الحروف
المهمسة فانها عشرة مجموعة في ذلك تشتمل على خمسة وقد ذكرتها خمسة في المجموعة
اسماء حروفها ثمانية عشر وان كانت اربعة عشر وقد ذكرتها تسعة وكما في السبعة في المجموعة
اجدك قطعت وقد اورد منها اربعة والروحة المفسرة ههنا باليقابل الشديدة فان
اسماء حروفها عشرون وذلك بان يخص الالف بالفترة ليحقق بالشديدة كما يظهر من كلامه
منها عشرة وكما في المطبعة المنخفضة والاربعة وقد عرفت منها ثمانية والمنخفضة وهي التي تقابل
فان اسمائها اربعة وعشرون والمورد منها اثني عشر واما ثمانية عشر المستعينة فانها
فاقتصر منها على ثلثة وثلاثة عشر في النقص واسماء المنخفضة التي يقابلها في ثمانية عشر
عشرة وعشرون وحروف العطفة المجمعة وقد طبع ولذا ذكر ههنا اثنا عشر ثم ان حروف
الزلافة ستة مجموعة في ذلك فيقولون ذكر منها اربعة ونقص من المهممة المقابلة لها في
من اسمائها عشرة من اثني عشر وحروف الصغيرة ثلثة وذكر منها اثنا عشر الصاد
وقد ذكرنا في الاصل لصفحة كالمكر والمخوف فذلك فيل المتروك كشور بالمدرك لفظا

المكرر والراء
والمنخفضة واللام

المطبعة والمنخفضة
على ما هو في النسخ
دارفة من كثر
الشدة في النسخ
على ما هو في النسخ
دارفة من كثر
المطبعة والمنخفضة
على ما هو في النسخ
دارفة من كثر
الشدة في النسخ
على ما هو في النسخ
دارفة من كثر

ودر بیان ترجمه الاجزاء المكتوبة اعني الناصف منها وخفائها ولم تذكر صلاحتها منها الهامى
 بمخرطة ولم يذكر على توجيه الحق فان قيل ما ذكرتم من اوصاف الحروف مصطلحات استعملها
 الرتبة حين دونوها فكيف يتصور قصد ما حال قول القرآن المقدم عليها قلنا ان هذه
 هو الاسامي والعبارة لالفاظ المرادة بها وهي المقصودة ههنا وانما حملنا الناصف الاجزاء
 الناصف السامى لانه انما كان له لسانه ليشتمل عليها اعني نصف الاسامي الذي هو المقبول
 هذه الاربعة عشرة ولو حملت على الناصف الاجزاء لم يصح النصف تحقيقا والمقابلين
 مثلا اذ اصح المهموس لم يصح في المحمورة وقد جعل الرخوة ههنا متساوية لاسيما في
 المفصل عاين السنية والرخوة اعز حروف لم يروى عن محافظة على النصف اذ لو
 الرخوة بجاء اما لم يصح ذلك النصف في شريعتنا ولذلك حمل الالف على النمرة وصدق ما
 عدها في السنية المشتملة على النمرة ولم يقدح في الرخوة المتساوية للحدة ودعوى ان فيه
 اشهر في النمرة غير مسموعة قوله ثم اذا استوفيت باقي اولها ان ذكر نصف الاسامي فهو
 عايد الحروف والافان في ذلك اشارة الى مجموع الحروف مع عناية مختصا وعتد الى ما
 ان ما ذكر شتم على الناصف اجزاء الحروف ففقه لنتك اشارة مع كونه مقصودا
 فلف كيكون على الالفاظ وامارة الانبياء سمي منه وما لنا ان ما ذكرنا هذه الاجزاء
 في تركيب الكلام مما لا يذکر منها فصار الله كذا لذلك موقفا ما تركب منها كلامهم وجعل في
 منزلة طلبة قوله مكتوبة مغلوطة في الكثرة من كثرة فكترة الى غلبة في الكثرة قوله
 وقد علمت اي هو المقول في الجملة حال وعاملها لست قد اعترض بها بقوله في بيان قوله
 فكانت اتد هذه فائدة لتفاد من مجموع الفواخ باسم ما متفرقة عما تقدم من ذلك الحرف

المستند

المشتقة على النصف الاجزاء السارئة منزلة كلها ولم يحرم بها للاصطلاح والقد وازداد
باللغز الى صحتها تركيب كل اسم حروف التبعي تمامها وتقدير ما ذكرنا باسمائها الى النصف
بما قام مقام كلها **قوله** اما ما ذكرت ان في الوجه الثاني بكسبة بالحجة عليه **قوله** وانما
الحجة اياهم اي وان المتكلم كلام الله تعالى **قوله** لما كنا نرى لما كان وقوع الالف واللام
تركيب الكلام بين الحروف الغالبة والاعلى اكثر من وقوع ما عداها فيها جاز ما ذكرنا
من عظم هذه الفواخ اي عدد كثير منها وهو ثلث عشرة كما فصلها ولم يرد بموضعها اكثر من
المجموع تسعة وعشرون لائق كرايم في سبعة عشر منها لا نفعل اريد بزيادة فيهما
كما في تركيب الكلام في الفواخ حرفان كذا في حيث نسب اليك كرايم في مجموع المعظم
كل واحد منه فلا حاجة فيه الى اذيل كما في تركيب الفاكهة وكان **قوله** وهي فواخ الصمغ للمعظم
انه نظر الى الجزء او ان من المعظم فواخ كثيرة ولقد ذكر في عدة الاسماء الاربعة عشر في
السور الواقعة هي فيها كما تم وانما ههنا فقد عقبك الزهر اوين باربع سور ثلث الفواخ في
الفاكهة وعقبك الاربعة باربع عشر كما في الزيادة على الحروف واحد ثم لاحظ ترتيب
الان فيهم ابراهيم هو يوسف فان كان ذلك لفائدة كان الا ان يقدم على ان يكون **قوله**
فملا صدق وما لها جازت سوال واحد فرقة على الوجه الثاني الذي احسنه اولاه خبارة
آخر كما يدل عليه جوابه اي اذا كان المقصود بالفواخ الالفاظ والتميز للنظر فلا ذكر
يتمتع فانه في ذلك الفرع من اول الزمان فانه او بينه فيه واتى فائدة في ترتيبها على
السور وان اريد ترتيبها على ما ذكره في مجموع الفواخ تبان ان اذا كان ذكر نصف الاسماء
عند جميع الحروف تنكيها والزاما فلما عرفت باجماعها كذلك مجتمعة في اولها ينطبق

سواء كان في قوله مرة واحدة أو في قوله في كل مرة واحدة أو في قوله في كل مرة واحدة أو في قوله في كل مرة واحدة
على ويره واحدة أو في قوله في كل مرة واحدة أو في قوله في كل مرة واحدة أو في قوله في كل مرة واحدة
على ثلثة أحرف والمص على أربعة أحرف والقصص على خمسة أحرف قلت هذا على إعادة افتتاه في السب
الكلام وتضمن فيه على طرف ثني ومنه زهير شوقه وكان انبئية كلامهم على حرفين أحسنه حرف لم ينجوا ذلك
سكن هذه الطريقة في المسك فالت
قلت فافهمه من كلامه على سورة باله الجواب لان التبيين لها من جميعها بنصف اسماها لم يذكر اما المتكرر هو التبيين على كل
شي من جنس الحروف فانه الله يدعي ان المتكرر به مؤلف منها من الحروف لا يفرق وان كان قد اجتمع
اول على ذلك التكم الا ان يقول انما اخبر التوفيق ليتكررا في التبيين في مواضع متعددة لان
في ذلك غاية لما جاء به وجه **قوله** وتجدية عطف على إعادة الضمير للتبيين في قوله اول شدة لهما
اللفظ وهو ما نبه عليه ان التحيي به كذا وما يتوسل به الله من اقر شدة اقر لا الى قوله اول شدة لهما
له كلاما يقتضيان من المريد والضمير ذكره للتبيين **قوله** وكذا كنهه في كل تكرار الى ر
سائر القرآن كما عاده التبيين في طلب التكمين سواء كان من كاد القطع كالم وسوا
ويؤيد من ذلك ما بين اورد وكفى وجم والقصص المتكررة بعبارة مختلفة وكذلك يورد
السؤال على الوجه الثالث بان تقول ان قصد بالفواتي الاثني فلهذا عدت بمجموعه وجب
عنه بان إعادة الاثني تكرار اعادة العجز ان في ما يطلب في قوله ولذا السؤال على الوجه
الاول المقصود الا حجة الله لانه على تسمية مخصوصة باسماء هي اقر ما واما الايقاظ فلا
فيه الاستعارة **قوله** فلهذا جازى ولم يختلف هذا ان سأل الى هذا كانت الفواتي الموقوفة على طريقة
واحدة مع ما قصد به إعادة التبيين حاصل بذلك ايضاً لم كان ختلا في ما على الوجه
فالتبيين في جانب حروف الفواتي باجموعها وقوله فورد تفصيل الاختلاف اورد حروفها
المعددة بها وقيل الضمير للصورة المكتوبة في الفواتي لان الحروف المكتوبة في صورة
ثلاثة وهو سهو وقيل بها لانه في الحروف المعددة باسماها وازداف الحروف اضمير
نوع سماوية وقوله وكما ان انبئية كلامهم جواز السؤال الثاني والخمسة التزنية الى بعضها
على حروف واحد وبعضها على حرفين كما في الحروف وغير المتكلمة من الاسماء وبهذا يرتفع

في

قلت اذا كان اللفظ هو التبيين للمبارك في ما وانه هذا اللفظ سواء كان نقلاً من الاخصاص سابقاً كما اذا سمي الرجل بعض اولاد زهير والآخر
عمر والم يقل لم خصصت له كذا يريد ان يكون له من اللفظ هو التبيين وهو حاصل ان سكت ذلك لا يقال لاسمي الرجل بعض اولاد زهير والآخر
للاسماء والضرب والانتصاب والقيام وتلقيض العقود فان قيل ما بالهم في بعض هذه الفواتي انه دون بعض قلت هذا على ان تفتي لانها التبيين
مكتوبة السور اما الم فانه حيث وقعت من السور المفترجة بها وهي ست وكذلك المص انما والهم لم تعد آية في السور ما لم يفسر وطس آية
فستبينها وطلب ان ياتي في طس ليست بآية اتم
انه في سورة طس وحمس آيات في السور
واحدة وحرف في قوله ونون طس في قوله
هو من السور في قوله ونون طس في قوله
منها آية فان قلت فكيف عد ما هو في حكم كلمة
واحدة آية قلت كما عد الحرف وحده واما
وحده آيات على طرف التوقيف ف

قوله في قوله كذا ما اذا سمي الرجل بعض اولاد زهير والآخر
الوجه الاول في قوله كذا ما اذا سمي الرجل بعض اولاد زهير والآخر
وتبينها بعض من المصنف في الجملة ان سكت لهما الى التبيين حاصل آية طريقة تنكها
الرجل ولا يهتج في ذلك من استباه لاجل اشراك الاعلام كما في بعض الفواتي ايضاً
قد يراد بالقرآن وقيل التبيين من الكلام حاصل بالنظر في الوضع العلمي قبل اعتبار اشراك
وقيل بحث لان المقصود هو التبيين حال الاطلاق ليس حاصل نعم ان كان الواضع مقصداً
كان العذر وهي كذا في ما اذا كان واحداً كما في الفواتي وكذلك لان اورد في
الاعلام بذكر اجناس اولادها مستقلة مثله من الاجام والافراد زيادة تأييد
هو فيه **قوله** ما بالهم اي ما بال القوة والعلماء على الاطلاق ومن عذر اورد هذا الوجه فيهم
لان كل واحد منهم قلايا وقوله ومن عذر اورد هذا الوجه فيهم **قوله** هذا من الكوفيين
هذه رواية الحق والذين يسمون كتاب الله ان الفواتي كلها آيات عندهم في جميع السور
بلا فرق بينها وفي بعض الاشياء ان قوله اما الم فانه حيث وقعت في بعض السور لانها في
ليست بآية عندهم والوجه في ترتيب الفواتي انه ابتداء بالم واتباعها بما يرد في عليها

70

قوله

فان قلت ملحق باب الوقف قلت توقف على جميعها وقيل التام اذا حلت على مستقل غير محتاج الى المعاملة وذلك اذا لم يحل
 اسماء للسور وتوقف على جميعها لا صوتا واحدا فقلت فقلت في كل واحد من هذه المسميات
 فقال الله لا اله الا هو فقلت هل لهذا محل من الاعراب

واحد ثم يأتي فيها حرف واحد ثم آية ثم ياء او افتتاحية او وقف على حرف ثم ياء او
 حرفين وقدم ليس في كلتا طريقتي آية ثم تقول ما هو على خمسة ارف وقدم حم عسق مكتوبة
 الحوام ثم ذكر ما هو على حرف واحد وان كان الصواب في القول ليس بآية فان حبيب
 ان يثبت على ان قيس بن المصنف ان يكون آية كنهه فلف فلم يبق آية او بقوله شئت ان تقرأ
 ان لم يلف فيها قيس والظان انه تفتان في العبارة وتخرج بما هو الماد في هذه الاحكام فليقل
 كما يشهد له قوله ما بال علم عدوا وقوله كيف عدوا واستعان بقوله آية ما هو حكم
 واحدة م كلمة اجابته قد عده آية اتفاقا ما هو كلمة واحدة والوقف على ما لا يفيد من مستقل فليقل
 على ما يفيد حسن ان مستقل ما عده آية مسمى تاما والاسم في حيا وحسن غير تام فالوقف على
 بسم قيس وعي الله والرحمة كاف على اسمهم واشترط بعضهم في ان يكون ما يفيد
 عليه تعلقا به فقلنا اعيانها وسمايتها **قوله** او عطف على ما جعله مقابل الى اذا
 اسماء للسور وجعلت مع ذلك اخبار ابتداء محمد وفي ما قال وصدا احتراز عما اذا
 بعد ما انهم خبر آية لانه لا ابتداء او جعله لا متنا فان الوقف عليها غير تام لان ما
 غير تعلق واما اذا جعلت وصدا كذا كان ما بعد الوقف عليه اسم مستقلا كما اذا
 بمنزلة الاصوات فقد اشار في التفصيل التمثيل اعتبار الاستقلال فيما بعد الوقف على
 وقف التام وان لم يصح به او لا فان كيف حضر تعلقا فيما اذا انما بمستقل
 اخبار اعم منها اذا قدمت منصبة بخلاف ذكرها قسميا محذوف الجواب كانت ايضا
 والوقف عليها تاما فليقل لا حصر هناك بل او استقلال مثلا على كل واحد من هذه المقادير
 تعدا الحروف واسماء للسور وان لم كان احصا بالقياس ما ذهب اليه في الوجه كما سبقت

وما اذا

قلت نعم لها محل فيجعلها اسما للسور كسائر الاسماء الاعلام فان قلت ما محلها قلت تحتل الاية الشاهد كما ان
 فعلوا ابتداء واما النصيب والجزء من صحة القسم فيكونا ابتداء الله والله على اللغتين في جعلها اسما للسور
 لها محل في مذهبه

٢١

وما ذكرتم ليس منه به وان جوزه **قوله** بل لهذه الفواخ يحل الامم قبل هذا السور
 مكتوب ان قد علم في سابق امر ابا نطقا حيث جوزه وصدا وفاف نون فخرج قوله
 مفصولا ان يكون موبة لفظا اما منصبة بذكر او مجردة باجاء حرف القسم اياها
 محذوف مستوفى في الحكمة في ان القسم فيكون محلا اما نصبا او قرا حيث ذكر ان الفواخ
 محذوف في قوله يحل اخبار المبتدأ ومحمد وفي فكونه رفعا محلا حبيب ما تقدم من بيان امر ابا ان كان
 على تقدير كونها اسما للسور وهذا السؤال حالها مطلقا ولا كذا قال في المذهب لم يجعلها
 فلا تكتب ولا حاجة الى ان تقول انما ذكر ما علم في سابق ليس طية السؤال الترتيبية
قوله ما محليها **قوله** لانها عنده كسائر الاسماء الاعلام بريد وقد وقفت في الترتيب
 واتسع ظهور امر ابا الحكاية اما ساكنة واما متحركة للذي في الارب فلا بد ان يكون مقدر في
 محليها واما اذا ظهر الامم فلا حاجة الى المحل **قوله** اما الرق ففعل الابتداء في المبتدأ والخبر
 فان العالم في معنى عنده هو الابتداء **قوله** واما النصيب والجزء من صحة القسم
 تفصيل سبق تفسيره في بحث التشوين ثم ان كل واحد من القسمين ان يكون قسما يجري
 فيها الاوجه الثلاثة بلا صنف او الرق والجزء فليقل واما النصيب فيشرط ان لا يلزم
 اجتماع قسمين كما ان الله تعالى في كل واحدة ليست كذلك فلا يجوز فيها الجزاء والنصيب
 القسم على ذلك التخصيف الذي هو لغة رصاصة فاما ان يريد جريان كل واحد من الاوجه
 كبر ما يكثر في كتابه هذا ما هو راجع ومرجع معا بل لا تفرقة اعتمادا في قسم من شيء واما
 ان يريد التوزيع على غير ان بعض من الفواخ يجر فيه الاوجه كلها والكتاب يجر فيه
 بعضها ويكمل في ذلك ما ذكره فان المتبادر من العبارة هو الاول **قوله** ومن لم

كما لا محل للجل المتدأ والمفردات المعقودة فان قلت لم يصح الاشارة بذلك الى النبي محمد فقلت وقعت الاشارة الى النبي محمد
المتكلم به وتقتضي المقصود في حكم المتبادر وهذا في كل كلام يجتهد الرجل بجيش ثم يقول ذلك مما لا شك فيه في الجواب
ثم يقول في ذلك كذا وكذا فقال الله تعالى لا يا محمد ولا بكروا مني بذلك قال ذلك ما علمت في ذلك مما لا شك فيه في الجواب
في هذا البعد كما تقول لصاحبك قد اعطيت شيئا احتفظ بذلك فيلزم منه ذلك الكتاب الذي عدوا به

بجملها موقوف على قوله نعم لما قلنا ان الله فمضى جملها اسما للسورة وتمة للجملة في قوله نعم
محل القاص منها الى حيث لا يتفصيل للموقوف عليه في الجمل الواقعة المبتدأة في معنى ابتداء الكلام
فلا محل لها اذا لم تقم موقوفة الموقوفة التي ركبت مع غيرها والموقوفة هي الواردة على عطية التوقيد
بلا تركيب لا يجوز عليها ما يقتضي ان ابا لفظا او محلا وانما اوردنا ذلك لئلا يتبين على ان
ما نفي ان ابا لفظه متعقبة تسامان جملة وموقوفة مع رعاية المناسبة فان بعض القوافي كما قلنا
في نقد كلامه وبعضها كالموقوفة واحدة **قوله** المكي سعيد هو ما دل عليه اسم
السورة او المنزل الموقوف من هذه الحروف على الوجهين الاولين وانما الوجه الثالث
فكان من تمة الثاني يريد ان الموقوفة قد لولت لسعيد فكيف يصح ان رابعا وضع لسعيد
ابا رابعا بانه اشارة الى الكنية في حكم البعيد من وجهين الاول ان يفتقر ذكره والمقتضى في
حكم المتبادر الى جمل المتقضى في حكم المتبادر والاشارة الى اللفظ البعيد جارية في كل كلام
انما انما وصل اليه واشار ايضا الى امراده وقوله كما تقول فقوله ولان عطية على
قوله قوت الاشارة اذ معناه لانه وقت بقرينة قوله لم تحت واعترض عليه بانه قبل اللفظ
المسئل اليه كان كذلك وانما المتكلم اذا التفت الى ما ليس فيه المغيره وجعل اليه فربما
لا حظ في تركيبه بوجهه وبني كلامه عليه في قوله يري بالمسئل اليه التي هي على ما علمت في كل كلام
حال الجادة بمنزلة السامع لكلامك وهو مردود بانه خلاف ما يفهم من العبارة وانما ان اراد
باللفظ الذي هو السامع لفظ الموقوفة في اللفظ الذي هو السامع لفظ السورة او المنزل
فقبل ان يصل اليه الجميع كان ذلك على حاله واجابنا بان ذلك اشارة الى الموقوفة
الكتاب الذي روي عنه ابيه على ما سمي وعيسى عليها السلام او بقوله سمي عليك في التقييد

واشار بقوله وهذا كل كلام
انه مطروغ الحرف في 2

كلمة الاستسكان في تقديره ان يقول الله عز وجل فقوله وقيل عطية على قلت ولما كان هذا
الجواب محتملا اعنده اوجه وان فتقني ترتيب البحث فقدمه بان في ذلك اشارة الى الموقوفة
فان محل عطية في حكم البعيد وهما اجاب الاول ان بعضهم ان السؤال خصوص ما اذا كان
لم اسم السورة وقد عرفت محوته ويؤيده قول المفسر فيما بعد ان ذلك الكتاب المنزل هو الكتاب
الكامل وقوله اني هو المنزل الموقوف من هذه الحروف فيكون على ان في ما كان من مجموع المنزل مؤذرا
لا مخرجا كالسورة تنزل في ذلك منزلة البعيد الله ان اسم الاشارة موضع ما هو مشاير
اشارة حسيته فلا يخل في غير الا اذا نزل منزلة وهذا هو ما ذكره السكاكيني في المشاير اليه باسم
الاشارة انما يدرك بالبصر او ينزل منزلة اذ عرفت هذا فنقول لفظ ذلك ان كان اشارة
الى الموقوفة سواء كان اسما للسورة او منزلا المنزل ليس كذلك بالبصر بل ينزل منزلة فان
ابتداء نزوله كان كمن خاض جمل كالمشاهد لذكره في حكم البعيد لروا ان كره وتفتق وان نظرا
ان لم ينزل تمامه كان كمن غاب في غير كالمشاهد البعيد لما ذكره جاز ان يفتقر مشاهدته بالبرهان
بتقدير وصوله الى المنزل اليه ووقعه في صد البعد عن المسئل وان كان اشارة الى الكتاب
فهو بعد ذكره بمنزلة مشاهد بعيد في جمل محسوس بنظره صدق الوعد وتوهم بعضهم
المشاهير اليه اذا كان مذكورا مع اسم الاشارة صفة له لم يلزم ان يكون محسوسا فصدق في
يكون مشاهير افلا حاشه ههنا يا رسول الله وليس في ذلك المعبر عن اسم الاشارة هو الاشارة
الحسية لا يتصور تعلوقها الا بحسوس مشاهد فان اشير بها الى محسوس حاشه في كل الله
او محسوس غير مشاهد فذلك الحاشه فليقبضه كالمشاهد ونزل اشارة العقلية منزلة الا
الحسية فان كل ما عينا كان في غير اشارة ان يشاير اللفظ البعيد الموقوف نظرا

فان قلت لم ذكر اسم الاشارة والمشار اليه منتهى وهو السورة

قلت لا اخلو من اجل الكتاب خبره او صفته فان جعلته خبره كان ذلك في منهاج من سماه بخار اجرا حكمة عليه السلام كبريا جري
عليه السلام في فهم من كانت امك وان جعلته صفته فاما اسير الى الكتاب خبره لان اسم الاشياء مشابه الى الجنس الواقع صفته له
تقول هند ذلك لانسان او ذلك الشخص فعل كذا قال الدنيا في نيكيت تعال على الهجران حاتبة سقيا و هذا لذكر الغائب الفارسي

الحال المذكور ما يثبت فيه قربة لنا حال المسح من قربة لذي شارة المبلغ البعيد
كقوله بآية الطالب العابد فكيف هم عظيم لافعلن وان كان غلب في مثل ان يؤتى بالرب
فيق وهذا عظيم الثالث ذكر المفتح ان ذلك للتعظيم والاشارة الى بُعد درجة واليد
وما اكتشف اشهر في الوفاء من الموارد واقر الى الحقيقة بل ما يتجلى ان صار حقيقة في
الرابع ان محل الموعود على ما في التوراة والانجيل وهو القرآن لم يصح له يكون ذلك في ضيق العلم
لكنه في آية القرآن كله او يجعل موعوداً في ضيق كله وان محل الموعود الآخرة مع ذلك في
لم ذكرهم لشارة هذا السؤال بما يتجلى اذا كان آلم اسم السورة فلذلك في بيان آلم علم
مخصوص وبنسب ثابت في لفظة ولا فموا حصة ان يشار الى مذكروا اما اطلاق لفظة
علمه ليقضي تأنيثه نعم اذا كان غير به عنه كان مؤنثاً كما اذا عبر عن زيد بالشمس لانه لفظ
اشهر في التعبير عن ذلك المنزل بالسورة واستمر ذلك في صارت كما كانت حصة ان يعبر عنه بها في
سورة البقرة مثلاً وحده بوضع العلم بتميزه عن سائر السور كان تعباً لكونه سورة ملحوظة في
له كان قوله لم فقرة قوله هذه السورة فحصة ان يؤنث بحذف اعلم الاماكن والقبائل
يؤنث بها تارة بالفاظ مذكورة واخر بالفاظ مؤنثة ولم تميز فيها شئ منها فانه يجوز تذكيره وتأنثها
قوله فان جعلت السور كان الكتاب خبر ذلك كان ذلك من الكتاب وسماه مسمى الكتاب
ليصدق ان على شئ واحد وان تعارضوا بها في آراء احكم الكتاب بالذم هو الخبر على ذلك
الذم هو المبتدأ والتذكير كما جرى حكم الخبر على المبتدأ والتأنيث في قوله من كانت آلم
اورد علمه لم في اذا اريد به مؤنث جاز تذكيره فيه وتأنيثه نظر الجاني لفظه معاً سواء
كان هناك خبر مؤنث اولاد وحيث بان تمشي لست لال ولا تسان في الاعترافين اجتماعاً

لا اياه الا ان يراد بالقرآن

۱۵۱

وقيل ما ذكره المصنف هو بعينه ما نيف من نظر اما بعبارة عنه ورد بان ما ذكره
 كما قد مره وقد قدح على النقط اكثر فاعبره الخبر وزيّف به ان يكون من غير قبيل
قوله وان جعلته اي اذا كان الكتاب بصفة ذلك كان هو إشارة الصريح لا ضمنا
 كما في الوجه الاول فوجب المطابقة فتذكره وان كان المحقق عبارة عن ثبوت واما ان
 السورة مسمّاة بالكتاب في ذكر الاسماء اليها لذلك مع قطع النظر عن الخبر فمردف
 ثم بعضهم ان قوله صريح إشارة الله **قوله** نبئت نوحا اورد المصنف الاول لان الاستشهاد
 بالثبوت انما يتم به ونعم بضم النون اسم امرأة يجوز صرفه كسند ويدل على وزن جليل وتذكير
 الاشارة بناء على ان الخبر لذلك الانسان او الشخص كما اشار اليه الاول وقيل لانه إشارة الى
 العالم الذي هو من النسب كما يقولون لا بين اي ذات بل بين نوح عشت عليه الغضب
 عليه اذ عابته وقوله على البحر متعلق لعائته وقدر ان يكون حاله ثم اوجبه ضمير نوح عائته
 وقيل على نحو ما في قوله نعم منه الذكر ماذا خير من نوحى ايجارى لقد اراد نوحا لا يمين
 والدهم والعيش لم يسم بامم اذ العوج عطف فامم البعير ليقف وقوله ماذا خير من نوحى ايجارى
قوله والحكمة خبر المتبدا الاول والعائد منها الله هو الاشارة اليه مقام الضمير
 ان ذلك هو الكتاب اذ حل ضمنه الفصل بين المبتدأ والخبر اعلا ما بان ان الكتاب يفسد
 لان الاخير حيث لا يمد ووصف الكتاب بالكمال بينهما على ان المقصود من خبر خبر الكتاب
 والابحار وقال كان ما عداه نصريا بما تضمنه خبر الكتاب من اثبات الفصل لما قبله
 من الكتب فكذلك الخبر ونقطة كالتنوع تأدب مع ساير كتب اليهودي وبصافه
 خبر خبر الكتاب بقوله انه الذي يفتح التمرة موطوف على قوله ان ذلك يرب ان كماله فانه

النور الخفي على الخفية
لا يضيء الا بالمطهر
والقوى العاصم من التسلع
البدن

والله اعلم بالصواب

موجودہ مال فی الفیلم
میں دیکھا گیا ہے

فان قلت اخبرني عن كيف هذا الكتاب مع المقتضى في حجب الهم اسماء السورة في المألف وهو ان يكون المبتدأ ذلك مبتدأ ثان
والكتاب من غير المبتدأ المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

ونقصان ما سواه من حيث هو ان يسمى كتابا كان الكتاب من معناه خارج عنه مثل
لذلك لا يشترط ان يكون في المقتضى ان يكون هو الرجل وعقبه بخاصة فنه كغيره من
والكتاب كقولهم هم القوم كل القوم اذ لا يخلو في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف
الكتاب من غير المبتدأ المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

الكتاب من غير المبتدأ المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

الكتاب من غير المبتدأ المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

الكتاب

الكتاب من غير المبتدأ المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

وان كان الكتاب من غير المبتدأ المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

74

بذلك ان الخبر الاول ان لم يرد اذ جعل ذلك متبعا او الكتاب خبره والجملة خبره
او خبره الخبر الاول كان بهما معيار الما ذكره ان الخبر الثاني او البدل في جميع الجملة لا يكون
كما اعتبره وانما مع الاخبار بانهم هذه لان الخبر ان هذه السورة هي السورة المشهورة في
ذلك كما لا يخلو من هذه السورة او هي سمة بهذا الاسم **قوله** الى ذلك الكتاب المتبذل يريد ان
اما من جهة هذه الاشارة في قوله في المقتضى ان يكون هو الكتاب الكامل كان معناه من الكتاب في مقابلة ما قلنا ان الذي يتناول
الكتاب كالتصديق هو الذي لا يخلو في السورة الجامع لما يكون في الرجل من صفات الحاصل وكذا قال هم القوم كل القوم بل ما خالف

الكتاب

فان قلت كيف نفى الرب على سبيل الاستفراق ولم من تاب فيه قلت ما نفى ان احد الايمان تاب فيه وانما المنفى
كنه مطلقا للرب مخطئة له لان من وضع الدلالة وسطوح البرهان لم يبق لربنا ان يقع فيه الا الى الحق لا كما
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله فأتوا بسورة من مثله فأتوا بسورة من مثله فأتوا بسورة من مثله
انفسهم يريدوا أقام في البلاد هل تم للمعارضه ام تتشاكل دونها فيحققوا عند خراجهم ان ليس بحال للبينة ولا مدخل للريبة
في امر قد عده واذا وجدتها مطمئنة فيه فاستمسكت لان من نظر قلب المؤمن في شئ علمه كونه باطلا
مطلا لان يكفيه وطأ بئنه في علمه كونه صادقا وحقا وقيل معناه مع ما تكفي في الامور
العمل المأمور به بوجوب قلبه ونزول افواه في ذلك مشقة بخلاف العلم بالمعلوم فانه يقضي سكوتها
والاول اقول في عبارة الكمال محبة لعلته في الحديث من روايته التبريد والاشياء في منها فان
طأ بئنه والكذب ريبه فممنوع من ان ينفقه لا يسمع روايته ولا ادراية الله تلك الربية هي
الشك بعينه فلا فائدة في الاخبار به انما قد دفع بان صحة احدى الروايتين لا يتا
صحة الاخر وانما فائدة الاخبار رفعة حقيقتها بالمرئيد عليه **قول** وتشتخص بالقلوب
اي يعلقها من شخص اذا وردت امر فقلقه كانه يجعله شاخصا بصيرة فلا يظفر في حيرة
او يذهب بالقلوب فوهم شخص بلدا اخر اي ذهبا للسويدية والحقف هو الذي
تشتي واخفى في نوم لا يربيه اي لا ييقظه ولا يزيجه بالتفرض كانه احرى من فنعهم من
قول كيف نفى الرب الشك كالم على سبيل الاستفراق لان من لا يربى لا
من احد **قول** ما نفى ان احد الايمان تاب في الظن ان يترك لا فان وجد ما نفى
لان نفى الرب اثبات له وقيل في نفى استدرج الرب كمال عليه السؤال
وحرف الجر محذوف اي نفى الرب لان احد او على من ان احد الايمان تاب فيه
النفخ في شجرة العلة او التفسير فلا يقابلها وانما المنقولة متعلقات
لرب الله ونفى الرب لعله افعلى او على من افوقه وقيل
من نفيا اي بان احد الايمان تاب فيه من نفيا اي
بما سفيته هي هذه ومحصله ان المنفى الايمان تاب فيه في المقابلة

روى في الامور كثر

من اراد ذلك

لكن

فان قلت هذا قدم الطرف على الرب مقدم على النعمة في قوله تعالى لا ينهاه عن ذلك لا القصد في ايده الرب في النفي
نفى الرب عنه واثبات انه حق وصدق لا باطل وكذب كان المشركين يدعونهم ف

75

الان الكلام في سبيل النفي من الممنوع ان الحكم بزيادة لا ينفيه كلفا وقد جزم في قوله وانما
المنفون نفي كلفا اما ما لونه في المحرر الى المنفى من الاكابر القرآن خلاصا الى
لعلق الرب مخطئة له بل هو لوضوح الدلالة وسطوح البرهان كونه حقا من غير ان ينفقه عند الله
لا ينزله احد ان يربى فيه وهذا من صحيح لا ينفقه في صدق ان يربى مع الناس فضلا عن ادبائه
وقد خفي انما اشعار بان كونه المنفى ما ذكره ام يكتشف شيئا من العبادة الا ان كان في العبد
تخييل المسئلة على وجه الصواب ترد الى طبعه بعد هذا لا يشك في ولا تبه شاك
انك تتركه بكونه يقيسته لا يلقى لاحد ان يشك فيها وكذا لا ينكر امر الا ان كان في العبد
للاشكال وخفي به والضمير المحرور في قوله ان يربى في الدلائل التي ادل عليه فظن بان وجوبه
يكون للقرآن على من ان يطعن في نفسه قوله وفيه فقل ان اذا ما يربى فيه في ربه عليه
المفهوم من ان طعن المربى بان لا يربى لان ادبائه به كذا في نفى المقصود الا ان كان في العبد
طحا وانما محال في نفى وقوله لا يرى استشهاده على ان المنفى ليس الا بتاييد بل كونه
للايمان المذكور وكلمة ما في قوله في ايدي ما في نفى لا تجيبه اي لم يبعد وجود الرب منهم
بل ارشد بهم ما يزيل ريبهم ويوصلهم ان يتحققوا ان القرآن محال في نفى **قول**
فما قدم ما بان ان المقصود بالنفي ليس الرب بل كونه من
لنوم ان النفي ليس متوجها الى الرب بل متعلقا به
اهم فلهذا قدم والجواب ان النفي متوجه الى الرب
اذ لا يربى احد بل قصد اثبات انه حق
مرفوعة من المعلوم ان هذا القضية لا يقضي تقدم الظن على ان ثمة ما فاسمه انه لو قدم

الان الكلام في سبيل النفي من الممنوع ان الحكم بزيادة لا ينفيه كلفا وقد جزم في قوله وانما

لان النفي لا يثبت الا بتاييد الرب بل كونه من

ولولا النظر لقصده المراسم من المراسم كذا أخيه الذي فيه كاتبة قد لا يحسن العقل
نحو الجثة على حق الدنيا بأنها لا تقتل العقل كما تقتل لها هي كاتبة ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب النقص
في العقل

لا والله من بعد المراسم هو الرب ثبوت كتاب آف لا في هذا الكتاب هو
الموسو استقام أو لا يستقام إذا لم يكن من جهة ذلك من جهة ذلك
المفتاح أنه لو قدم له على أن يربا ساير كتب الله وهو باطل ولا خفاء في أنه توجيه أو
منه إلهاء الرب حرف النفس حيث يلى حرفه أي يورس ويوجه بكتاب
هذا فقوله ولولا النظر بالرف ويكمل النصيب إلى جعل حرف النفس حيث يلى النظر
ويقدم بكتاب هو أن كتاب آف فله الرب لافه الرب متبداً قدم عليه غيره
وقوله لافه عطف على ذلك الخبر ويخرج بالتضمنه التخصيص من النفس كما كماله والوجه فيه
لأن وقد ورد في هذه العبارة لطيفة هي أن التخصيص يأتى من حيث إثبات نفى فيصير
أما بما وباصدح على ما يقتضيه الحال في نظم التنزيل على تقدير التقديم غير لافه الرب يقتضيه
صريح فيه بالنفوس وصدح كمن بعده من المقام أنها لا تثبت فاختار العلامة التخصيص
الحافظة على طرق التقديم واستبقا النظر على صورته واستدرك العطف ما فاته
من كونه النفس صريحة في ذلك النظم وقد يتوهم أن حق العبادة أن كتاب آف فله
الرب لا يراه أي القرآن أو أن في كتاب آف الرب لا فيه وكلها مردود أو أنها لا تثبت
بعاء النظر على هيئة في ذلك النظم المعقد وأما الأول فلأن قوله في الرب كان
جملة مفيدة للمحصر كاتبة كان المتن الرب مخصوص بكتاب آف لا بالقول
وقد ذكرنا أن كان محمداً على الرب على النظر لم يوفق النظم وإنما
التخصيص بالتقديم وكان توفيق الرب تدركا وكان هذا المتن في تفسير عبادة الكتاب
أن النظر ضلالاً والرب فاعل فلم يوفق فله أن يعطف عليه قوله لافه كلمة

قوله م

عظم

وقد أبو التنزيل في يد بالرفع والفرق بينها وبين المشورة أن المشورة ترجح الاستزاف وهذه تجوز
والوقف على المشورة هو المشورة من تأخر وهو سلمها وقفاً على الرب ولا بد للوقوف على أن يفرق بين المشورة وبين المشورة
لا بأس بالمشورة في شأن أهل الجوارز والتقدير لا يثبت فيه هدى للمحققين الهدى مصدر على فعل كالتري واليكي وهو الدلالة
الموصلة إلى النية ببدل وقوع الفعل
في مقامه قال العلامة أو تلك الذين
استروا الضلالة بالهدى وقال العلامة
لهدى أي في ضلال مبدع وفي
هدى في موضع الحال كهدى ولا يثبت
مطالع هدى ولكن يكتل المطالع
خلاف من هله الأبرار المخوفين
وكسره فأكسره واشباه ذلك

ضمير الخبر عنه فاستبدل الزبور أو بالذبح وهو خبر وقوله لا فيها قول أن نظراً حاصل
فقر لصفة التمثيل على غرار البنيان في القواعد القائمة أن تقدم المسند في
للتسوية علة فقر الموصوف على الصفة أي القول مقصور على عدم الحصول في مشورة
لا يبقده أعدم الحصول فهي يقابلها أو عدم القول مقصور على الحصول فيها لا يثبت
الم الحصول هذه المشورة وقراء أبو الشفاء هو بالفتح مشهور اسم سليمان
أسود الحارثي قوله أن المشورة توجب الاستزاف وهذه تارة وذلك لأن
المشورة نفس الجنب أي الحقيقة ويلزم نفراً كما كماله إذ لو ثبت فرداً ثبتت الحقيقة
فضمنه ولا يتحمل تارة فني نص الاستزاف توجيه ما ذكر قيل لارجل في الدار بالفتح لم يصح
بل صلات أو رجال غير المشورة ظاهرة فيه ومحملة لمرآة أما الأولى فلأن المتبادر
من الكثرة المنوعة في البينة وهو ساد الحقيقة فالتواضع من نفوس جميع الأفراد
فلأنه قد يقصد بذلك نفوس الوحدة المنفردة أو المجرى دونه عدد فحق لا يصل في
الدار بل صلات أي البشر موصوف بالبعد لا بالوحدة أما إذا زوت لفظة المشورة
وقلت لا من جاز أن ذلك الاحتمال صار نصاً والاستزاف كالمتر لا أن مفهوم المشورة
نفس الحقيقة ومعلوم أن رجل نفوذ لا يبينه حتى إذا فسر الأول بالهاتبة
قلت ليست مراد من أي وإذا فسر الثاني قلت ليست مراد من أي مراد من أي
بالرفع معناه ليست مراد من أي قيل صحة الاستشهاد من الأدلة يفتح في
نصوصها قلت لا فتح لربانية فيما هو نص أنها كما ساء العدد وقد حقق في
موضع قوله هو المشهور فحق هذا يكون الكتاب لفضله هدى وعلى الآخرة

وقد استزاف التضمن من مشورة
فعلك لا يفرق من مشورة

فان قلت فلم قل هذا للتقنين المتقنين منكم قلت هو كقولك للعزيز المكنم امرك الله فانك لم تتبين طلب زيادة الحق
باب فيه واستداهه كقولك ما اهدنا الصراط المستقيم ورجع اخذوا من بينهم من انتم لا تكتبوا بالثقة
كقولك يا الله صلى الله عليه وآله فقل قيدا فله سبب على عيب

فقرانه والاول ابلغ فالتقدير هو الاول ولا بد للوقوف على ما لا ينبغي ان ينوي فيه خبرا
ليكون الموقوف عليه مفيد المعنى ما ما والا كان الوقف قبيحا ما فاضا **قول**
بدليل وقوع الضلالة في معاملة استدلال على ان الذي هو الدلالة الموصلة الى البنية
الى المطلوب لا مطلق الدلالة على ما يوصل اليها بوجه ثلثة الاول انه معا بل في الاستدلال بالصناديق
كما في الآتيان ولا شك ان عدم الوصول معتبر في مفهوم الضلالة فلو لم يعتبر الوصول في
مفهوم الذي لم يتقربا بل او رده عليه بان الكثرة في معاملة الضلالة هو الذي
اللازم بمعنى الالتهام اما مجازا او شرا كذا في الصحيح هدى واهتدى بمعنى
وطأنا في المقدر ومما يلية الاضلال والاستدلال به الذي يفسر بالدلالة على
لا يوصل الى كماله صلا لا اى غير اصل واجب لا فرق بين اللام والمقتضى في
باب المطاوعة الابان الاول تاثره انما تاثير فاذا اعتبر الوصول في اللام
كان معتبرا في المقدر ايضا وخ يكون الضمير في معاملة راجعا للام على
طريقه الاستخدام وهو فاسد لان التمسك بالمطوعة وجه متعلق فكر المقابلة
ح مستدرك ان اعتبار الوصول في الالتهام يستغنى عن الدليل الثاني انه في
في موضع المدح ممدى كما يقال ممدى ولا مدح الا بالوصول الى الكمال او غير
بان التمسك من الوصول ايضا فضيلة يصح ان يدعى بها وان الممدى اريد
به هناك المنفعة بالمدى مجازا ودفع الاول بان التمسك بعدم الوصول
ينم عليها واثبات بان اصل في الاطلاق الحقيقة الثالث ان اهتدى مطاوع
هدى يقال هدى فاهتدى والمطوعة حصول الاثر في المفعول بسبب تقوى

في قوله هدى فاهتدى

الهدى

اذا اراد احكم الحج فيلحق بالمرضى وتفضل الضا لانه لو كان الحاجة في المشاغل للقتل والضرر والضلال فبالضالة
فانه قد لا يولد الا فاجر اكهارا اي صلي الى الجور والكفر

٧٧

الفعل المتعدي به ولا يكون المطاوع محال لا يصلح الا في التأثر والتأثير في الفعل
يسمى بقوله انكسار او تحصيل كسر افلوم كثر في الهدى ايصال لم يكن في الالتهام او
ونقص بخوامته فلم ياتر علمته فلم يتعلم وتو بان حقيقة الالتهام صيرورة ما يولد
وهو بهذا المعنى مطاوع للامر ثم استعمل في المثال مجازا صار حقيقة عرفت
ولمطاعه حال بهذا المعنى وان ترتب عليه في الجملة في صورة المطاوعة والالتهام
في المثال المذكور فلم يرد به حقيقة هي حصلت في العلم بل معناه المجازي الى
نحوه ما يفيض الى العلم بالهدى والتعلم مطاوعا والالتهام الحقيقي فلا حاجة الى التماس
من ان المتأثر ان كان مختارا لم يجب له ان يوافق المطاوع هله والاجب ان
قد كثر في المختار استعمال الالتهام في معناه المجازي اى توجيه ما يفيض الى الفعل
الاعلى هذا وقد عرفت الادلة الثلثة بقوله تعالى واما تعود فندبناهم ورجعنا
مجاز عن اذاعة العدل والمفاضة الاسباب بقربته قوله فاستجبوا للهي على
الهدى ولولا ان السبب من الالتهام لم ان قوله وبقى هدى وقوله ولان
اهتدى مطوفان على قوله ليسيل وقوع الضلالة بحسب المعنى كما في
لان الضلالة واقعة في معاملة لانه في دلال اهتدى **قول** فليس اى
ما ذكرتم في تفسير الهدى يقتضى ان يكون هدى للمتقين والالتهام كمال
كانه فيدل لالة موصلة الى المطلوب للوارثين الله ولو فسر الهدى بالدلالة على
ما يوصل اليه كان هناك محذور آخر فان المهدى المقصود به يكون دلالة على ما يولد
اليه **قول** هو كقولك لعل لاجل من احد الامر ان امان يرا بالهدى زيادة الهدى

فان قيل هذا هو الضال الذي لا الضالين في بقاءهم على الضلال وهم الطيور على قلوبهم من علم ان مصيرهم الى الهدى كمن
هذه الصفة الباقية على الضلال فيكون هدى لا يفلح في العبارة المفصلة عن ذلك ليقول هذا الصواب هو الهدى بعد
فاختصر الكلام باجابه على الطريقة التي كنا فقل هذا للمتيقن ايضا فقد جعل ذلك سببا الى تصدير السورة التي هي في هذا الموضع
وسام القرآن في اول الثاني

زيادة الذي اطالب في غير حاصلة والتثبت على ما كان صلا كما قوله هذا او اراد بالمتيقن
المشروط للتقوى والاول هو الحذر كما سنذكر في هذه الاصله ليقول بان الله
وما يتبعه على السوال انما كان قلت كذا في ان الذي التثبت مجاز فله في الزيادة
مجاز واما حقيقة كيف جمع بينهما قلت اراد ان اللفظ استعمل في الزيادة فقط والتثبت
لازم بقا لا في اللفظ بل في كونه كذا كذا اسد وكرهنا وجب لان طلبه في اللفظ لا يستقبل
فدوم يا اول كان طلبا لتحصيل الحاصل فله في اللفظ كذا في اللفظ ان يجوز ان يكون
في اللفظين المتدينين بذلك الذي لا يرى انك اذا قلت السراج عظمه للمعتم
على حزنه سبب لم يفهم ان هناك عظمه او معارفة لما كان الشخص متعظا بها لانا
نقول اذا عبرت عن شئ بغير الوصفية علقته بمعنى مصدرها انما صينية فعل او
غير ما فهم منه فوقع اللفظ ان ذلك الموصوف بنك الصفة حال تعلق
المعنى به لا بسببه مثلا اذا قلت ضربت مضروبا بيا در منه في ذلك
الوقت انه موصوف بالضرورية حال تعلق ضربك به لا بسبب ضربك به
والصفة انك في بيان تعلق ضربك به تلاحظ على ما هو عليه في زمان التعلق وتبينه
ما يستحق ان يبينه وان لم يتعلق به ضربك كان اسما او صفة فاذا عبرت
عنه بالضرورية كانت مضروبة صفة سمية له مأخوذة عما انما حقه وان لم
تضربه ولا تسمى ان مضروبة بغير صفة متفرقة عما كانت متصدة لبيان شئ
في ذلك الزمان فلا يكون سمية منه مستحقة له فان اردت انه مضروب
بضربك كان محال لظاهره ومجازا باعتبار المال فهو كذا في الزيادة

للفضل

بذكر عليا الله والمرصين في عباده والتحق للغة اسم فاعل من قلم فاه فالتحق والواقع في الصياغة بغير من ما في هذه الآية
تقريبها اذ اصحابها اطلع من غلط الارض في المأخذ فلهذا ان يصيب في شئ لم يدرك في الزيادة الذي يقتضيه
ما يستحق العقوبة فيل او ترك

48
اول الفصل اول هذا الموضع على ظاهره فلهذا في ذلك هذا المصدر من غلط الارض
واما حديث العفة فانه كذا في انما يريد بها معناه المصدر من غلط الارض والحدوث بل اراد
الى اصل بالمصدر وهو من استوفى ثابت ايضا الى المعتم في اللفظ بالام على ان اللفظ
اي عمة كانية للمعتم وان جعلت مصدره اللام فتكون اللفظ من اللفظين
تخرج بها انما اصلها في اللفظ على هذا الكيفية فلهذا في صحة المعتم ومن المعتم
عكسها ما لا يتوهم ان مقتضات الافعال اطراف النسب على الاطلاق ان
عنها بالحق التعلق والتعلق والنسبة لا حال الحكم بالنسبة في اللفظ في ذلك
كان مجازا منظره لان قوله كذا في هذا الخلف السنة الماضية شئ اخر
بينه يكسب من مجاز مع انه لم يكن خلا زمان العصر فلهذا في شئ من هذا الخلف
الاصح عندك مجازا باعتبار المال ان كان خلا حال الشرف في اللفظ في ذلك
يرجع الى وضع الكلام وطريقة فانه كثيرا ما يعتبر زمان النسبة كما في اللفظ
ويعاين زمان انما بها كما في بين المثالين ثم المجاز باعتبار المال قد يكون
بطريق المثال فانه كما في قول قتيلا فانه قيل حقيقة عقيب تعلق القتل
بلا تراخ وكذا الخلف من غير المربع ونصل الصلة وقد يكون بطريق الصلة
مجردة عن المثال فانه كما في قوله تعالى ولا يلدوا الا ما جوارا كذا ان اللفظ
بالجور والكفر متراخ عن تعلق الولادة بالمولود فلهذا في قوله من
قوله فلا تيسر تقرب على الوجه الثاني ان اراد بالمتيقن ما ذكرنا في
الحقيقة المجاز في فائدة في الصلة الجور في فائدة في الاول

واختلف في الصائر وقيل الصحيح انه لا يتناولها الا نفاق مكره من جنس الكبار وقيل يطلق على الرجل الممنون
بظاهر الحال المتقي لا يطلق الا على من لا يجوز اطلاق العدل على المتقي بل على الذي لا يخلو من
مخدوف او خبير لا يفيده لذلك او مستدأ اذا جعل الطرف المقدم خبرا عنه ويجوز ان ينصب على الحال او المال
معنى الاشارة او الظرف

وهو ان يصرح بان لا يخرق لانه لا
والكلام مختصر في كذا

الاختصار الذي هو في غير ايجاز القصص التي تصير السورة العظيمة بذكر اسم اولياء الله تعالى
وعاين كل مطلع والمرا بقله على الطريقة التي ذكرنا طرقة المثرفه لانها المصحح بما في معنى كذا
المناسبتة علم ان مصيرهم المدي وما يتلوها ان يكون مطلق الصيرة فكانه اشارة
وختار المثرفه لكونها اوفى ما ذكر مع صفات المتقين **قوله** والذين هم
ذلك على موطوف على فاختصر لا يجرى تقديره في الاصل اذ كان كذلك فاجعل او يقول
انهم فقد جعل ذلك لاداء المودي الى الاختصار على اى فائدة اوفى هي علم منه و
لخصه فقد اوى الكلام على تلك الطريقة للاختصار والتصدير وقيل موطوف كسب المعنى
على قوله لان الضالين بناء على ان التقسيم المذكور مدخل في تفرع الاختصار ومن التصدي
فيكون لفظ ذلك في اشارة الى الضالين المتقين ولا يجوز عطف على فقيل لانه
لخصه فخره في تفصيل الاختصار **قوله** اول الزهراء اي المنيرة في اول العباد
ما هو بمنزلة قوله عليه السلام اقروا الزهراء من البقرة وآل عمران الحديث وانما
البقرة سنام القرآن لانها اعظم سورة منه وادفعها كالسنام في هذا الدليل كونه
اول الميثاق الى السبع الطوال التي ينبغي فيها صفات المؤمنين والكفار والوعود والوعيد
وهي البقرة والاعراف وما بينهما مع سورة يوسف ولا يجرى حمل الميثاق هنا على جميع القرآن
والهاتمة كما لا يخفى وذكر لفظ اول لانه اراد مني هو اول الميثاق وقد نهى عن ان المراد
اوليا وانه ذكر اسمهم وهو لفظ المتقين الذي هو موضع الضالين الصائرين
المتقون مع احوالهم وادنى ما فيهم ان المص جعله اول اوليا وانه نظر الى اهل لفظ
المتقين فقد سمي **قوله** من وجاء من اجل وجع فاقرب ما في وجع النفس

المراد من قوله اول الزهراء اي المنيرة في اول العباد
المراد من قوله اول الزهراء اي المنيرة في اول العباد

المراد من قوله اول الزهراء اي المنيرة في اول العباد
المراد من قوله اول الزهراء اي المنيرة في اول العباد

بالكسر

والذي انسخ عرقا في البلاغة ان يصرح من هذه الحال صفها وان قال ان قوله المجد بها او طائفة من العجم
مستقلة بنفسها وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه فانه في هدي للمتقين رابعة

بالكسر اذا وجدوا مع جملة رتبة صفة والضمير في قوله صفة قوله بولم اكن من اولادهم
والدابة الاخير لصيغة المضاف في قوله ادنى مني اشارة الى افظ الصيانة **قوله** من قبل
ترك اعترض بان صوابه وترك كذا ما فتح العقوبة عام تبا واما ما جاء من قبل
مفسر باجابه كونه واقف تفسيره بانه يتقن نفعا فيفيد استوفان كانه قيل لا يفعل ما
يسحق به العقوبة من فعل او ترك **قوله** واختلف في الصائر ان يجرى خبرها بالمتقين
او لا فقيل نعم لان فطر الصيانة يقتضي ذلك ويؤيده قوله تعالى سمعنا الله ان
يكون من المتقين حتى يجرى ما لا يأتى هذا ما جاء به من تفسير المتقين بما ذكره قيل
الصحيح انه الى المتق لا يتناول الصائر اي لا يجرى خبره خبرا بها وعلى هذا في هو
يجتنب الكبار من المعلوم ان الاصرار على الصائر كبيرة فيندرج في الاجتناب وقد
يقى الاختلاف في ان ما فتح به العقوبة هل يتناول الصائر او لا فمنه ذهب الى ان
قال اجنبها السكينة على كونها سببا لتحقيق العقوبة ومنه خبرا عنه
بانها لما قوت مكورة لم يظهر كاستحقاق بها اثر فكانت الاستحقاق فلا يندرج
فيما تحقق به العقوبة عند الاطلاق **قوله** وقيل يطلق هذا قوله او معا بل لا تقدم
بل ونقل كلام منضمه نوع بيان حال اسم المتقي ويشير الى الفرق بينه وبين
اسم المؤمن اذا شرط دخول الاعمال في الايمان واذا لم يشترط كان
الفرق بينهما اظهر **قوله** او ضمير لا يفيده لذلك انما المعية وان كل واحد منهما
ضربه على عدة **قوله** والى ما في من الاشارة كانه قيل يشير الى الكتاب
حال كونه ما ديا فالعمل في الحال او صاها واصلان المنصوب المحل بالفعل المذكور

19

ثم لم يخلو من هذه الاربعة بعد ان ثبت هذا الترتيب الانيق ونظمت هذا النظم السري مكتته ذات جزالة فوق الاواخر والفرق
 النظم بالظن وادركه وفي الثانية ما في التوفيق من الفخامة والثالثة ما في تقديم الرتبة على الظن في الاربعة الخلف ووضع المصدر
 الذي هو هدي موضع الصفة الذي لا يحد وادركه منكر او الاخر في ذكر المتقين زادنا الله تعالى اطلاعا على اسرار كلامه وتبيين لنكت
 تنزيهه وتوفيقا للمؤمنين الذين يؤمنون اما موصول بالمتقين على انه صفة محمودة او مع منصوب لمراد من هذه غير ان الذين يؤمنون
 او هم الذين واما مقتضى المتقين مرفوع على الابد او محذوف عن ابدى فاذ كان موصولا كان الوقف على المتقين في
 التعديده

لا اعتبار بالتقريب هنا قلت فائدة الاشارة الى انه لو عجزت على غير سبيل المفعول في الاربعة
 انما وجعل السكارة لا رتبة تاركها الكتاب نفيا للمجازفة في الاربعة في الاربعة
 الكتاب بغيره الكمال حيث جعل المبتدأ ذلك عرف الجرم فان هدي المتقين في قوله
 لم يخلو من هذه الاربعة بعد ان ثبت هذا الترتيب الانيق ونظمت هذا النظم السري مكتته ذات جزالة فوق الاواخر والفرق
 قوله قد صيغ عطف على ما في الترتيب الانيق ونظمت هذا النظم السري مكتته ذات جزالة فوق الاواخر والفرق
 فصل في الترتيب الانيق ونظمت هذا النظم السري مكتته ذات جزالة فوق الاواخر والفرق
 لا دخل في تلك الاصابة والافق قوله ان رتبة هذا الترتيب الانيق ونظمت هذا النظم السري مكتته ذات جزالة فوق الاواخر والفرق
 النظم السري الحسن الذي يبادر على فساد ان يجد عدم الخلو في امره على اصابة الترتيب
 المفصل وجب النظم والافق اذ جعل في امره على فساد ان يجد عدم الخلو في امره على اصابة الترتيب
 قرناه فكانه قيل تلك الاصابة كافتة في علمه ودرجه الكلام وان جاورتها وطلبت و
 ان زيادة رونقه لا حطت عدم الخلو في قوله في الخلو لا لعدم بل لادل عليه
 الكلام على اعتبار عدم الخلو بعد اعتبار ذلك الترتيب وقوله كل واحد من النظم
 الى لم يخل واحد منها من مكتته ذات جزالة شملت عليها كل منها في الاربعة الخلف
 المبتدأ الذي هو هدي الاربعة الخلف وان المتحد به معجزه الله وقوله في الاربعة
 على النظر في الرب بأكليته عنه من غير توسل لوجوده في غير غيره وتكبره في يدل
 على انه هدي لا يمكن كنهه **قوله** اما موصول جعل المنصوب على المذموم والمرفوع به
 موصولا كما لصفة الجورة دلالة على انها تاليف حقيقة وان جوارها في ذلك صورة
 قال الاربعة اذ ذكرت صفات المذموم والذم ونزلت في بعضها الاربعة الخلف

للاشارة

من غير تمام واذ كان مقتضاها كان وقفنا ما كان قلت ما منه الصفة او اوردت بيانها وكشف المتقين
 ام سرودة مع المتقين تعيد عن فائدة الترتيب

للاشارة في سمي ذلك فقد صرح بان الكمال صفات اما سمي فظنا نظرا الى النظم
 فلا يخلو من هذه الاربعة بعد ان ثبت هذا الترتيب الانيق ونظمت هذا النظم السري مكتته ذات جزالة فوق الاواخر والفرق
 كالمختص بالمرح والرفعة ان الصفة اذ قطعت عن الاربعة موصوفها مدحا او ذما او ترعا لم يغير
 بحسب المعنى ما قصد به من الاربعة موصوفها واما المنفصل فقد قصد الاحكام على ما عليه
 لا اشارة لما قبله ان فهم ذلك من غير ما جاز على المتفرقة حقيقة
 ودلالة قطع الصفة لنها او رفعها على تلك المقام حيث ان يغير المألوف في الاربعة
 ترتب في استماع المذكور ومزيدا تمام بشانه سمي فظنا نظرا الى النظم
 ولا شك ان ذلك لما يكون في الحقيقة من المتقنين بكونه المقام قال الاربعة
 الترتيب حذف الفصح في المصنوع اياه في نشاء كما في المبادئ وحذف المبتدأ والمرفوع
 اجزاء للوجهين **قوله** حسن غير تمام قد عرفت ان التمام هو الاربعة
 متعلق بكونه ما بعده الله مستقلا والحسن هو الوقف على استقلاله استقلاله
 لم لا وكان المحذور بالمرح تاليفا حقيقة لم يكن مستقلا كيف قد يتبادر على كثرة
 القسالة وعدم استقلاله بالترام حذف الفعل والمبتدأ ليكون صورة متعلق بما قبله
 على المتقنين في حسن غير تمام شرط ذلك ان يكون ما بعده الموقوف عليه
 اجزاء تشبهت بها بان المحذور حذف المعنى لما قبله فكانه تابع له والاربعة
 كان وقفنا ما لان المنفصل كلام معيد مستقلا ان كان مرتبطا بما قبله ارتباطا
 معنويا ماليا لصلوصه ان يوظف عليه قوله ان الذي هو ذم سمي تاليفا
قوله ما هذه الصفة اجمل الاستفهام ثم فصل بينها على ان هذه الصفة

قال الوقف

ام جارت على سبيل المدح والثناء كصفات الله الجارية عليه تحية اقلت كتحليل ان ترد على طريق البيا والكشف لا
لاشكها على ما استشهد على حال المتقين من فعل الخيرات وترك السيئات اما الفصل فقد انطوى تحت ذكر
الايان الذي هو اسكن من منصفها وذكر الصلوة والصدقة لان ما بين انا العبادات البدنية والخالقية في

انها تفضل وجوها قد تم الكاشفة شارة انما ارجع ههنا وان كانت المحضه ادورة الا
وغيرها لكونها المادة لقلتها كالحق في الخلق وقبحي الجود الشاء ولذلك اشار الى ما لا و
قوله ادورة خير منه وكذا في معنى ارجعي وارادة وقيل بدل من انما انما هيته والفاصل
اذ جعلنا خير منها اذ لو كانت مبتدأ لم يجر عطف ام جارت على وارادة وان قول
حي صحتها ايد العاصم لان الفصل لا يوظف على ما هو بدلي الحكم عليه بيا انا قول
داردة بمن مودة واما حال ولويد الثاني ان قوله فبغيره حال الضمير فايده ان ارجع الوارد
بيا انا كالتشبيه بعبارة المفتح او المتقين بباويل الكلمة او النقطه وهذا اولك
قوله بيا وكشف المتقين انما لا تفيد في فائدة لفظ المتقين بل تفصل عن غيرها
الذي يقال انك انما تفيد في فائدة وانما قوله فيملي ويكفر صفة برئها صفتها
صفة محضه مفيدة غير افاده موصوفها **قوله** ام جارت على المدح قد روي
بين المدح صفة والمدح اختصاصا بان الوصف في الاول اصل والمدح تبع في الثاني
بالفعلين المقصود الاصل من الاول اظهار حال المدح والاستاذ ذكره واما
تفصيل بعض صفاته بالذكريتها على ان الصفة الدلالة اشرف من سائر صفاته
من انما اظهار ان تلك الصفة احق بتقلال المدح من بارة صفاته الخالية اطلاقا
او تحصيلها المقام وقوله تجيد المفعول اما على جمل فعلها للصفات مجازا او على
الجارية على معنى الجراة **قوله** كتحليل ان ترد على طريق البيا والكشف على ان المتقين في
الشرف كما هو في نفي من اراد انك بالحق به العقوبة من فعل سيئة او كرت
حسنة ومحصله ان الذي يفعل الحسنات ويترك السيئات في حال المتقين كونه

على يد

وهما العباد على غيرهما المتركين سمي سوا لئلا يصدق عليه انه الصلوة عماد الدين وجعل الفاصل
بين الاسلام والكفر ترك الصلوة وسمي الزكوة قطرة الاسلام وقال الله تعالى وويل للمترفين الذين
لا يؤتوا الزكوة فلما كانا بهذه المنة كان من شأنهما استجار سائر العبادات واستبهاها من غير خسر
الكلام فخصار اياك استغنى عنه الطاعت بذكرها هو كالتعبد انما والذي اذا وجد لم تنقص اخوانه ان
يقترن في

82

على يد من هذه الصفة ان الذي يؤمنون بالغيب انما يستمد عليها ما ينبغي
لموصوفها على وجه لطيف هو انه على تلك العبادة الجامعة الى المنزل القوايه الاوالم
صل وعدة وان واحدة منها وهي الصلوة تستوعب ترك السيئات الثانية تقسم الى
قبلية وقالية والثالثة التنية ترتيب ذكرها على انها الصلوة الرابعة انما تفرغ في
على الايمان ومنه الاخرين على الصلوة والصدقة اياها انما هو اول ما بعد انما منطوية
تحتها وقوله اسكن من منصفها اصلها الذي نصبت في قوله اما العباد
والخالقية دالة على تفصيل الايمان عليها من حيثين الاوالم اصلها في كل ما خلا
فانما هو بعضها الثانية انما اصلها لا تفرغ من برونه كالاية جدينا بدون اسكن
الصلوة للعبادة البدنية والصدقة للخالقية فانها ليستا شرطين لصحتها وان كانا صليان
فهما بمنزلة الام التي لا تنفع عنها بعد الولادة **قوله** وهما العباد الى الشاهد على غيرهما
العبادة اي يشهد بان من انما كان اياها سائرهما واخرها العباد لكونه في اصل
عبادة المكائيل والموازين اذ اقامت حقا ثم نقل الى الله اعني ما يقاس به ثم الماويل الذي
يؤلف حال الشئ **قوله** عماد الدين حيث قال في حديث طويل سئل الامم الاسلام وعنده
الصلوة واذا كان ترك الصلوة فاصلا بقوله تركها فقد كرهه كان لا يلائم
عمدة في الاسلام واذا كان ترك الزكوة سببا للوعيد مع الشكر ان كان ابتداء عمدة من فضله
صاحبة في تحصيل الحياة واما حديث سميته الزكوة فنظرة الاسلام فقد ضوئه الصفا
قوله استجار سائر العباد الى سائر كل منها ما يجانسها ونيا سبها من سببه
من البدنية والخالقية فقد استدل بالاجانث والآية المكرمة على كونها اتيان

مستتبعين كما عداها ويلزم من ذلك كونها عيارا عليها المقصود انما يتم به ذلك
من غير ان يخل بها تسبعا سائر العبادات وشرائط كونها عيارا عليها
كالقول وهو ظاهر الكثر الذي يرد على باطنه اجمالا واستجراها بعدم تولد
والا فمقتضى قوله الذي عطف على ما هو وان يقتصر على ما بالينا تشديد النسخ باندغام
الكلمة ونسخ الضمير **قوله** مع ما ذكرنا من ان ذكرنا بين العبادات وجعلها
قائدين الانحصار والافصاح عن فضلها بانها صلات يتبعها ما سواها فلا
المذكورة معها وعلى هذا فسير العبادات يكون مفقودة بقى لا دخله فيما استعمل في اللفظ
وكذا السيات ومنهم من زعم ان الايمان بالغيث واقام الصلاة وايتا الزكوة كناية عن
جميع الحسنات وترك جميع السيئات ويجوز الطاعت باسم المذكورة بلفظ بعضها فلا
المذكورة فيها هو مقول كما وانما مخالف لما يتبادر من عبارة الكتاب للهابة الله فان
المتن المقصود بتعاليم كل فيها الالفاظ وليس ايضا او لا استعملت فيها **قوله**
واما الترتيب فكذلك فقد انطوى فيما ذكر **قوله** ويراد بالثقل الذي يحسن
هذا المعنى الخور والنفور في اللغة هو الاصرار ويدرء عليك المراد بهذا اصرار
فلا يكون حقيقة لغوية وبالجملة لفظ المتقرب يطبق على ما يكتب المعاني سواء اتم بالظن
او لا فيكون الضمة مختصة بالله على بعض احواله الخايفة منه واعترض ان حثنا
المعنى كالتكليف الايمان بالطاعت لان ترك الطاعة موصية لقوله لا يعصون
اواما امرهم وحديثك للرد بالمتكلم كما هو المتبادر ما يتعلق به صريح النسخ وترت
انما هو مبني على ضمه وان منى كلامه هذا على ان المعصية فعل ما نهى عنه وان الترتيب

عبد الرحمن بن عبد الله

مختصره لار

83
 يفعل **قوله** اظهار الانافاة اي علوها وزيادتها وذلك كما عرفت ان تخصيصها بالذات
 من حيث انما علم من الامم يدل على انها اشرف الازمان والى ما عرفت من ان هذا لا يقتضي ان
 سواها كما في الاول فلهذا كسب بالغ في ما ذكره من الافصاح والفضل وادوردهما بالانطواء
 الانافاة وحصل ما قرره من الاحتمالات ان المتقوال حصل على المعنى الشرعي وان كان خطابا
 عرف مقصودا كان في الحقيقة مادة والا كما شئت وان حصل على محبت الله كما
 محضه ولما كان الاستيفاء ارجح من كونه في الترجيح بين هذه الامم فائدة ثم ان المتقوال
 ان اريد به في قوله ان كسب على الذين يوصفون بالغبية ولا يقتضي ما عرفت نصبا
 او فحوا ولا استيفاء انما لان الفضائل الصائري في التقدير ليسوا متصفين بشيء مما
 ذكره وحمل الكل على الاستقبال والمشاركة بآياته مساق الكلام كونه منزلة ذوق سليم وهذا
 وعدنا في ترجيح ما قبله من الدوام بالزيادة والنيات **قوله** الا انما فعل من الامم يتبع
 ١٠ مفعول او امر تقول انتم فاذعده بالجملة فعد على مفعولين فتقول انتم في
 ثم استعمل الايمان في التصديق اما مجازا الغويا كما اشار اليه بقوله وحقيقة الحقيقة
 صدق لعن ان الايمان حقيقة جعل الشخص ايمان ثم اطلق على التصديق لا يستلزم الاية
 فان كان صدقة فقد ائتمنت التكذيب والحقيقة لغوية كما يشترط كلامه في الاسان في قوله
 ههنا على بيان المعنى الحقيقي الاية الذي وضع اللفظ له واللفظة ثم وضع فيها انما المعنى
 يناسب كذا وذا به في تحقيق الاوضاع الالهية وبيان مناسبتها للمعنى الغوية ليعبر
 مع كونه اللفظ حقيقة لغوية وكل منها وما ذكر ان الايمان بمجر الصدق الذي يتبع
 بنفسه كان غلظة لان به دون حال الباء التي استعملت فيه فقلته وحقيقة بان ذلك

تحقیق فی تاریخ

تحقیق انصافی

۲۱۲

ان صاحب عبد الله كروا الى رسول الله وابعائهم
فقال ابو سعود ان امر محمد كان يفتي في رآه
والله لا اله غيره فانهم جميع افضل من ابايكم

مراد اصلا وذهاب عن ان كلا المعنيين مراد بلفظ واحد على طريق الكناية
اذ مراد بهما ما الاصل المتوصل بعلم ما هو المقصود فلا حاجة لتقدير
المعنى المكتنى وبارازة وفيه ضعف لان المعنى المكتنى قد لا يقصد به في النص
القصدي ثبت كل المعنى والمقصود فيه والظاهر ان لفظ مستعمل في معناه
فيكون المقصود صلا كقصد بتعيينه مراد بلفظ غير استعمال في ذلك اللفظ او
تقدير لفظ او فلا يكون مراد بالكناية ولا بالاختصاص بل قيل الحقيقة التي قصد
الحقيق معنى او بتأويله في الازالة وخرج يكون من النص والحق لا يختلف كما
بين ان حقيقة الايمان بمنزلة الصدق فاذا اضمح ذلك فتبين ان حقيقة معناه
الآخرة الذركاء ابو زيد اضر الوثوق فبينها بقوله حقيقة صحت انما هي الصفة
في الصورة فان جمع وثق بشئ صار ذلك في نفسه وبفسر الامر بالكسرة والطمانينة
الامر بكيد مما ينفك كما ان الخاف كيد قلما واضطر ايا وثيق بقوله حتى ابو زيد
أفله استعمال في هذا المعنى وكونه الايمان مجازا عنه كناية على كثرة استعماله في
بقوله ثم في وعاء هذا فاحكم بهما بان حقيقة كذا أخرج على ظاهره وانظر في سنة
صفة لا في خلافه فوكك انفتت به فان الباء صلة للوثوق والمراد بالصحة
الرضا وهذا الكلام يقول من نور سوا ثم ما فهمه بهذا العهد ويجوز ان لا يكون هو
بجسست على قوله كذا الوجهين من المؤمنين باليقين فان كان ان يكون من
صلة للايمان ابا تقيمتا واما صلة ويجوز ان لا يكون صلة له وقدم ان عبد الله
اريد به من مسعود فكان ان يقول فقال اوفع الله عبد الله الا انه اراد من يرفع

و لقد رآنا
الملك بن عبد العزيز
في المنام في المنام
بالنصفين فانه لا
كانت مناسباته
بعد ذلك صلاته و زيارته
جعله كانه و طمأنينه

قوله

ثم قرأ هذه الآية فان قلت فما المراد بالغيبة ان جعلته صلوة وان جعلته صلاة ان جعلته صلوة كان معنى الغيب اما
تسمية بالمصدر فتقولك الغيب غيبا كاسمها بالشيء الذي غاب عنه الغيب والشيء الذي غاب عنه الغيب هو الغيب
الاخر غيبا عن الغيب ثم ثبت الغيب بالاولى وادركت غيبك كذا هو الغيب المحض الذي يكون في موضع الكلية
اذا بطلت الدار التي غيبت واما ان يكون في غير ذلك فليس كذلك والامر ان لا ينفذ منه ابتداء العلم

اللفظ الخبر والامر ان لا يعلم من غير العلم و
نصب لفظ الغيب على هذا لا يجوز ان يطلق
فيقول فلان يعلم ذلك كذا الصانع وصفا
والنبوت وما يتعلق به والبعث والنشور
والحساب والوعود والوعيد وغير ذلك
جعلته حاله كان غيبا غيبة والحفاظ

الغيب

عن تكرار اللفظ **قوله** من ان الغيب غيبا كاسمها بالشيء الذي غاب عنه الغيب والشيء الذي غاب عنه الغيب هو الغيب المحض الذي يكون في موضع الكلية
ولم يره وما قرأ هذه الآية دل على انها محمولة عنده على هذا المعنى وقوله في المراد بغيره
ما جوزه عن كونه الباء صلوة وغير صلوة فانه مما يجوز ان يكون في موضع الكلية
فيها اولها والمطمان يروى في نسخة الغيبة على ان يكون في موضع الكلية وفيه الكثير
باعتبار الموضع والخمسة الحفرة في موضع الكلية اصلها الجوزة **قوله** واما ان
يكون اي لان يكون في موضع الكلية على غير ان الغيب اذا جعل في غير الكلية
لتسمية الفاعل بالمصدر انما يكون في غير الكلية **قوله** والمراد منه اي الغيب
الغيب سوا كان مصدرا او مفعولا **قوله** ما علمناه بفتح الهمزة الى جعل اللفظ
الجبر على ان يكون به وهو ثرة الدليل السعي كما ان قوله ونصب لفظ دليل ثرة
الدليل العقلي وقد ثبت ان الاول نص عليه في ثرة الغيب بان نص عليه دليل
عقليا او سمعيا يتوصل منه اليه **قوله** ولهذا اي ولان المراد بالغيبة ما ذكره انما
يجز الاطلاق في غيره كما لانه يتبادر منه تغلق على الغيب ابتداء فيكون ثرة
واما اذا قيد وقيل ان الغيب اطلقه على ما ذكره في **قوله** وذلك اي
وذلك الخ **قوله** وما يتعلق بها اي بالنبوت كاحوال الخيرات فتدبر ما ذكره
مثال النصيب على ما بعده مثال العلم به بغيره وقد يفهم ما يتعلق
بالنبوت بالبراهين والاحكام فيكون من قبيل ما بعده والاول ان يفهم بها
ويترك التحصيل في الامثلة لان بعض الصفات التي علمها بالسمع فقط
قوله وغير ذلك كالميل والهرطوطاير المكتبة في نظاير **قوله** وان جعلته

فان قلت بالايام الصحيح قلت ان يتقصد الحق ويؤمن بعبادة يسبانه ويصدق بعبادته فكل بالاعتقاد وان شهد وعمل
فانما هو في حال الشهادة فهو كافر ومن قبله فهو فاسق ومنه اقامة الصلوة لتدبر اركانها وحفظها في البقعة
في قريتها وسننها وادائها وحفظها من اقام العود اذا قومه او الدوم عليها والى فظة كما قال غرة على الذين
هم على صلواتهم ولا يؤمنون والذين
هم على صلواتهم ولا يؤمنون

حالا الفرق بين جعله صلوة وجعله حاله ان الايام على الاول انما منفتح فيه معنى الا
او مجاز عن الوثوق في الغيبة للمؤمن به اي يؤمن به ما هو غائب عنهم وعلى الثاني
معنى التصديق بلا تضييق والغيبة صفة والمؤمنين المؤمنين المؤمنين به محذوف الى المؤمنين
فان غيبتهم كما يؤمنون في حال حضورهم لا كالذين ماتوا **قوله** ما الايمان
على الايام الشرع اذ قد فرغ من بيان معناه اللغوي والاعتقادي بالصحح الى المؤمنين
قوله ان يتقصد الحق اي يحرم به وينه عن له بقلية هذا بالمسمى بالتصديق
والمعركة رادوا فيه العمل **قوله** ومن قبل الشهادة معنى ترك الشهادة وما يقدم بها
كلاشارة في الايمان **قوله** مثلكا عايدا متمكنا سواء كان متقدما او لا **قوله** فهو
كافر اي مجاهر بكفره بخلاف المتقصد فانه كافر مخفي بكفره واما الفاسق فيكون كاذبا
بلا توبة فله عند الله مرتبة بين مرتبتي الكفر والايان وقد اطلق من يوعده من
السيف على انه مؤمن فابره عنهم ان الايمان موفته بالبيان وقرار بالمسألة على
بالا كالمحول الى الايمان الكامل **قوله** ومعنى اقام الصلوة ذكر ليعلم منه الصلوة اربعة
معان على الاولين استعارة بعبادة وعلى الاخيرين مجاز بمرسل **قوله** من اقام
العود والقيام في صل اللغوي هو الانصب والاقامة افعال منه والهمة للتعبدية
بمزايا التي جعلها قايما في تقصباته قيل اقام العود اذا قومه اي سواء وازال
اعوجاجه فصار قويا في القيام ثم استمرت الاقامة من تسوية الاجسام التي تقار
حقيقة فيها لتسوية المتكاملين اركان الصلوة على ما هو صحتها واما كمال
استقرارها في تخصيص القيام والاجسام من تسويتها رعاية لزيادة المشيئة

الذكر في قوله اشهر واتباعه الايام
وجعلوا الاقرار من لا اواد
الاحكام الحقيقية جعلوها بغير
الا ان الاقرار قد سقط لضرورة
الاكراه دون التصديق ص

بالواو على لفظ الفتح حقيقة صلح كرك الصلوات لان المصلي يفعل ذلك في ركوعه وسجوده ونظيره كرك اليهود واداء
طائفة اخرى عند تعظيم حاجته لانه يثنى على الكاذبات وهما الكافريات وقيل للدعاء مثل تشبهها
في خشوعه بالركع والساجدة

قوله وما زرقناهم نيققون **ف**
كان في موضع المدح بلا دلالة على كبره على تعديل اركانها كما قرره اولاً او ثانياً لانه
لترتيب العبد الكامل والصلاح التام الشاؤون جوداً بغير ريب في الصلوة فتعبر به لخصه
قوله على لفظ الفتح اراد بالتعظيم ههنا امالة الالف يخرج الواو لانه هو ضد الامانة
او ضد التيقن **قوله** وصيغة صير يديهما صلياً ما ذكره من الصلح مع وك الصلوات وهما
الانفصال التام بين زان الفذين في ضرب النفس صلياً به بنبذ اي خرج ميمته وشما
ثم استعمل صيغة الفعل المخصوصة مجازاً لولا لان المصلي كرك صلياً بركوعه وسجوده
استعمل في اللفظ استعمل في الدعاء تشبهاً للمصلي بالصلوة في خشوعه وخشوعه
وهي الاولى التي اتفاق على كبره في قليل التمام ان الصلوة غير الدعاء شايعة في
شعار الى هليته ولم يرو عنهم اطلاقاً على اذات الاركان بل كانوا يوفون بها قائماً بقصور
التجوز عنها فالصلياء ذهب اليه الجمهور من لفظ الصلوة حقيقة في الدعاء بما يجوز
والثبوت في المخصوصة المشتملة عليه تمام حقيقة وصول الفتح فان قيل ان ثبت صلياً
مع وك الصلوات كان ذلك يؤخذ منه لفظ الصلوة من الميم المخصوصة شتمت
منها صلياً بغير حداثتها فلما ذكر المصنف قلنا لان الكسابة بين تركيز العضو والشد الميم
اقرب منها بين تركيز نفس الميم وكذلك جعل الزكوة من تركيز الشئ المأخوذ من تركيز
الغنى حاله قوله الصلوة من صلياً قد يراد به انما من جنسه اي بتلافيك والاشتقاق
بلا تعديل كمنه في ان جعل على اشتقاق صلياً الصلوة وكذلك الحال في الزكوة
قوله ونظيره كرك اليهود واداء الكافريات وهما الكاذبات واما الكاذبات
فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من كان بين الورك والفخذ والخصية فليس مني
الكي

وسناد الزرق لنفسه لعلام بانهم ينفقون الحلال الطلق الذي سئل ان يضاف اليه في زرقه وادخل
من التبعية صيانة لم ذكرها عن الاسلاف والتبذير المعنى عنه وقدم مفعول الفعل دلالة على كونه اهم كانه قل حقيقة بوضوح لال
الحلال بالتصدق به ف

التي جمعة الحار وقيل بها اسفل الجاهليين ويؤيد ما قاله الجمهور من ان
ما تسمى اليوم زرق الفخذ ولم يوفق زرق في بين الكافريات والكافريات ولا في
لغة البرية **قوله** وسناد الزرق لفظه لفظ الجماعة والمغزى من ان المداياهم
هو الحلال لان الجماعة كما سموها الحرم زرقا وسندوا الاشياء كلها الله تعالى
ذلك الملاح والاتفاق بالتقوى بل على الاتفاق من الحلال وكذا اسناد
الله فانه عند الاطلاق يصرح بها هو افضل واحمل واما المغزى فلا يؤيد الحرم زرقا
ولا يجوز في سنده الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الزرق وسنده الله تعالى
لم على ان المنفق ههنا هو الحلال الطلق اي الى الصلياء لانه تشك بال
فقط انظر ان الزرق لفظه يتناول الحرم بقا وتخصيصه بعباده عندهم غير
كما ينبغي عنه قوله وليس زرقا منه وقد بقي في كلامه على التقدير ان قدر ان الحرم
زرقا شراً اوله فالكسابة انفسهم بغير قطع الزرق والاصل من غير اوج
خط الما في يتقونه شاع استعماله في عطاء الله تعالى الجود ما يتقونه وتعمل في الزرق
قارة يراد بها اعطاه الله تعالى عبده وملكته من النعم فنية وهو بهذا المعنى يركب
بعضه وكله وافراده ما هو لغواؤه وبقائه خاصة فلا يصفونه اتفاق على غير قوله
كما موقوف على صيانة بمنزلة تفسير لما وقد يتوهم ان الكف للباقيات والصيانة
للماضيات او الكف الاستقبال الصيانة في الماضي اي ادخل في التبعية للدلالة
على صيانتهم وكفهم عن ذليلة الاسراف المنهي عنه **قوله** وقدم مفعول الفعل في الحار
الجور مفعول الفعل على الاطلاق بينهما انه بحسب مفعول اي بعض ما زرقناهم نيققون

87 تحقيق معنى الزرق

وجازان يرايه الزكوة المفروضة لا تترتب باخت الزكوة وشقيقتها وهي الصلوة وان يراى في غير ما من الصفات وشقيقتها
 في سبيل الخير لم يطلها يصح ان يقال كل شئ وانفق الشئ انفقده اخوانه يخرج بقبول لقب الشئ ونقد
 واحد وكل ما جاء مما فاده نون وعينه فاذ قال على من اخرج والذباب ونحو ذلك اذا ما علمت فان قلت والذين يؤمنون

ايهم غير الاولين ام هم الاولون وانما وسط
 العاطفة كما يوسط بين الصفات في ذلك
 هو الشئ والحوادث

واما كونه ايم فليقتصر من انما من رعاية الفاعلة لا في ادخال في التوضيحية في
 التقديم تخصيص فان انفاق البعض يتبادر منه عدم الشئ في كونه في صيانة
 لا انفق بل يكون من انفاق البعض الشئ على انه محتمل مخرج فاذا قدم زال احتمال الكليته
 يرتد الى ذلك فاعلم ان الفرق بين قولك انفق زيد بعض ماله انفق **قوله**
 وجازان يرايه بعض المال الذي رخص بالصدق او بقوله مما رزقناهم والصلوة شقيقة
 الزكوة واخرها من حيث انها امان لسائر العباد على ما مخرج حيث انها كراي
 القرآن واما قولهم بالصلوة وبالزكاة وفلان يصح ويترك فلا يشهد به هذا
 عما ورد في التفسير فان قلت تخصيص الانفاق بالزكاة في ما قبلها من التطلع وصرفه
 والمقام ياباه قلت لما عرفت ما رزقنا كانت بهذا الاعتبار مقابلة جميع المال فانفي
 بوجه **قوله** بلية اي اللفظ وهو ما رزقنا **قوله** مطلقا اي غير مقيد بما يان
 الزكوة او غير ما رزقنا بل صفة لمطلقا وقد عرفت غير مرة وجه صلوح المطلق
 الكون الى ان مقام المخرج يابس **قوله** اخوانه اي بينا الاشفاق الاكبر
 لاشترائهم من اصل المعنى واكثر الحروف في الاصول مع التوافق في البنية فيقولون المطلق
 زكاة للجنة اريد به ابن السكيت صاحب اصلاح المنطق **قوله** مما فاده نون وعينه
 فاذ خولف ونفي ونفع ونقص ونفت وامن **قوله** كما يوسط بين الصفات
 فيه بكنية الامثلة لتوسط العاطفة بين الصفات على ان عطف بعضها على
 كثير الكلام بما عرفت المفهوم وان كانت متحدة في الذات يكون بالواو وغير

عامة

وقوله المالك القوم وابن العام وبيت الكتيبة في المزدحم وقوله بالعرف ثبات الحارث الصالح الخاتم فالتب قلت كقولان يرايه هو لا
 مؤمن اهل الكتاب كعبه الله بن سلام واخره بنه الذين آمنوا فاشتمل على ايمانهم على كل وجه انزل من عند الله وايقنوا بالآخرة ايقاتا نال
 مؤمن كانوا عليه من ان لا يدخل الجنة الا من كان بهذا او نصارى والنادم استتم الا يا ما معدودات في

على ما يقصد فهم من الحروف العاطفة **قوله** القوم السيد واصله القوم المكرم الذي
 لا يحصى له الهام العظيم الله وهو من اعماء الملوك وليت الكتيبة التي تسمى على الصفة
 ولزج موضع الازدهار وهو الموكلة **قوله** بالعرف ثباته هو من العاسة والشرايين
 زياته اي باحسرة ايم من اجل الحارث فيما حصل له من ادمه ونقصت من الصفات
 المتعاقبة فالكلام محمول على ظاهره قيل نعم لان الحارث يوقد من زياته بالفضل
 عن حوايه الصالح المغير صبا والعطف بالمال والترتيب للانفاق اي الذي من ثم
 قابلا كما بعده وانه لولا قيمته وصدته لاسب شيفا مع العالمين لم يكنه التفت ادعا
 لظهور ان الغلبة له وقد قيلت هذا في زياته هو السام تيلف وتخلص لاصحابه
 بل بزياته هم اهل الحق والمجد والدارت اسمه **قوله** واخره اي مثله فلم يورد على
 انه من ضرب بفتح الضاد وعند المصنف كسرة فاعلم من مفعول كالمطرح هو الذي يرضى به
 لا بد ان يكون مما لا ينفرد فيه ويؤخذ به مثل قوله من الذين آمنوا متعلق بجميع
 المعطوف المعطوف عليه وكله من بيانه وقوله شتم عطف على آمنوا اي الذين آمنوا
 اهل الكتاب بالقرآن مع كونهم مؤمنين بكتبهم فاشتمل على ايمانهم لذلك على كل وجه في
 ولا حتى يصفه الانفراد اي آمنوا بكل منها استقلال لا لا يتبع كما لا بد من غيرهم
 ايمانهم بالكتب السابقة وضم ايمانهم بالقرآن **قوله** وايقنوا عطف على آمنوا
 وقد رتب بقوله آمنوا وايقنوا ان الال فيهما صيغة الماضي واما عدل المضاف
 لكانما ركنه الحال فيؤمنون بالغيث فيؤمنون فيقولون له محل لفظ المتقايين على
قوله ايقنوا ان الله ما كانوا عليه فية الايقان بوصف تخصيصهم كاتبة على

بمنزلة انما كان عليه

88

بمعنى عطف على

الطعن بكسرة الدقيق منه المنذر
 اسم جملة ولا رطبة في

عاطفة

وارجعنا على اقرارنا بالنسبة الاولى واعادة الارواح في الاجساد ثم افرأتم في قيتين منهم قال كرمي عالم
 في التلذذ بالطعام والشارب والمناجك على حسب مجريها في الدنيا ودفعه اخرون فرموا ان ذلك انما
 اجتنبه الله هذه الامور (جل على الاجساد) ولمكان التوالد والناسل واهل الجنة مستغنون عنه فلا يملكه اول
 في

الايمان انما يظهر بذكره كونه محلا للذين يؤمنون على مؤنيس اهل الكتاب **قوله** واجمعهم
 يرد مجرور عطف على ما بعده من قوله لا يجر الى ذال تلك الايمان ما كانوا عليه من
 الباطل كحقها بهم بانه لا يجر الى الجنة الا من كان هودا او نصارى او يان السار منهم الا يا
 محمد وادرجه في الباطل بالحق كاعتقادهم في الاعادة ويرد فروع عطف على ما كان
 قال في ذال الخط اي قوله ثم افرأتم بالجر والرفع مطوف على اجتماعهم والخبر انهم
 اجتماعهم المستعقب لافراق فالقول متوجه نحو الفقيه الذي هو الانفراق الى صناديق
 متفتحين على الاعادة وبما ان التلذذ على طريقة الحيوة الدنيا وانما ذكر الاجتماع
 مع انهم يدين بها على استيعاب ذلك لافراق بعد الاجتماع واعادة الارواح الى
 الارزاق فله دفعه اقرون وهذا فم عطف على اجتماعهم في جهة لا بعد ثم والافاق
 المقصود هو خصوصية عزال الاختلاف فان اتفاد الاجتماع المستعقب لافراق في
 كيفية حال التلذذ والاختلاف في كمية زمانه فيكون بزال احد من القديسين في
 والافاق انهم في حلق قديم الاجتماع كاذ لافراق وقد في لافراق المذكور في
 بعد ذلك الاجتماع دون الاختلاف فكما ان ارا من وضع الاستيعاد والافاق
 ضد الاجتماع في ارا في انفسها والاختلاف في كرم والارواح في جرح لان صلواتي
 عمن به الطيب بالبحر الصافي به وزنه وقوله فيكون عطف على ان يرا **قوله** في
 ان يرا وصف الاولين او رده عليه لان الايمان بالكتب المنزلة مندرج
 الايمان بالقبول افرد بالذكور وحيث لا اعتناء ببناءه كانه العدة في بناءه انما
 الموصوف به لا يتوقف على الصلة ودفع بانه لانه لا يتوقف على الصلة
 في صفة

دعواهم

الانفس والارواح العبيد والسماع اللذين والفرح والسرور وتختلف في الدوام والانعطاف فيكون
 الموصوف غير الموصوف عليه ويحتمل ان يرا وصف الاولين ووسط العاطف على انهم الجاهلون بين
 تلك الصفات في هذه في

89
 واستعاننا ان يذكرهما موصوفا كان الموصوف بهما في الموصوف بهما في
 العطف على الموصولين من كماله ما شئت انتم في تلك الصفات وهذه كما في
 بالاول في الصفات ويرجع هذا الاحتمال على الاول ان الايمان بالكتب المنزلة
 بين المؤمنين في طلبة فلا وجه تخصيصه بمؤنيس اهل الكتاب وللا دلالة للافراد بالكتب المنزلة
 الايمان بكل منها بطريق الاستقلال لا بالقرآن قوله قولوا آمنت بالله وما ازل اليه وما ازل
 ابراهيم فقد افرد في الكتب المنزلة من قبله في تقييد الايمان بها على الانفراد وبما ذكره
 في تقديمه بالافاق وبنار يؤمنون على ما يقع موقفه اذ ان المؤمنين والافاق في قيمة
 الطائفة الاولى وبان اهل الكتاب لم يكونوا مؤمنين بجميع ازل من قبله في اليهود
 يؤمنوا بالانجيل وما في من ان شئنا انما يانهم على كل شيء انما هو بالنظر في جميعهم واليهود
 ايمانهم على القرآن والتوراة والنصارى على الانجيل واليهود على التوراة والافاق على الانجيل
 المتبادر من انهم في حلق قديم الاجتماع كاذ لافراق وقد في لافراق المذكور في
 اهل الكتاب في تخصيصهم بمؤنيس اهل الكتاب وجعل الكلام في قبيل عطف الى صفة العام لا على
 المقام وقد يرجح الاحتمال الاول ان اهل العطف التقدير بالذات وبما بان
 هناك تفصيلا هو ان اداة العطف ان توسطت بين الذات فتصفت بقرائن بالذات
 ولم توسطت بين الصفات فتصفت بقرائن بالمفهومات وكذا الحكم في انما يكون البعد
 ونحوها وان وقت فيما قبلها على سواها كان الحمل على التعيين بالذات او فلا يكون
 عالم وعالم ان الحمل على التعيين بالذات اظهر وقدر في الالة الكريمة الحمل عطف الصفة
 بان وضع الة كان يكون صفة فالعطف على الموصوف الاول على صفة اخرى

يكون من جهة انزل الله
 من جهة انزل الله

الاجزاء المنفصلة

انما هو ان

تفصيل الموجود على ما يوجد كما عرفت المتكلم على ما طلبت
وبعضه منتظر النزول كما كان كذا قد نزل وانتهى
نزوله ويدل كذا

قوله ان عطفهم على الذين
يؤمنون بالغيب هذا العطف صحيح سواء جعل الموقوف على ما يقبله مقتضى عنه
العطف على المتقين فانما يصح عطفه على الاصل فقط والاولى ان لا يفرق بين
مع تصانيفه بالتقوى لان كل على المشافين فيستعمل العطف عليه ليعمل على المشافين في
الموقوف واذا كان الموقوف كالتبديت فان جعل الموصول الاول مستتباً وعطف الثاني
عليه ان جعل صفة اوده كان العطف اذ الا ان الكشف قدم بالموقوف على ما قبل
وشمال الايمان على الجميع سالفة ومرتبة وجعل يرد الى الايمان بقا يصل المترقب واجب
مرتبة فان ذلك انما يكون عند نزوله وحققه ان اراد وجوب الايمان بان كان نيز فوق
ولا خلافه وانما اذا وصفوا بالايمان بالحيث ان يؤمن به لزم ان يشاء شئ من الايمان على كل
قوله المراد انزل كل واحد ذلك المطابق لمقتضى الحال كما تبين انما في قوله السور
والناسا بوجوبه من رتب البعد والصلاح الكمالين ويؤيده ان ما نزل اليك قبل على ما نزل
من قبله وكذا قوله يؤمن به فانه به لانه على الاستمرار على عدم الاقتصار على تحقيق نزوله
الامر كانه قيل قد دوز الايمان شياً في حركته الانزال **قوله** تفليماً للموجود
للتبيين الامر والمترقب بصفة الامر وجهان هما تفليماً لموجوده على ما لم يوجد
ان انزال مع القرآن من واقع على باهية صيغة الامر وعما هي صيغة المتقبل فغيرها
بصفة الامر وانما تفليماً للموجود على ما لم يوجد قد لا يكون قيل انما هو على الكمال والاشياء
مجمع المنزلة في نزول تحقيق النزول لان بعضه نازل وبعضه منتظر سنين فظا
انزال مجموعة شها بانزال ذلك الشيء الذي نزل فيستعمل صيغة الامر من انزالها انزال

اطلاق م

٩٥
 والمادة قوله **وقد فصل ما يتوهم نزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز في كل موضع** على ان
 لا تنب عليه ان المجاز المرسل والتمارة المذكورين متعلقان بصيغة انزل ووجه ما لا
 مادة **قوله** **ويل على علماء كرم وجهي التفسير بصيغة الماضي** وانما دل على ذلك ان
 بقوله كتابا هو المخرج لانه المتبادر عند الاطلاق خصوصا اذا قيد بكونه منزلا
 لا بوضعه ولا التدرج بينه وبين كل واحد من انزاله بلفظ المضارع **بعضه**
 في منزله فوجوب ما ولا واحد التاميلين وانما سمعنا فانطقت بلفظ الجمع على ما
 يسمع والواقع السماع عليه لما ذكر ان المراد بانزال هو المنزل كله واني وجهه واد
 لذلك ما ورد في التمر على هو اظهر منه والاصل على الكل او دل نظيره اما يتعارف هو
 مع ظهور تناوله للامور والآلة معا الا ان جملة على التفسير او من جملة على التفسير في
 التحقيق هذا وقد تعرض على انا وانت فعليا بان الضمير فعليا موضح للسمع
 مع غيره وقد استعمل معناه فعليا والجراب ان ذلك اذا لم يبر عن غيره بطريق
 الخط او الغيبة اما اذا برر بها باصداها فحتم ان يجري على تلك الطريقة لان
 يجعل تابعي للمتكلم قوله ولان عطف على تليق والضمير للمنزل كله وكذا المستبر
 جعل والمجوز في نظيره عليه اما انزل قوله لكونه معقودا بتعيين لعدم ارادة
 فقط وادارة ان المراد بوجوب بالماضي حيث صار شيئا واحدا تعلق
 المذكور **قوله** **وفي تقديم الآفة يريدك هناك تقديم الاول تقديم الطرفين**
 انذر هو بالآفة وفيه تخصيص اليقين بالآفة اي اليقين بمقصود حقيقة الآفة
 لا يتعد اما هو خلاف حقيقة ما ذكره انك لتري ان ما عليه ما يتوهم

بوقلمون خطیب ندان فیض

[illegible]

برنامه

91

من فقهه ما كان في ذلك من البرهان على صحة الدين
وان يرتفع على ذلك الدليل ما هو اولى من ذلك
خبره فقلت نعم ١٢٠

بهر نفسی
 قوله اضر من ان لم یستطع ان یفعل کل واحد
 من التوکل یا دود لانه اذا غلبت الشهوة
 زال التوکل انقطاعا واذا غلبت القیمة بالقطع
 یوجب الدوام فقد زال التوکل یعنی یضرب

بهر نفسی
 قوله اضر من ان لم یستطع ان یفعل کل واحد
 من التوکل یا دود لانه اذا غلبت الشهوة
 زال التوکل انقطاعا واذا غلبت القیمة بالقطع
 یوجب الدوام فقد زال التوکل یعنی یضرب

موصوف بنام

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located in the upper right corner of the page.

الموت

[illegible]

کو سفند ایکو اہل ہند

[illegible]

الذبح

ومن الاستعداد وقد سجد على يدي مثل انتمكم من الهدى وارجعهم عليه وتكم به ثبت حال
من اعني الشيء وركبه هو على الحق وعلى الباطل وقد مر حوازيك في قولكم جعل العود في ركبنا ونسلي
الجهل وقد غارب النور في

عقود الالهة
رئيسه زبابة

ويرد على والاهلية الخدم من القطع الربيع والاحياء جرحه وهو فله يوجاج من العرج
والقرب من جرح الجبل وغيره ما يوجب قاتر ذوق لا يعرف طهر الهن وعاد ثانياً في يدي بالقاف
ولقد طبق المفضل في افراد العباد لان الكل على واحد ووضافته انا في يدي
وزجدها بطرف بالكسر هو الكرم في الخيل على اربعة فاق فاق وطرفا عطف
اول المفعولين من زجدها عطف على المستوفى العالم بشير الحقيقة في السنة العلية
والدلم بالكسر الا حتم النقيض من مصدر من طرف في ريش ثمانية على النداء
ومن الاستعداد ويريد كلامه على هذه السقارة بتعنية شبيهة شمس المتقين بالهدى بال
الراكب على كونه في الكلمة والآلة اذ في قوله الحرف الموضوع للاستعداد كما شبيهة
المصنوع على الجذع بتقار المظروف في الظرف كما في الشبابة فتغير الحرف الموضوع
للظرف واما قال من الاستعداد وهو من على لان الاسقارة في الحرف يقع اولاً في
كلامه والاستعداد والظرف والابدية امثلة ثم تسر له بتعنية كما حق في قوله وفيه
لتصوير المقصود الاسقارة لتصوير المشبه بصورة المشبه اذ الوجه الشبيه
والشبهه فاذ اقلت ريت اسد ابري فقد صورته وشجاعة بصورة الاسد
وجوانته ثم انه قدم هناك تصوير وجه الشبه من الكلمة والآلة اذ في تصوير المشبه
هو التمسك لانه المقصود الاصل بالقياس اليه ومن ثم ان الاسقارة في على اسقارة
بتعنية تمثيلية قال اما كونها بتعنية فلما فيها اولاً في متعلق من الحرف بتعنيها في
الحرف واما كونها تمثيلية فلما في كل واحد من طرف التشبيه حالة متفرقة من عدة
فقد وعليه ان اشترى كل طرف من عدة يستلزم تركبه من عدة متفرقة ومن

المتعلق

ان متعلق من كلمة على وهو الاستعداد من مفرد كالضرب في نظيره فلا يكون متشابهة في
وان في التميز اذ جعل مجموع متشابهة لم يكن معنى الاستعداد لشيء من هذا التشبيه ليري
التشبيه الاسقارة منه من الحرف الى اصل الكون على اسقارة بتعنية لتلزم كون
الاستعداد متشابهة وان تركب الطرفين ليلزم ان لا يكون متشابهة فلا يجوز
وجوبه بان اشترى كل طرف من عدة مور لا يجزئ لشيء بل يقتضي تعدد اقسامه و
مردود بان شيئاً اذا كان متفرعاً من شياء متعددة فاما ان يتفرع منها في كل واحد
منها وهو باطل فانه اذا اضداد كل واحد واحد منها كان اخره مرة ثمانية من واحد
بالتصديق الى اصل وان ان يتفرع من كل واحد منها بعض منه فيكون مركباً بالضرورة واما
ان لا يكون هناك لا بعد اذ كان هو ايضا باطلاً اذ لا يخرج لاشترائه من تلك الامور المتعددة
على ان هذا الزعم قد صرح في تفسيره في مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً بانه لا
لشيء المركب بالركب الا ان يتفرع كيفية من مور عدة فتشبه كيفية او من مثل فيقع
في كل واحد من الطرفين مور عدة ومنت خبير بان مثل ذلك مما لا يشبه على
مسكة الا ان جماعة قد عفلوا في هذا المقام من رعاية القواعد فقلت لهم انهم
وان ثبت ميراث تحقيق فاعلم قوله على يدي كقولهم وجوه ما كتبه الاول ما من تشبيه
تمسكهم بالهدى باعتدال الراكب ان يشبهه من عدة من المتقين والهدى
وتمسكهم بالهدى المتفرقة من الراكب اذ لو اعتداله عليه فيكون هناك استعداد
تمثيلية ركبت من طرفها كنه لم يصح من الالفاظ التي هي اداء المشبه الا بكلمة
فان مدلولها هو العدة وتلك الهيئة وما عداه تبع له يلاحظ معه فيضج الفاظ منوعة

قوله الفضل

وحوالہ

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

96

مرفقة المثال المقصود و هذا هو المطلوب قد خولنا حجة تحتمل بعضهم على ما قرأناه في
 وزعم ان دعوى رعاية المطابقة منقضية بان نحن قام جملة اسمية و يجب جملة فعلية و لا بد
 ان السائل نحن قام يطلب الحكم بالقيام على زيد او عمر و فاذ يجب بالقيام زيد بطريق سواله
 و المعنى ان خالفه في اللفظ يكون جملة فعلية لتبرير لفظك عليه اذا كان وقت خلا
 نحن فيه فان التقدم فيه يوجب اختلاف الحكم و مقتضات المطابقة المعنوية التي فو اريد
 كما قد كانت انك انك زيد و لا تبرز انك انما ابدته الجب من كان له روح قد تم
 المتأود و قد نظر في انك انك للثبات **قوله** او على انهم الذين انك صحت فاللام
 لتعرف الجنس المستعجل الحقيقة ثم ان الخبر الموقوف بلام الجنس قد يقصد به تارة حصره
 و البتة او اما حقيقة او ادعاء و نحو زيد الاليم اذا حصرت الامارة فيه او كان كالميل فيهما كما
 في زيد كل الاليم و قد يقصد به افران المبتدأ هو يعني ذلك الجنس متى به لان ذلك
 مفهوم معيار للمبتدأ من غير على احد الوجهين فهد انما هو الخبر الموقوف بلام الجنس على
 و لا شخ و لا بل الاعجاز كلام و تحقيق هذا المرام تلخصه ان الخبر الموقوف بلام قد يرد
 الكيفية انك زيد للناطق بل على انه كان انطلق لم يعلم انه نحن كان و قد يرد به
 و البتة او على انه لم يحصل لغيره هذا او على الكمال كقولك زيد الشجاع و قد يرد به ظهور
 لخاصة المبتدأ به كقولك و انك العبد على ظاهر التصاقه بالعبدية و قد يرد به ان
 يكون المثال عنده كما يكون في غير كقولك هو البطل الخامي فانك لا تريد به بعد او لا
 جنس و لا ظهور لخاصة بل يرد ان نقول صاحبك بل سمحت بالباطل الخامي و هل التصور
 ما هي فان كنت فتنته علما و حطت بكنهه خرافيك هذا ان و قد يرد به كقولك

[illegible]

تفتيح معجزة الخبير بالله

الحمد لله

منشی خورشید اللہ صاحب

97

فقد قدسوه اسد الجاني في كل مكان فقتلوا
لا زلنا ذرنا الى الابد في القيد وانا همس لان اسد
ملككم بكم في عتيد لاننا بكم في عتيد
ان هذا الى لاننا بكم في عتيد
بند الانكسار الى النصف فاقم

السنة السادسة

فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأ وبنت الكلام لصفة المؤمنين ثم عقيته بكلام آخر
 في صفة صمداء هم كان مثل تلك التي المنقولة فقلت قد علم ان الكلام المبني على عقيته المتقين سبيد الاستيفان
 وانه ينبغي على تقدير اسوال فذلك ادراج له في حكم المتقين وان كان مبتدأ في اللفظ فهو الحقيقة كما جازي

ص

وقد قولوا عليهم وجود الكتاب بعد شهادة المنة السبب بين القصص التي
 تعقيب اصحابها بالافزاد في حسن ان لم يكن معني للوطف بينهما التباين والوضوح والافزاد
 انما والوضوح فذل المقصود من الجملة الا وبيان ان الكتاب يتصف بعبارة الجمال والعدالة
 تقرير الكونه يفتي بالجمال فيه للشك حقيقة لكونه ذلك الكتاب الكائن في المحلة راجعة
 في الجملة الثانية بين انصاف الكفار بالاصار على ما هم عليه الكفر والضلال حيث لا يكون
 عليهم الا لك والافزاد اما الاستدراك والافزاد في طريق فذل طريق الاداء والاول
 ان حكم على الكتاب مع حذفه في اللفظ باجعل المتقون قيدا له في الثانية ان حكم على الكفار
 قصدا مع ذكرهم لفظا بالاصار الذي لا يتصور مع فلاح اصلا وصدرت اللفظ بكلمة ان اذا
 بالانقطاع والشرع في نوع او من الكلام لائق بما مسوقا ان لبيان حال الكتاب وهو
 انه هذا لظاهرة وليس هو لا ضد ادعاهم فاما على حدس الوطف بينهما لا يتقارن في وقت
 ان الثانية قد سيقف لبيان اصار الكفار وان وجود الكتاب وعدمه سواء عليهم
 واما كونه بحيث لا يكون لهم في مفهوم تبعا لا قصد او لو كان مقصودا لم يكن الوطف ايضا
 الانتفاء بصفة كماله بغيره ما سبق من تعظيم شأنه وعلا مكانه بخلاف عدم انتفاء
 قوله فهو في الحقيقة كما جازي عليه بانه وان كان ضرورة كلام مستقل منقطع عما قبله
 حيث جعل مبتدأ اللفظ واخره عطف بالوكس من يتطبه ارتباطا معنويا صار به متصلا بما
 اتصال المتابع بمبنيهما كما يصح الوطف على لغة كونه موصولا اما صفة مجردة او مقصودا
 منصوبا او مرفوعا لم يصح انصافه كونه منقطعاً واما قال كذا جازي عليه
 على الفرق بين المتشابه والمفرد فان المفرد وان لم يكن جاريا على سببه ضرورة

الوجار

وهذا الذي بينه ما هو في الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
 بانها الحقيقة كما هو في الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة
 على اصحابها ما دعا الى ان يكون في الحقيقة على ما هو عليه في الحقيقة

المبني
 فهو جار على حقيقة انه هو مسوق لاثبات مفهومه للمنوع الذي قطع عن احواله بخلاف
 الذي سبق الحكم عليه بالبدعي الفلاح وانما يفهم ثبوت المتقين ضمنيا فهو كما جازي الاتصال
 وعدم الاستقلال في ذلك لا ينبغي على السؤال المتجه على ما نشأ منه فهو من مستبقيات فاذ لم
 لثبات انهم للمتقين لان يوطف عليهم ان الذين كفروا لم يصح ذلك كما يكون في الوجود
 يرو عليه الوجه الاخير وهو ان يجعل الذين يؤمنون مبتدأ في خبره او ليكن مبتدأ في خبره فانهما في جملة
 وصف المؤمنين جازات موطوفة على ما تقدم من ان يوطف عليها جملة وصف الكفار
 والآيات اللاحقة قد تروى في جرح كاحاط به عليك فلم تفت اليه وتبني الكلام على الوجه
 عنده وربما يستدل بهذا البناء على عطفه وايضا قد عرفت ان هذه الجملة محمولة على بعض
 وان معانها على حقاها نينا وصف الكتاب بالكمال ذلك جاز عطفها على ما
 جرح الظاهر في جملة ان الذين كفروا لا دخل لنا في ذلك وقد زعم بعضهم ان خلاصة الكلام
 المذكور في الكتاب ان الذين يؤمنون بالغيب الساقية استيناف وقع جوابا عن سؤال
 قوله ان الذين كفروا لا يصح ان يكون جوابا عن ذلك السؤال فاستنع الوطف في ذلك
 وروى عليه ما ينع كونه مغيرا الكلام المقصود فيسقط فانه اذا قيل ما بال المتقين
 يكون في الكتاب على الهم دون من عدلهم حسن ثباتا ان ليق لان الموضوعات
 الصفات جها وبذلك الكفار المصير من لا يتفقون به في كونهم وجوده وعدمه
 هذا المعطوف موكلا لا انصافهم بالتميز عن غيرهم وتوهم جماعة ان ترك الوطف في
 الآية لانه استيناف او كانه قيل ثانيا ما بال غيرهم لم يفتدوا به فاجيب بانهم لا هم
 وزوال اسعادهم لم يجمع فيهم دعوة الكتاب الى ايمان الرب سبحانه لا بعد ما تقدم ان ذلك

يخرج في الوطف نجوا
 جازي في ادراكه
 صمد

والتعريف الذي كونه يجوز ان يكون للعهد وان يراد به ما ياتي به كالميثاق
والولي ليس الميثاق وان كان يكون للميثاق متناولا كما في قوله انصبي لارعى
بعده وغيرهم وذلك على ما سألوه للمعبرين بالحدوث عنهم بسواه الا انذار وتركة عليهم في

الاشياء المختصة بالحق فيمنع من هذا السؤال وجهه وتخييل اخره ان ترك لغيره اتصال
وهو فاسد لا لان منعه من ان يكون كونه الكسب كالكسب العداية **قوله** يجوز ان يكون
للعهد وذلك لان تعريفه الذي وصار فيه من بين الموصولات كونه تعريفه في العهد
تارة ولا يجوز ان يكون سوا جعلت المعرف بالعلم كما ذهب شاذلة اولا كما علمه المحققون والوجه
والعهد ان هؤلاء اعلام الكسب والمشتهر به فيهم لذلك كالمعبرين في الازمان فاذا كان
التعريف لهم واذا جعل في كسب الكسب والالان الاخبار عنهم بما يدعي الامار او العيان او العلم
فقط فيكون اللفظ عاما مقصودا على بعض افراده بقرينة الخبر فان قيل كيف جعل على هذا
مع انه لم يذكر ان الجمع الى بلام ليس للاستمرار في قولهم فاذا اطلقتم التساوي
والاعمال والاصول في النساء وكسبه اسم لان من الناس من يترك خبره في كل وقت
بعضهم في جاز ان يراد بالنساء هذا وقد قيل لغيره ان علم ان طلق على بعض من
الرجال من من المقتضى بالحيض وقال في قوله تعالى والمطلقات تبرأ من
نفسه فزاد ان اللفظ مطلق في تساوي الخبر صالح ككلمة بعضه في انصاح
نوعه في ان الاقرار كالكسب ككسبه فلا يوافق صلوه للعموم بل هو مقرر في محله
المراد بالاصول ما خالف هذا ان هذا الصالح للعموم في نفسه في بعض
بوسطة القرينة ويرد عليه ان الطويل للمساواة بلا طائل وزعم بعضهم ان الحار
عنده هو ان مثل هذا الجمع للعموم وانما يكونه للاطلاق في شيء ذكره وبعضهم في هذا
الكتاب وفيه انصاف لما قلناه من انفسه على عدم العموم وانما في تفسير الجمع للمعبرين بالالان
بالاستغراق فذلك شهادة منها بمنزلة المقام ولا معارضة للمقام ههنا فالصحيح انه

كما ان

وسواء هم من الاستواء وصف به كما يحذف بالمصدر ومنه قوله تعالى لعلكم تتقون
وارتفاعه على ان خبر لان وانه انذارهم ام لم تنذرهم في موضع المرتفع به على الفاعلية كما في قوله
كما تقول ان زيدا خشن اخوه وان لم يكن له او كونه انذارهم ام لم تنذرهم في موضع الابداء وسواء خبر مقدم
عده واجملة خبر لان فان قلت الفعل خبر لا خبر عنه فكيف صح الاخبار عنه فهذا الكلام قلت هو من جنس الكلام المجرى

كأن الذين كونه مطلقا وتساوي الخبر على ما يحذف لان يراد به بعضه كونه الخبر
على تعقيد فقوله تساوي الخبر على ما يحذف لان يراد به بعضه كونه الخبر
اللفظ وحده واذا اقرت القرينة دل على تساوي الخبر لا بد من فقط
لا يجوز ان لا يمتنع **قوله** كما يحذف بالمصدر راي كما جرى للمصدر على التعقيد كما في قوله
على ان يحذف بالمصدر راي كونه وصف له معنى اياها كونه خبرا كونه خبرا وسواء خبرا
باجز المشهور والنصب وانما في خبره كانه خبرا فان ساء ههنا في موضع متساويا خبرا
عما قبله وسواء ما بعده كايستعمل في فعله فيجب توجيده وانما خبرا عما بعده كونه خبرا
تثنية طرقة المصدرية وكما في قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا لعلهم
يؤمنون الوجه الثاني انه اسم غير صفة فالله ان لا يعمل ايضا المقصود من الوصف بالمصدر
المبالغة في شأن محالها كانه صارت على ما قام بها من قول زيدا عدل ان عدل
كانه بحسنه واذا اولت من اسم الفاعل كونه متشابهات ذلك المقصود كونه خبرا
على حذف المضاف **قوله** الفعل خبر لا خبر كانه خبرا فان ساء ههنا في موضع متساويا خبرا
الحال على الفاعلية او على الابداء مع تقدم الخبر توجبه عليه سؤلة الاول ان الفعل
كيف وقع خبر عنه وسؤلة الثانية ان ما ذكره يبطل المصدر الاتهام الثالث
ان النكرة وام هو عنوان المصدر الامم وما سئل عنه سواء كان كونه مستند فصح
بالسؤال الاول اجاب عنه وعقبة ما هو جواب الثاني **قوله** فكيف مع الاخبار
اي من الفعل قيل لا خبر عنه ههنا الجملة لا الفعل وحده فقد جعل الفعل على علم
فعلا وهو شايع في عباراتهم ولا حاشية له ذلك لان الاخبار في خبره فاعلم خبر الفعل

الحكم

الكلام وذل كونهما **الاصد** الامرين لائق فاعلم ما ذكرتم يقول المنزه ان المستويين سواء
 تكرار **جاء** الالف فنفعل على المنزه المستويين وصحة الوقوع مستويان وعدم النفع كونه
 ان يأتين الكلمتين تولا على الاستفهام سواء الامرين في العلم بالوقوع وبوجه انهم فقلنا
 مجرد استواءهما وصحة الوقوع في غير فهمنا واعتبار علم واخبر عنها بسواء على انه مقيد بعدم
 او بما ذكر كراهه **ما** نيات **المقام** **قوله** ومن الاستواء اراد به ان هذا هوها **ما** في هذا المقام
 للاستواء فيصير الحكم تحديدها لان الاستواء في العلم المستقيم مقصود منها ههنا كيف وما بعد التوجيه
 يقول كلام المستقيم وقيل اراد به ان الاستواء الذي ذكره هو استواءهما في العلم المستقيم
 استواءهما الاستفهام او ههنا قد ذهب استفهام وبقوا استواء في العلم وهذا القول الحققة
 واليقين يقوم في الاستواء منسلي عنها من الاستفهام لاقضائه ان يكون المراد
 هو الاستواء الذي كان الاستفهام والام لا يكبح بغيره ان مجرد الاستفهام فالتفاهد بينهما هو الاستواء
 في العلم المستقيم والمستفهام سواء هو الاستواء في ما يمت له الكلام كانه قيل المستويان في علمك
 مستويان وعدم الجد وهذا ما نقل عن المصنف ان معناه ما ذكره من علمك مستويان
 مستويان عدم التاثير كانه **قوله** انذرهم ام ففيل له ذلك **قوله** المستويان في العلم المستقيم
 هناك سواء لا يحد راقع هذا الكلام عقيبته فالبه الاستواء وعلما ذلك المستقيم وحكي
 بعض المحققين على ان الفعلين مع الحرفين وتأويل اسمين بينهما والوطف لا
 ما بعد كلمتين الاستفهام وشيخو كذا قلت ام ففيل متساويان في العلم المستقيم فاذكر
 على اتممت ام ففيل نقد فتمت مع ما بعد هما مقام المستويين وهما في ذلك ففيل
 اتم فلفظ النداء مقام الخصاص فعلى هذا يكون الواقع موقع الفاعل ان المستويين في العلم

انما نقول ان مقتضى الحق ان لا يكون له

وقد انذرتم بتحقيق التمرين في

تفصيل

مع الوفاة ثم خالف سواء في خبره وحذوف تقديره الامر سواء على ان يكون الامر
بقوله تمت ام قدمت هذا ان الفعل في منزلة شرط والجملة الاسمية السابقة اليه على
ان تمت او قدمت فالامر سواء على الامر ان كان المذكر في منزلة تقدير المستقبل
ذاك لا تضمنه من الشرط والملك استحقاقا على ما حكمه في الجملة ان يقع بعد
والا قوله سواء عليهم ان عذبهم ام يعفوهم ام انهم صانعون فلنقدم الفعلية والامر بخروج
موقع كضاح بعد ما و ذلك لان افادة الامر على الاستقبال ادل على افادة من الشرطية
وتؤيده ما جاء في التفسير من هذا التفسير على معنى ما في قوله اما افادت النمرة فائدة
ان الشرطية لان كلمة ان عمل في الكلام مرفوع ومفعول الوقوع وكذلك في استقام
لم ينقص حصوله فجاز فيهما مقامها مجردة عن من الاستفهام وكذا ام وبت عن معناه
بمعنى ولا يملك شيئا فافادة احد ان قيل في ان سواء سادس الشرط لا يلزم
قدوم من سواء على تمت ام قدمت ولا ابا تمت ام قدمت احد في الحقيقة ولا ابا خيرا
للمستدرك في الخبر تمت او قدمت فلا ابا بها وكذا في شك في قوله سياتي عندي
ان يروا ان في قوله فليس في على ان لم يمت وانما تضمنه تعالى النمرة واما في الخبر
بما بعد سواء ولا ابا وما جرى مجرى ما لان المراد التسوية في الشرط بين ام لم يمت
فيما يقع موقع اخر ان عمل على من سواء فضا وحق النسبة ولهذا اوجب الشرط
ولا يصح لا ابا اقام زيد وما خاره هذا الفاضل في جملة الشرطية خبر ان واطن
الذين كفروا ان انذرتم ام انذرتم فيها سواء عليهم **قوله** يعلم غير معين صريح
الي في نسخة المصنف اي يعلم لا يفيد التبيين فيكون الامر مستويا في العلم بها و

المستفهم

آية الله في الدنيا والآخرة
المستفهم في قوله
المستفهم في قوله

هذا هو المستفهم في قوله
المستفهم في قوله
المستفهم في قوله

والنقص في امر واكثر وتخصيص الثانية بالي وبتوسط الف فيهما محققين وبتوسطها والثانية بالي وكذا في حرف استفهام
وكذا في قوله والامر على الساكنة قبله كما في قوله قد افعل فان قلت ما تقول فيمنه ثلث الثانية الف قلت هو الاخر في قوله
الافعل على جميع الساكنات على فريدة وحده ان يكون الاول حرف لين والثاني حرفا قد كما في قوله الضالين وخروجه في قوله انما
لان طريق تحقيق النمرة المتحركة المفتوح ما قبلها ان يخرج بالي بالي واما القلب في النمرة الساكنة المفتوح ما قبلها النمرة في الالف
التخفيف في عفات اسم بالي عن الف فان قلت ما
موقع لا يؤمنون قلت اما ان يكون في جملة مركبة
للجملة قبلها او خزانة والجملة قبلها اعراض

المستفهم طالب التبيين احدهما **قوله** والتخفيف اعرب على الفصح وخالفه في قوله
وهو جملة مرفوعة بالي المعطوف على المعطوف **قوله** وكذا في حرف استفهام هذه القوة
بوجه من الشواذ والباقي من السجادة واما جعل الحذف فيمنه الاستفهام كمنه خبر
كما في بيت الكتاب سبع وعشرين الجرام ثمان وكون حذف النمرة الافعال في الماضي
والظان الضمير قوله والامر على الساكنة راجع احرف الاستفهام الى حذف فكل من القوة في
اليم والنمرة معا وهي كونهما غير مرفوعة عن احد مخالفة للقياس بوجه الشك في ذلك
الضمير المحذوف في حرف الاستفهام فتكون القراءة عليهم نذرتم بفتح الهمزة وكون النمرة بلا
صلاء وليد له قوله كما في قوله **قوله** هو لاجل حرف من كلام العرب وجاز في غير ذلك
بان في قوله الف السبع الالف مقدار ازيد على المعاد ليكون ذلك فاصلا بين الساكنين
كما ذكر في رواية فيكون اليا وصالا بين الثمان المتحرك قبل الف على الشدة كما في قول
حسن سالت هذيل سول استشيت وقول الفروق فافزازه لا يملك المرفوع والشاذ
ايضاحا عن كلامهم ان هذه القراءة من قبيل الاداء ورواية المصنفين في ورش
والا فليدروا ومنه عن التفسيرين بالي كما هو القياس فلا يكون الطول فيها طويلا
بوجه السجادة على ان المقام لا يملك ذلك **قوله** جملة مؤكدة على لا يؤمنون نكرة
وبما لا يسوء او عدا الاجداد او من ان جعل خبر او ما قبله امر هنا لان ما قبله قوي
اظهر منه فافادة ما سبق له الكلام في ان يكون في جملة فانه لا حرفة في نسخة
جعل لا يؤمنون خبر كان له في الاصل اذا جعل سياتي للجملة قبله ان او حرف التواني
اذ كان ما قبله جملة وان قدر انه اسم فاعل مع فاعله تعالى ان يكون لا يؤمنون تارة او تارة
جوز ان يكون خبر كان له في الاصل اذا جعل سياتي للجملة قبله ان او حرف التواني

هذا هو المستفهم في قوله
المستفهم في قوله
المستفهم في قوله

حده فوائده ما ذكره وان كنت داريا
وقبله بدامنا معصية من حجت
وكلف خضيب ريت بيان

ما خفف في قوله
ما خفف في قوله

ما خفف في قوله
ما خفف في قوله

حتم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة الختم والكم اخوان لا يراهم الا بالبرهان لا بالحواس لا بالقلوب لا بالاعين
ولا يطعم عليه الغشاوة الوفاة في غشاوة اذا غطاه وهذا البصير لا يراهم الا بالبرهان لا بالحواس لا بالقلوب لا بالاعين
والاسماء الغشائية لا يراهم الا بالبرهان لا بالحواس لا بالقلوب لا بالاعين
فالكل يظن ان الحق لا ينفذ فيها ولا يخلص احدا من قبيل اعرضهم عنه واستكبرهم عن قبوله اعتقاده واسماعهم لانها تخبى وتنبو عن الانفاذ
المدون في سماء كانهما مستور فيهما باختم في

لمحسنة لان الامر من عند لا يكون الاجلة لا لكل لها **قوله** اخبرني اني شارب كان في
والام وتناسب بين المعنى كما يتبين بقوله لان الاستيثاق في وقت زوال السوال
اندرج الاعلى في حكم الختم كما يصح به ويؤيده وفوقه لا ختم ولا غشائية في الحقيقة
نوع الختم اصحاب الظن وادابها الجواز ما يكونه علاقة المثبتة لما يتناول الكل
ذلك في محرم من النوعين كما يقتضيه ظاهر عبارته وبإشارة الجواز المنبثق على الجبابة
في شيفر دمج وباتبعين من الجواز على ان شيفر منعة من مودة بعينه مثلهما
ويجوز ان يكونا واما هذا المذهب كان لما عجز في انشاء وجهه لانه لا يفسر منها على تفاد
يجوز باعتبار هذا الجواز المتعلق بمجرىها في بادية على العالم كونها حقيقة او مجازا كما
في ضوء فظان الجواز المتعلق بالشبهة عند المصنف المبدع في القسوس كما ذكر في الاضاح
ويؤيد كلام شيخ عبد القاهر وكثير من القدماء في ذكر هذا الكتاب الفرق بينهما
قال في قوله اعصموا اكمل اني جميعا يجوز ان يكون تمثيلا وان يكون استعارة **قوله** جعل السموات
التمثيل في قوله نوحا من الاستعارة الى اديها الجواز الذي يتبين على المثبتة
عن النسخ الا في بيان استعارة تمثيلا ولا شئ في الاصطلاح كما في التبيين عليها كمالا
والفارقا خلافا **قوله** اما الاستعارة فان يكونا مذكورة في الاستعارة ان لفظ الختم
منه ختم على نحو الاشارة لا على بانية في القلب والسمع لانه من ظهور الحق اليها كما يمنع
نقش الختم في الظهور في نفوذ ما هو بعد الانصباب فيكون استعارة محسوس
لمعقول كما منع على هو الامتثال على ما في شانه وحقه ان يقبل في شئ من
المستغنى عنه الا في ختم استعارة نصريكية تبينه وقوله في قبل اعرضهم واستكبرهم

اشارة

والابصار لهم لانها لا تجعل آيات الله المعروضة ولا لا يراهم الا بالبرهان لا بالحواس لا بالقلوب لا بالاعين
وجعل جليلها وياك الادراك اما التمثيل فان مثل حيث لم يتفقوا بها والافاض الدينية التي خلقها وخلقت
اجلها بشيا وخرت حجاز بينها وبين الانفاذ بها باختم والتفطية في

102

اشارة الى البنية الى دنة القلب الخفية من ان ينفذ فيها الحق فيخلص احدا من قبيل اعرضهم عنه واستكبرهم عن قبوله
والاشارة الى قولها لا تخبى وتنبو في ايات البصير لان الجواز المنبثق على الجبابة
الذكر انهم لا يراهم الا بالبرهان لا بالحواس لا بالقلوب لا بالاعين
الاشارة الى تضمينه هذه الاستعارة في القيد والاسماء بالاولى المكنية بالاشارة الى
الافتقار ابتداء فظان توهم في الفتور والاعمال في الاستعارة بالكنية والاشارة الى
رواية في مثال هذه الصورة المكنية كما في السكك كما لا يخفى على من يراهم الا بالبرهان لا بالحواس لا بالقلوب لا بالاعين
يجوز قلوبهم وسماعهم كانهما مستور فيهما من ان ينفذ فيها الحق فيخلص احدا من قبيل اعرضهم عنه واستكبرهم عن قبوله
اليه الوهم لا ينفذ فيها الحق فيخلص احدا من قبيل اعرضهم عنه واستكبرهم عن قبوله
لا يشبهها بالباطل وان لفظ الغشاوة استعمل في معناه الا في حاله والابصار في نفوذهم جليلها
آيات ودلائل في استعارة مصرح بها صليحة في محسوس في الجوامع مذكورة في السكك
كونها استعارة مكنية بطلانها في الامور الحكم بان الختم والتفطية في الجوامع مذكورة في السكك
قرره التمثيل في حاله قلوبهم وسماعهم والابصار في النفوذ في البنية الحادثة فيها المكنية
بما لا يرضى العينية الى خلق هذه الالات لاجلها كالاشياء مفعلة لخلقها
بما مضى في محسنة مع المنوع في الختم والتفطية في سيقا لئلا يلفظ الله الى محسنة
فيكون كل واحد من طرز التسمية عدة امور واجامع عدم تنفعا بما اعد له بسبب
مكة فانه كالماء الا وهو امر عقلا منزه عن تلك القدة فيكون الاستعارة تمثيلا وليس
الى الخاتم والمنفرد في ما في الحقيقة الفعلية والاسمية في هذا التمثيل كما لا يخفى في ذلك
ارادتهم صلا وتوفوا في قول الله في قوله في قبل اعرضهم واستكبرهم

علا ما تقدم

103

على ما تقدم من قاعدة الاقول الى اذا كان العلم مستقارا لا صدر اليه الحادثة او غشيل الى
 عليها كغير سواه الله تعالى اذ لم يزل منه على التقدير ان يكون سبحانه مانعا قبل الحق فيم
 من الصور التي يتم الاسماء وكلها فيخرج من صدره عنه بدليل هو انه كان ولا يصح
 القبح عالم بقية ونوعه عنه فيمنع الصدور عنه لاخر وجه قدرته وبدايل سلبية لنطق
 فان نظرنا علمه لا لايقع فيمنع القبح كل علم من المعلوم انه اذ لم يكن امر الفتي ولم يكن فاعلا
 صلا واما على قاعدة اهل الحق فلا يخرج بالسبب على الالفاظ كلها بالتفصيل على سواء
 يتصور ان العلم لان العلم منه وبه والله فلا يتصور في الاشياء كجانب او انما هو فيهم
 والعلوم ونظائرهما في العلم باعتبار سببها وما فيها من لا باعتبار احوالها وبالله اياها
 كما حقق في كتب الكلامية **قوله** القصد المصنف العلوي حاجب السؤال المذكور باجوبة
 الاول ان الله تعالى كما في علم فوط علمه هذه الصفة التي هي السلبية الحادثة الحادثة ونها
 في قلوبهم وسماهم فان كما لذلك سلكهم كونهما مخلوقة سدح صاورة عنه قدره اللازم
 وينقل من المعلوم الذي هو المقصود فيصدق به الاتراهم يقولون فدان محمول على كل اول
 يعونيه بتحقيق خلقه عليه بل بانه وعلمه فيه وكالمعلم على ارادة الحقيقة وتساو في العلم
 على انه حبيب الله تعالى مجازا متصرفا في الكناية ففقد ذكر في قوله تعالى ولا ينظر اليهم احد
 فيمنع يجوز علمه الكناية ثم جاء فيمنع لا يجوز علمه النظر مجردا عن الجسماء مجازا في العلم
 كناية عنه فيمنع يجوز علمه النظر فطوره هناك اذا لم يكن العلم الصالح كناية واذ
 لم يكن كان مجازا امتيا على تلك الكناية وحيث يجوز اطلاق الكناية علمه الله نظر الا
 فذلك كان كناية ومن ثم انقلب مجازا التعابير الاعتبارية من حيث تراه حيل اليد

وعلمنا وسورة المائدة مجازين عن الجود والمجد وجعلها طرية الكليات كالقول على الله فلا منافاة
 بين قوله لا حاجة زودها ما قيل ان قد يشترط الكمية كما في الخبر لا شئ طردوا شئ
 من تفصيل ذلك وقد سبق لبعض الاولاد ما هم قوله بانها كالخبر عليها وقوله كان مستوفى منها
 ان يشترط الاستواء المذكورة هو المسمى للمفعول الميزان على ذلك في المثل عدم القوة
 التي في القلوب والسماع لا احدى اليه المانعة فيها واداه طلاله اذا استوعب المصدر المفعول
 شئ منه فمضى له كما يشي منه المصدر الميزان على فعل بي له فكان بمنزلة ان يفتح على اعيانهم
 وعلى سمعهم وايضا كونه الشئ نحو ما عليه سلكهم لعدم القوة فيه سلكا ما ظاهر المكونة فيه
 عليه باب المجاز المرسل وجعل في قيل الاستواء قسيف نو قد يشترط كونه القليل قد استوعب
 يسهل طرفة من ان يغذ فيه التي تكون التزخمرة على تنقيح المقام من الشئ به الدالة انما
 بالانقش الحاصل الحسام واليئة المانعة الحادثة في القلوب والاسماع من حيث ان كلاتهما
 مانعة من القوة وحي جاز ان يشبه احدث هذه اليئة باحدث ذلك النفس ومنزلة الفعل
 للفاعل وان يشبه كونه القليل بانه هذه اليئة يكون الشئ محذوفه ذلك النفس ومنزلة الفعل
 للمفعول انما عدم القوة فتوزن به وجهه لاشبهه بامثله المقصود الصفة التي يشبه بالاسناد
 الى الله تعالى عبادات قدما ولكنها هو هذه اليئة الحادثة والقول لا احدثا ولا كونه محذوفه
 قد تيقنوا استحقاقها قوله على اصاب غم شدة ولا يكون من العافلين **قوله**
 ما خيل اليك ان قد يمنع من قبول الحي والتوصل اليه نزع الآية مسوقة كاستحقاق
 واستحقاقه العذر العظيم فلما خيل لذلك الخيل الواب التي تغير العذر وهو ان لكل الخيل على
 الاستواء ولا الخيل المذكور بل على تمثيل او يكون وهما ثانيا في الآية وهو ان شئ حال اعيانهم

[illegible][illegible]

الحسين

105

باب القدرين بالكلية
لا نفد القدر وعط القدرين

والجمل

اللطيف فاختار اللطيف عنده فقبل القطة
او ترك المعصية وان كان ذلك لا يقدر له
اللطيف المحصل من الامور وفيها
والا فلهذا اللطيف الموصوف
عند

[illegible]

106

۱۰۰

فأثره على القوة فيكون ليس مثلاً على وزن عقل إذ يعرف به الأصل من الزيادة كيفية التفسير من
 أصل المثال **قوله** وهو أي من اسماء الجمع كقولهم الراد اسم جمع وبكسر ج راض على
 ثم وهي التي تميز ولد الضان وقد يفيد ما في الجمع جواً بالنظر إلى المعنى أو أن القوة تميز
 الكثرة للدلالة على القوة كما بدلت لك في الفصحى في سكارى وغيره **قوله** وأما
 دفع ما يتوهم من أن ناساً ما أخذوا من الكسوف أو الحركة بدليل صغيرة فيكون أن نوبساً
 جعل مصغراً فلا شبهة في كونه على خلاف كبيره وإن جعل مصغراً فقد قيل مع كونه
 خلافاً له على خلاف أصل كبيره إذ لو كان على وفقه لقليل ليس بشديد البياض فلا ينافي
 في المصغرين أن ما حذف منه شيء أن يبقى على ما يأتى من مثال المصغرين إذ أصله قوي
 وماروناً من حيث أبو برزخ فظن أنه كونه على قياس كبيره على خلاف لفظ الذي هو
 وقيل ليست المحلقة في عدم الرد للصحة بناءً على التفسير في قلبه أو لأنها مألوفة حقيقة أو
 تعدل اللفظ إليها إذا كانت ثانية زائدة أو صليته منقلبة عن الواو ورواها ثانية
 وقيلها داو أو لا تجمع أي أن فلما حلقه وتسمى من تصغير نساء وقيل تسمى
 كيجين وروي تصغير بصل وقيل جليل فكل واحد منهما محال لفظاً وكبيره وادان
 جازم لفظاً ما كان محالفة الكبيره مائة لويس أو بالجواز هكذا قيل في
 من على لفظه المصغر كبيره إلا كونه على خلاف قياسي فلا أولوية لهذه اللمنة من حيث
 المحلقة فيها مع الكبيره في أوله مع أصله كما أحاط به على **قوله** ولام التفسير فيه
 أي الناس للجنس فإن قيل لا يثبت والاختار باج من يقول كذا وكذا من الناس حيث
 التسمية على الصفات المذكورة من الناسانية فينبغي أن يحمل كونه المنصوباً على
 الناس

والأدلة إلى الذين كانوا اذكروهم كأنه قيل هو لا يقره الله تعالى يقول لهم عبد الله من أنبي وحيه من كان في حالهم صحاح التفسير
على النفاق في نظير موقع القدم في قولك أنت بني فلان فلم يقره ولا القوم لييام ومنه ومنه يقول هو صوتي كأنه قيل
ومن الناس من يقول كذا كقولهم المؤمنين رجال أن جعلت الدم للحسن وإن جعلتها للعدو فوصوله كقوله ومنهم الذين
يؤذون النبي

الكس والتجيب ورد بان مثل هذا التركيب ثابته موضع لا يثبت فيها مثل هذا الاعتبار ولا يقطع
 الاخبار بان هذا الجمل لفظ متصرف بذكر القول ليعلم المؤمن حاله في كل وقت
 الجار والمجرور مبنية على نحو بعض النسخ او بعض نسخهم لفظ مذكور فيكون مضافا الى الفاعلة
 الاوصاف ولا استبعاد وقوع الطرف تأويل معناه ميتة ايرشد الى ذلك قول الخامس منهم
 ليوت لا ترام وبعضهم مما قسنت وضم جمل الخاطب حيث قال لفظ منهم بما هو ميتة او ميتة
 على لفظ بعضهم وقد وقع الطرف مع المبتدأ بتقدير الموصوف كقولهم في وقتنا ذلك
 وما من الاثم مقام معلوم فالقوم قدوة الموصوف في الطرف ثانيا وجمله ميتة والظن على
 خبره كونه محال على جميع متادونه ذلك واصلنا الاله مقام معلوم كقولهم في وقتنا ذلك
 الخ الكس يصل اليه كذا وكذا او غيره راجع اليه لم **قوله** والاشارة الى الذين كفروا
 على قدر كونه محولا على الخس ما اياه المصروف مطوقا بذكره في تبيين القسم الخبير وتذكيره
 لهم الاولين كانه قيل هو لا اله الا الله المصروف على الكفار الذين عرف حالهم القوم الذين سبوا
 في التسميم النفاق كيت كيت وما كان المقصود ههنا تذكرا بلفظ او اشارا الى ذلك بقوله
 ونظير موقعه الى موقع الكس موقع القوم وجميع موصوفه الخس موصوفه مع المهدد دعائيه
 والاشارة الى انما المتبنة فلان الخس لم يأت في موقعه فمما سبب ان يتوجه بعضه بالهوية
 موافق لما سبب توجيه بعضه معرفة واما الاموال فكانت الاموال كمالا لا يرد المؤمنين الخس في بعض
 بالهوية وادريه الخس جماعة معينة من المنافقين تتوجه بعضهم بالمهوية فيكون السرف في ذلك
 انك اذ قلت بهذا الجنس طائفة من شأنها كذا ان التقييد بالجنس في اختلاف ما

فان قلت كيف يحل في بعض اوقات ان يكون الحق في حق واحد
وكونه المافق في نوعي هذا الجنب مع البراءة الا في زيادة زاده على الكمال الجامع بينهما في الخلق والاداء
ليخرجهم من ان يكونوا بعض من الجنب فالاحسن انما شئت بخلاف ذلك فقلت بان بعضنا وبعض تلك المفاير
اما بانه بالنوعية ولا تباين الدخول في الجنبية فان قلت لم يخص بالذكر الايمان بانه والايمان باليوم الآخرة

اذ قلت من هذا الجنس الطائفة الفاعلة لا ان من من قوم وفهم في الجنب اولاً وان قلت
بطلان الذي فعله كان من اذنية زيادة في زيادة في كل من كل الحسن ان في فاعله لا ان من
كلم الا اذا كان في شدة تذكيره في قوله او جهيل وكلاما الا ان والاصل في كيف يحل
في اسئلة على جواز كونه اللام في الناس لله اي كيف يحل اهل التعميم على النفاق بعض
او تلك الكثرة المصير الذين وصفوا بالعلم على قلوبهم والمناصفون في الله وروى عنهم
على قلوبهم اي غيرهم في غيرهم فيما تقدم بالعلم لانهم الذين يحضوا الكفر ظاهر او باطن
كذلك على ذلك ثم شئنا والجواب ان الكفر في شئنا التعميم الاصل بالعلم والتوضيح
الوفاقي اي الماحضين المصير والمناصفين المصيرين معا وصيرهما جنسا واحدا
هو الكافر الذي لا يفرق بين كونه صلا كونه المناصفين منها او ان الماحضين بزيادة
على الكفر الاصل اي في ذلك لا يخرج عن ذلك الجنب الجامع بينهما والى ان المراد
بالذين كبروا على تقديركم المصيرين فينا فيندرج في المناصفين المصيرين
كما جاز ان شئنا بذكر الماحضين محمول على ان المناصفين كما اوردوا بذكر ما هو
في بيان حوالهم كل المقصود بالذات في ذلك الحكم المكتسب بيان حال الماحضين
على ان الماحضين هم المراد في هذا بما قرناه في جملهم بعض اولئك وتقام
قوله وثني بلا انكسار لاني فعلا هذا لا يكون المناصفين الذين لا يفرقون بين
واحكام هذه الآية لا تنفذ الايات كما في عدم دخول الماحضين الذي لا يفرق
فيما تقدم وعدم دخول صاحب الكبيرة في التقيين مع كونه من المؤمنين عند الموقر
من الاقسام

عرض

قلت خصصها بالذكر كشاف عن افرطهم في الجنب وتما ديم في الدعاة لان القدم كانوا يهودا وايمان اليهود باليسوع كان
لقوم غير ائمة وكذلك ايمانهم باليوم الآخرة لانهم يعتقدونه على خلاف صفة مكان قولهم ائمة بانه وباليوم الآخرة خصصها
وكفر اموها لان قولهم هذا الوعد عنهم لا يوجب النفاق وعقيدتهم فيكون لا ايمان فاذا قالوا على وجه النفاق صدقة للمسلمين
وسند اؤنهم واروهم انهم مسلمون في السماك الحقيقة كان جنبا الى الجنب وكذا الكفر ايضا ففقد او هو في هذا المقال انما اختاروا
الايمان من جانبية التمسك في قطره وحكموا
بالولاية اؤنهم وفي غير الباء انهم ادعوا كل واحد
من الايمان على صفة الصحة والاحكام
فان قلت كيف قوله وما هم بمؤمنين
قولهم بانه باليوم الآخرة كلف

من الاقسام الثلاثة للمكلفين رؤساء ما وعملوا منهم في قول السؤال بان من المناصفين
يخلص الايمان بالعلم على بعض الكثرة الذين ختم على قلوبهم وجاب بان الكافر جنس
يندرج فيه النوع تمايزه بخصوصية اذا كان الدائم في العلم كان شهادة اذ انك
تطال المصير الذين لا اخبار بالاولاد انهم لم اذ في فقط ولا الجنس الذين كبروا
ظاهر او باطنهم قلوا والاولى بان كل المناصفين ايضا المصيرين في الايات من الشدة
والحكم بالعلم والكم والعلم في المصيرين ما بانهم اهل التعميم على النفاق فيما شئنا
اي الطبع فم بعض الكثرة المحتوم على قلوبهم ودر شئنا انهم الصلابة بالذي يوقف على
تكنهم من كسب الفطرة ولا ينافي العلم بالباطن بقصيرهم ففقد انه لا يوفق لغير الكفر
وكلامهم وادما جوا ببيان كلام المهدود والمهدود انما يكون بشارة اما اذ في
نظم الكلام لا ما عليه وغيره واما دعواه عدم الموقفة فلما انشأنا ان الكفر المذكور
لغير المناصفين الكفر الذي علمه عماد على ما علمهم **قوله** قلت خصصها
بالذكر كشاف هذه كسنة متعلقة بكلماتهم اي على كلامهم على ما قالوه وكشف ذلك
افراطهم والدعاة الفسق والفساد من دعوى الكفر دعوى الى كثر ديانة في ذلك
فقط ففقدنا **قوله** كانوا يهودا اي يهوديان في يهودي ويهودي في يهودي
ولما يهودا في قولهم في كلامهم من القبيلة ومنه الى قال شئنا في يهودا
جيراننا صحتي ما قلت يهودهم **قوله** وكفر اموها اي اذ جهل كل قوم قوما
موجه اليها **قوله** وايضا فقد او هو اي فاذا قالوا ذلك وخصصوا بها بالذكر فقد
او هو انهم منوا بالبعد والمعاد على ما شئنا ونسب في الايمان كله وهذه كسنة متعلقة

من الاقسام الثلاثة للمكلفين رؤساء ما وعملوا منهم في قول السؤال بان من المناصفين
يخلص الايمان بالعلم على بعض الكثرة الذين ختم على قلوبهم وجاب بان الكافر جنس
يندرج فيه النوع تمايزه بخصوصية اذا كان الدائم في العلم كان شهادة اذ انك
تطال المصير الذين لا اخبار بالاولاد انهم لم اذ في فقط ولا الجنس الذين كبروا
ظاهر او باطنهم قلوا والاولى بان كل المناصفين ايضا المصيرين في الايات من الشدة
والحكم بالعلم والكم والعلم في المصيرين ما بانهم اهل التعميم على النفاق فيما شئنا
اي الطبع فم بعض الكثرة المحتوم على قلوبهم ودر شئنا انهم الصلابة بالذي يوقف على
تكنهم من كسب الفطرة ولا ينافي العلم بالباطن بقصيرهم ففقد انه لا يوفق لغير الكفر
وكلامهم وادما جوا ببيان كلام المهدود والمهدود انما يكون بشارة اما اذ في
نظم الكلام لا ما عليه وغيره واما دعواه عدم الموقفة فلما انشأنا ان الكفر المذكور
لغير المناصفين الكفر الذي علمه عماد على ما علمهم **قوله** قلت خصصها
بالذكر كشاف هذه كسنة متعلقة بكلماتهم اي على كلامهم على ما قالوه وكشف ذلك
افراطهم والدعاة الفسق والفساد من دعوى الكفر دعوى الى كثر ديانة في ذلك
فقط ففقدنا **قوله** كانوا يهودا اي يهوديان في يهودي ويهودي في يهودي
ولما يهودا في قولهم في كلامهم من القبيلة ومنه الى قال شئنا في يهودا
جيراننا صحتي ما قلت يهودهم **قوله** وكفر اموها اي اذ جهل كل قوم قوما
موجه اليها **قوله** وايضا فقد او هو اي فاذا قالوا ذلك وخصصوا بها بالذكر فقد
او هو انهم منوا بالبعد والمعاد على ما شئنا ونسب في الايمان كله وهذه كسنة متعلقة

الادعاء بانهم الفاسقون والفساد من دعوى الكفر دعوى الى كثر ديانة في ذلك
فقط ففقدنا **قوله** كانوا يهودا اي يهوديان في يهودي ويهودي في يهودي
ولما يهودا في قولهم في كلامهم من القبيلة ومنه الى قال شئنا في يهودا
جيراننا صحتي ما قلت يهودهم **قوله** وكفر اموها اي اذ جهل كل قوم قوما
موجه اليها **قوله** وايضا فقد او هو اي فاذا قالوا ذلك وخصصوا بها بالذكر فقد
او هو انهم منوا بالبعد والمعاد على ما شئنا ونسب في الايمان كله وهذه كسنة متعلقة

في علم شوقهم من الدائمة الى غير ذلك

[illegible][illegible]

بسم الميسير
المفتحة في الكفاية

الاول

الحوزة المطبعة الطبع
والطبع في دار الكتب الخزان

[illegible]

فكان من جوابهم ان سئلوا عن اسمي بهم السقف و جعلوا هم اسمي بهم السقف من اجل انهم
 كانوا في جوابهم **قوله** ان سئلوا عن اسمي بهم السقف و جعلوا هم اسمي بهم السقف من اجل انهم
 حذوا ولا انظر في اسمي بهم السقف و جعلوا هم اسمي بهم السقف من اجل انهم
 الجملة الفعلية التي فاعلها ضمير تبارك والجزء الاول من الجملة كانت رك الفعل عدم صحة الامة
 لانه خبر الاسم والجزء الثاني الذي يتبعه هو الفعل المفعول به اذا كان مفعول عنه مجرد
 على ما كان له من الاسم مفعول عنه بلفظه و قد قام زيد وهذا الذي خرج منه اسم الفعل
 لفظ الفعل الجملة كانت قبله واذا قيل لهذا القول وهذا الكلام و حقيقة ما مر ان الالفاظ سواء
 ممكنة او ممكنة مفردة او مركبة مت وية الاقدم و هي اسماء الفعيا سواء كانت مجردة
 ملاحظة معانيها كما في قولك الضرب ضربت من ثلثة احواف او ما خذت معها كما في قولك لا تفقدوا
 اذ ان السيف لفظها باعتبار الدلالة على الفاعل و هي الصيغة باعتبار ان الالفاظ اذا ذكرت و اريد بها
 نفسها اختار اسمها كما هو اسمها لان اللفظ لا يميز اسمها بالاجزاء لفظه و كذلك الجملة التي صارت خبرا
 باعتبار الالفاظ نفسها كما في قولك زيد قائم من كذا لفظي او ملاحظة من ما كما عرفت فان
 قد صرحوا بان المستدرك لا يكون الا اسمي قلت ذلك لانهم اعتبروا وضع الالفاظ بازاء المعاني استيفاد
 و التراكيب في احوال الالفاظ و كذلك التراكيب لاجل ان التراكيب ما قبل توفيقه بالمقاييس لفظا
 ضرر بالوضع لونها صا و فعل فتي على ما به اذ كان عملا و ذلك لانه ليس به خبرا عنه و كذلك لفظه
 من خلال لفظه زيد فاذا قلنا مفعول غ معانيها جاز الاخبار عنها كلاما **قوله** زعموا مطيعة اللذات فيكون
 ان الكلام المصغر زعم و شاق منه غير موقوف لان الزعم هو القول بلا مثبت و تبين و قد بين
 معناه ان الكلام لا يثبت كونه بالغير معيّن و يقولون زعموا كذا و كذا لئلا يظهر اخر اعلم ان الكلام لا يثبت

التوكيد
 في
 و
 يحذف

إذا استقبلته في العبارة وتقول على الخطأ في الفعل المنهية أخير المنهية أو فربما وجب أن
 يتطلب لغة الأسناد المنهية لأن التفسير للول وجب في صدر الكلام تقول على الخطأ في
 ين على البناء المنهية أو إذا جئ بحكمة إذا نه مقام التفسير في الفعل كان صدر الكلام في موضع الجزاء كما لو
 في أن يكون هو وما بعد إذا بصيغة الخطاب أي إذا استقبلته تقول القيمة ولا يصح إذا استقبلته في
 بسقف هو لتقدير كونه القائل في الخطاب ويلاحظ في شبه الياء وروى تخففها أي ووافق يتي
 روافق بمتة وهو ما بين يدي البتة وما إذا أنشئت إشارة أن استعمال هذا بهذا المعنى
 أي بارتداء الضمير من حيث الالهام كما في أحده واذنه لكي أي أنني حمده وذرته وهذا بيان على أصل
 وأما قوله فهو هكذا وإذا ضلوا أي سخطوا منهيين إليهم واحده واذنه منهيها اليك وفيه فصل
 لك هذا في سلف التمر والعنود والاعتقاد به وقوله من أسماء الباطل نوع عقوبة كالتشويق
 قوله لم كانت محاطة بهم من أنهم لما ذاحطوا المؤمنين المنكرين للباطل محبة عليهم فغلبت محبة
 وحاطبوا شيئا طينهم الذين لا ينكروا مخالفتهم بحجة موكدة والتفكير في ذلك فجزء الكلام
 وأوكد مما قيل من أنه ليس بالكلام القوي والوكيد فضلا عن الاقوى والاولد وأراد بها القوي والوكيد
 كما يشوبه قوله فكان نقطة لتحقيق منتهى التوكيد في حصول ما اجاب به أنهم خذوا في الخط الاول
 الفعل لانهم بصدد الاخبار بصدد رايان منهم تركوا التاكيد لعدم عيبه عنهم بواطنهم والعدم
 عنهم ولم يجازوا فيه الجملة الالهية الموكدة نحو انما يؤمنون ولا اتخذهم كلامهم ادعاء انهم اوجدوا في الآ
 غير مشقوق فيه بخلافهم هم سابقون في الايمان مستمرون على عقافتهم ان كان يكف عن شكهم
 يجوز أن يقال انهم لا يثبت عدم علمهم بالانه لا يزوج منهم على لفظ التاكيد بادائه والمبالغة بما را
 الكلام بحكمة اسمته في اخذته في الحجة إذا ارتاح للنداء أي الله اجبه اقام فلما بين أظهر قومه
 في قوله

في قوله
 في قوله

١١٨
 ظهر انهم من فائدة اقسام الاظهر الدلالة على ان قامة فهم على كل الاظهار بهم وانما ظهر انهم
 زادة الالف والنون وظهر عند الشبهة مبالغة كما زيد ما في النسخة للرجل الغيور وروى وقال
 من قال في فم ان ظهر منهم قد افر وراثة فهو مكفوف بمنه جانيه هذا اهله ثم استعمل الالف
 القوم فلما والى لم يكن مكفوفاً **قوله** الاثر المحكاة انه يريد ان النكيد في قولهم ربنا انما تنال بكلمة
 ان واداء الالف المعينة للنقوى انما كان لصديق غيبته منه وكونه راجعاً لقبولهم **قوله** واما
 احوانهم هو مبتدأ اخبره في انهم على صفة رغبة والى يدركه في انهم فيما اخبروا به فيها وهذا
 اعني فيما اخبروا ان تغلق بالطرف الذي هو قوله على صفة فقد تقدم محول الطرف عليه ان كان
 بصفت رغبة وجب له بعد شئ بس بقا في فهم على صفة رغبة فيما اخبروا فيكون المذكور والاعلى
قوله وما قالوه من ذلك من التباس والفرار والبعود **قوله** فكان اى ما قالوه او ما اخبروا
 به اخوانهم اومى طبعهم اياهم على ما قيل خطا بهم فطقت الشئ وضوءه ومألفه الذي لفظ كونه قد
 منته مضوءه الذي يحق وجوده منه ففعله شقة من لفظه ان يؤيد ما جعلت اسما او مضمة هو في
 تينها على حالها على ما كان قد خلف لان تغلفه ان وقد افصح باقر ان عدم اكسبه
 في الكلام قد يكون لعدم غنى المستكم بشئ عنها ده اول عدم رواج عند السامع ان تبا
 قد يكون لاقت له بشئ او لقبول رواج عند مخاطبه **قوله** هو تأكيد لشيء من ذلك في قولهم
 انا معكم هو اثبات على اليهودية والفاخر يستزجج لظاهره بقر او تأكيد لهذا المعنى في قوله
 لا زما يولده وهو انه قد وثقوا كما فسكونه معور للثبات عليها لان دفع لفظ الشئ تركيبة
 لثباته وقد كان صاحب المفتاح فاعبره لازم الاول حيث قال معنى انا معكم اى قبولاً بما اتواهم
 صريحاً في فسكونه الاتخاف بهم وبدينهم تأكيد لذلك اللازم وما ذكره المصنف او كما لا يخفى

تیس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ

للهالفة

119

لدلالة على انهم بالغوا في انهم مبالغة تامة فظهر بها شناعة ما ارتكبه وتعاظم على الاستماع على
يحرك السامع ان يقول هؤلاء الذين هذا شأنهم ما يصلح لهم وعقوب حالهم وكيف معاملته والمؤمنين
اياهم ثم ان هذا الاستئناف لم يصدر الا بذكر سوء حاله لئلا يتبادر الى الاذهان ان الاستئناف
بالمناقضات كقولهم ان هؤلاء الذين لا اعتداد بمشورتهم واولئك الصمدون عن عقلهم علمهم قد
وجنب عليه قدرته والثانية الدلالة على انه تعالى كلف مؤنة عبادة المؤمنين ونقلم ولا
يجوزهم المعارضة المناقضات تعظيم شأنهم ووقايتهم الفايدها تأييد جلاله الاثبات
وفخامته والضمير قوله وفيه الموصفين راجع لقوله تعالى يستزبونهم وانما اورد صيغة المفعول
البلغية الاستدراعية لاجل حاجة التبيين على ما هو مدلول الحكم فان بناء الفعل على المتبعض
يدل على انهم على انفسهم كل واحد في موضوع من هذا التي وفيه ليس يستزبونهم الله الحاكم
الله كما ينزل بهم متعلق يستزبونهم قوله هو الاستدراعية وقوله النكال وكما ينزل بهم العوالم والذليل
المؤمنين الاستدراعية الثالث الاول في قوله ولا يجوز للمؤمنين على انهم المفضلون اليهم في
المؤمنين ومن المؤمنين لائق الاستدراعية في قوله لا يتصوره تعالى والمفرد انزال الحكم
والدال لا يتصوره المؤمنين فكيف تصور الحكم الذي ذكرتموه لاننا نقل معنى من المفضل
سواء الاستدراعية بالمعنى الذي يليق به ولا يقول المؤمنون بالمعنى الذي يليق بهم وبما نقل استدراعية
المناقضات وفي بيانه اولاما اريد بالاستدراعية وقوله آخر ان يارضواكم باستدراعية
منه ان يكونه بحرية واستخفافا ليصح بما ذكرناه على انه اذا اريد بالاستدراعية جاز ان يكون
صدوره عنها فيكون بالمعنى هو الذي يتولى في استدراعية المؤمنين ولما كان
يقين صدق الاستدراعية اما في دية الموت والتحد فليكونه فعلا واما كون ذلك

فت قال ان الله عز وجل من الذراع

قوله

لا تصور ان تبدل الصورة التجارة في سبيلها او كالمقصود **قوله** ما نزلوه فما ركبتم ريدوا
بالواو عدم ايتمت على ركبها بل تجارهم ورتبا معا بانها اشترى الفضل بالبدل معا وجه الجمع
مع ذلك التي يتبع ان العلم انه قد نزل من استبدل الفضل بالبدل من تكرار الماخذ والمواد
رسائلهم المودع في استبداله بالزيادة ولا يجازيهم هذا من ان العالي الكليته **قوله** حتى استوفوا اثم
الاذن الضد لغير الفضل وصنفوا ابتداء البيع والخسار لان الضال في دينه حاسر امره ان كان ذلك
فوايد نيوت **قوله** ولا جزم ان لم يرسا لم يوصف البيع بل يتجاءل فقد ضاعوا سلامة رسا المال بالا
وترتد على ذلك الصلحة البيع واما قوله وما كانا لامتدح معناه عدم استدام في الدرس كعاد
لما في بل وصنفوا بالجد فزده التجارة اشترى المعدم هذا من طريق التجارة كما تمتد البها التجارية
البيع والامور التي خرج فيها وفيه فربما جاز الشئ لك عطفه على اشترى الفضل بالبدل والى
كما ركب الله ما ملك **قوله** لا جاز ان لا ياتي بقوله ومن الناس من يقول انما المهدى حقيقة
صفة المتفقد ان ادان كشف عنها كسفا فاما يبرز ما نوصف الحسوس به فحقها بغير المتك
مباينة البياض الامثال المتك والاراد به هذا ما هو انهم القدر الى ان السيرة كما في قوله
ذلك الامثال وقول المصنف سورة الانبياء الامثال المتك في المثال فانه يجمع على مثله
ومثل في بكتة بالحيه ان عليه ركة فوجه ارتد وادله السورة الجدة والوثبة **قوله** ثم قيل
اي ثم نقل من هذا القول في ان هو غرض في رفع عليه ثالث مجاز كما سيرة والسيار هو القاص
وتنصير في القسوة ان يكون بينهما تشبها على ان الامارة والماضي مثلاله جعل مضربه وهو
يضربه ثانيا مثلا المودة وهو ما ورد في اوله ثم حذفت عليه من النعم فانه لو غير لربما
اخر الدلالة على تلك الزاوية والاطراف المفصاح ان الحافطة على انما هي كسب استعارة
المتك

فوجب له ذلك ان يكون هو بوجه لفظ المشبه به فلك وقد قسمتم في مثلها في ما هو من شأنه وشارة البنية
 فذلك البصيف تحت اللبان على صنيفة **الذكر قوله** من قسمكم يريد قد زلت للمثل في لغويها في غرضها
 شيء منها لا ياليس في الماهم فالمراد بالمشدين جميع شيء واحد بما لا يفقد له وما مثل المتماثلين
 تفه قد سئل وانما من مثل ومفهومه وما يباين الله الذي يهبط عليه ذلك المفهوم وجايبه ان
 واهب بما يفيد الادل صريحا وانما ضمنا وما ذكرناه الحق بعبارة الكتاب قوله اذا كان لها
 وفيه رواية شدة العلاقة المجردة للامارة وهو الشرائع الغريبة وعظم الشرائع
 كلمة اذ لم يلفظ له من قد جردت عن الشريطة لغير الوقت فصح وقوعها بموتها لا من حقوق كما هو
 كلمة اذ وقيل لفظه كان لقوله والالتقاء المحقق في التقابل السابق ان دخول الالف في حق الكلمات
 الشريطة فضلا عن دخول اذ في الحاجة التجريدية كان قد كانت كذا استعمل لفظا مثل
 المصطلح **قوله** ثم اخذ فربان بجايهما اي بقوله تجرأه وقوله والشيخ والشرع فيهما لولا
قوله كيف مثلت الجماعة بالواحد فقل لا وجه لهذا السؤال بعد التبريح بان المقصود تشبيهية
 وجهان اهل تقصير رعاية المطابقة بين الحاليتين فلو كانتا للوجود الجماعة فان الماهية
 اقروا التشبيه الى القبول فنذكروا لان تلك المطابقة التي هي اومعية الله وما يباين
 ذلك الا وجاز وشيئا والاشتمال لصول اللقطة في المثال ثم اذ قصد تشبيهية الذات بالذات
 تلك الرعاية ولا يجوز انما كمال يلزم منها تشبيهية ذات الجماعة افر المتماثلين ذات الواحد
 الذي هو المستوفى منه مردود قطعاً بخلافه فقل ان الشرائع التي هي كواحدة وواحدة كاللا
 ان اشرعني في ركبته على وقوله على ان المتماثلين ان الجواب انما على علاوة واما
 عليه ذكر الجواب المشتمل على كونه المشبه به ارضه وجماعته الاولى التي وضع موضعها
 الاول

فلا بد

قوله

الحال

127

[illegible]

وتنكير النار للتعليم كانت حواسهم سقيمة ولكن لما سدد الله الاصابة الى الحق سمعوا واثابوا ان ينطقوا به المستقيمون
ينظروا ويصعدوا بعبودهم جعلوا كما نطقوا به من انقضت بنا باله بنيت عليها للاحسان والادراك
كقوله صم اذا سمعوا خيرا اذكرت به وان ذكرت بسوء عندهم اذنوا اضم غماسة سمع الشئ
الذي لا يريد من خلق الله حين اراد فاصحمت عمرا واعلمية عن الجود والفرح يوم الفجار

فنبههم فوقوا حيرة القساوة والبعد عن الايمان وانما جعله اوجرا لان ما ذكره بعده من خواص
الطبع وحصول الوجه الاول انهم تنفوا هذه الكلمة مدة جيتهم القليل ثم قطعوا سد بابها
وتلك الطلقات وحصول الثاني انهم استنابوا بها مدة ثم اطلع الله على امرهم فوقوا في
ظلمة انكشف الاسرار والافتقار والالام بسمة النفاق وحصول الثالث انهم تنفوا
فقد لم استنابوا حصاروا مطبوخين وقيل في طلمات ثم احمه بعضها فوق بعض وهذه الاوه
كلها قد ذكرتم التمثيل لعلهم يجمعون حوال المانطق في الآيات السابقة وتفصيل القول
انهم في الاصابة اه ثم انه ثار اوجبه انهم على هذه لفظة بقوله شروا الصلابة باليد
فقال في الآيات تفرق بينه وبينه على التفرق بيانا وضحا وتنكير التمثيل الثاني اعتبار الكثرة
وجعل هذا التفصيل في البيت بنورهم جواحيث عده من حوال المستوفى فكذا اذ قوله وجوز
الشيء ما لا يتصور المستوفى وقوله والاوجه ان يراى الطبع اذ ما لعلها ان الطبع يتركها
وكذا الحال الوجه الاول ان السؤال من وجهين بل ما يتوجه على قدر كونه في السمع جوا اذ في القدر كونه
استيقا او بدلا يكون بوبيا الوجه الثاني وتنكير النار للتعليم في هذا التفصيل للمعنى
او طلقا كما سبقت قولكم في التنكير الاول **قوله** كانت حواسهم سقيمة وقوله
صم كمن عي من حوال المانطق سواء جعل في البيت جوا او لا في البيت صحت بانه في
ايض التفرق بينه وبينه على التفرق بيانا وضحا وتنكير التمثيل الثاني اعتبار الكثرة
وكم المفرد بها فاذن غفلة وغفلة وقد يفوق بان المضمون في الكلام والمقام في
الابنية ببيت الحكمة المشي عليها الى تلك النية وقد عدالة النطق من الجود والفرح
تغليب اذنوا صفا اليه واثابوا ثم فعل صفة ثم يجمع الذبول والافاض فعلى يجمع

عطف على قوله
او على قوله
وتفصيل
قوله
قوله
قوله

فكان عدت كيف طرقت عند علماء البيان قلت طرقت قلوبهم ليوت للشيء وكبر الاستعجاب لان هذه الصفات
وذكرت الاسماء وقد جارت الاستعارة في الاسماء والصفات والافعال جميعا نقول ان بيت ليوثا ولقيت حماري في جوارحها الاثم
واضار الحق فان قلت ان ليوثا في الآية استعارة قلت خفف منه والمحقق على التسمية تشبها بليثا للاستعارة
لان المستعار له مذكور وهم المانطق والاستعارة انما تطلق حيث يكون المستعار له ويجعل الكلام خوارق عنه فالحال ان يراى
المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الى

او في الكلام

لا تراه وسمع فعل التفضيل وصحت عمرا واعلمية اي مودة ام وحي **قوله** كيف طرقت ريد
قوله جعلوا كما نطقوا به من انقضت بنا باله بنيت عليها للاحسان والادراك
فبين لنا انه على امرهم سبقت كرايم سبقت المشبه على المشبه مع حذف الاداة
ووجهه وكلامه ببيان بعد ان ما لالة تشبيه او استعارة او دور او كان الاستعارة في الاسماء
والافعال فيعلم منه ان التشبيه يكون في الاستعارة جوار فيها انظر الى كلامه في الاستعارة
بجزمه في التشبيه كذا وانما لم يذكر الحروف وان جوت فيه الاستعارة بتمامها في الصفات
لان هذه الطريقة هي ان يكون المشبه بذكر اللفظ الحرفي نحو المشبه لا يتصور فيها **قوله**
وحي السلام اي قولا وكشف كنهه **قوله** وهذا الحق انظر ظهورا ما كان المشبه على
تشبها بليثا حيث حمل المشبه على المشبه كانه هو بوجبه **قوله** الكسح قار له مذكور وهم
المانطق اذ هذه الآيات هم صم فالمستعار له مذكور بلفظ تقدير اللفظ المستعار له فيكون
المستعار منه مستقلا من اللفظ كما ان لفظ المستعار كذا في الاستعارة هناك حقيقة
الاستعارة انما تطلق حيث يكون المستعار له بالكلية فلا يكون لفظه ونظم الكلام المشتمل على
لفظ المستعار منه مذكورا او مقدر او لا فيكون بل يكون مونا م اذ اللفظ المستعار منه قدما
لفظ المشبه به ما قرناه شاملا للاستعارة المصرفة نحو بيت سدا ربحي المكينة فيكون
اللفظ المكينة على المصداق لان المستعار منه هو البيت وسكت عنه ودل عليه بذكر بعض اوزنه فلا
لفظ المستعار له مذكور اصله الكلام المشتمل على المستعار بل هو ما يوه كما اذ قلت
السمع وارت المكينة فيكشف لك ما جرت الاستعارة بالمكنة وما يتعلق بها وقوله
ينقصون هذا السد بعد ميثاقه **قوله** ويجعل الكلام حكوا اذ قالوا عنه اني ذكر المستعار له

فصل في البيعة

لنفاں دل

مقدم

129

وما يستولوا لهم البصير الذين آمنوا وعلما الصالحين ولا المسمى فكيلا وفي قول القيس
كان قلوب البصير طبعا وباشا له وكرها العتاب والخشع الباطل

يوطئ لظرف فونته فله طلمات وان هذه الرواية تغير وتؤلف للرواية الاخرى
 قال فلارواية ولا رواية والرواية الشبهة انك لا تعلم ان كان نقلها من هذه الرواية
 ظاهر افلا حاجة اليقبح وان تلك الرواية قد صححتها هو على كفايتها في طرفها وان
 فون انك تعلم ان كل واحد من الورد والكوشية بكل واحد من الورد والبرق لا تتماثل كل منهما
 خوف وطعن في حيث تضمنها للطلع شبيهها الورد وفي حيث تضمنها للظرف شبيهها الورد
 وبالحال للظرف كحاضر ولذا قال في السؤال ما بالورد والبرق بدو الباء والميم او
 كمثل في صيب صح بلفظ المتشابهة على ان ذكره لا ينافي التفرق في التشبيه لان كل واحد
 من الامور المذكورة في جانب التشبيه جازي في وجهه على المتشابهة في ذلك الاحوال المطوية
 المتشابهة لفظ المتشابهة في جانب التشبيه على المتشابهة اجمالا فلا يكون مطوية كما ذكره مراد
 التشبيه فيهما انما هو في صيات احوال المستوفدة وهي الصيت المفهومة من الغيا
 المذكورة في جانب التشبيه فيقدر الكلام مشتمل فيما علم المتشابهة ههنا احوال المفهومة كمثل
 المستوفدة احوال المفهومة المذكورة او كمثل في الصيت المفهومة مع وجودها في صيات
 المفهومة فالاشياء المشبهة بها مذكورة بخصيصياتها دون الاحوال المشبهة
 فانها مطوية قطعا اعتمادا على ما في قول ابن ابي عمير في قوله فبين يدي
 بالقلوب في تشبيه الصيت احيى بانهم ملتصقون بدين الكلام الذي فيه حيوة القلوب
 لكن على وجه الاتفاق فيما يدور في ذلك انزاعا وبلايا في انك بالنسبة اليه حال القدم
 بالقياس الى الصيت واليه الا انه يقول والمرا كمثل قوم صابهم السماء على هذه الصفة
 وعلى ان صابهم مطر مائل فله طلمات شديدة ورعد قاصف برق حاطف وضو

المختصر في معرفة
الحكماء والفضلاء
الذين هم في الدنيا
أقرب إلى الله تعالى

[illegible][illegible]

ماقر رماه

المطبعة

يستحق تعليق القدرة بغيره فيجب دل المتسنع والواجب بالمتيقم بها بل فيجوز ان
قوله ونظيره في التخصيص لقوله العقلان الشخص لا يكون امير النسخة **قوله** مختلف
 اي دل على ان يتعلق قدرتان معا بقدرة واحدة او لا فان لم يكن كان مقدور غيره لها مقدور
 الله ودر خلاص الكلام والآلة وان لم يكن كان في المحل المحل خارجا عن شمول قدرته اياه والمستقصاة
 في موضعها **قوله** من القدرة قد مر انه يجعل المحل وما هو خارج الميزان اذا كان في
 ترجيح الجانب المنفي عن اللفظ وقيل اراد انهما متساويان في الشقاق من حيث ذكر كنهه عند
 اللفظ القدرة لا تها به بالمر المقتضى وفي لفظ القدرة **قوله** ما يسعد ما مثل لفظه
 بل ما خفت والضم المخصوص على طرفه فورد ان ما ذكره في قوله المؤمنين السعد المخطي
 لقوله الكفار والمنافقين المشقور والواجب ان يوظف بادنى اوضحها او ردها
 اذ اعرج في الكلام المذكور مسدودة صريحا على ان ما يها به مشق ايا ضمها وبالعكس ذكر كل طرف
 وشقيها وروى بان ختمها لا تزلخ فان المقابل لا يخص كل طرفه التخصيص اياها في القوة
 يجعل نوعيته من الامور تسدود الفرق وتشتقها على سبيل التعزيز فان بعض تلك الامور
 محتمل لكن الصف بها وبعضها مشق وروى كذلك وقد خص كل طرفه بطائفة منها **قوله**
 اقبل عليهم بالخطاب ابتداء هذا الخطاب في قوله يا ايها الناس فان المنادى مخاطب له في ضم المخاطب
 وان كان لفظه في صلة للبيئة وقد مر عن ثالث كما شاهدته المحذور في الثالث عنهما
 ليكون سامعا بطريق الغيبة والخطاب مع في لفظه فايده الالتقاء كما ذكره **قوله** بالحق

وخرج من الكلام قوله ثم يخرج من السام كما انك اذا قلت لصاحبك اني انا فلان فلان من قسمة كيت وكيت فقصص عليه
 ما قوط منه ثم عدلت خطاك الى الثالث فقلت ما فلان من قسمة كيت وكيت فلان من قسمة كيت وكيت فلان من قسمة كيت وكيت
 مصداق ومواردك تتشبه بالتشابه في قوله فضل ينيب واستعيت صفاء الارض اذن ما دة استعداء واوجده بالانفصال في اليقظة الموحدة
 ما زلت طهارة لاجده اذ استمرت على لفظ اليقظة وهكذا الانسان في الحديث والخرج فيه من صنف الى صنف فتفتح الاذان للسمع
 ويستمر النفس للقبول بلوغا صادقا صحيحا ابراهيم عليه السلام ان كل شئ نزل منه ما يشاء فيكون له ما يشاء من قدره في قوله
 يا ايها الناس اعبدوا ربكم خطاب بمنزلة ملكة وياقوت اوصف في اصداء البعيد صوت يصف به الرجل ينجى من يد واما ان القريب
 فله اي والتمه ثم يستعمل في مادة من سبي وعقل وان قرب
 ترمي له منزلة من بعد فاذا نزل الوحي على من قد انب
 للناحية الموحدة بان الخطاب الذي يتلوه متى به
 جدا فان قلت فاما الدير يقول في جواره بار
 ف
 جوبه اقلت او جوده من وجدت الضالة واوجدها غير اى جملة واذا قول ما راى محام
 من طهارة الاصحاء والقبول للضيقة قول لا تجده في ذلك الدير اذا استمر على لفظ اليقظة
 فتدبر حتى فلان ان يلزم الطريقة الحميدة فذكر اول فائدة خصوصية الانفصال من العتبة
 الخطاب في هذا المقام وثانيا فائدة الانفصال من قوله وهكذا الانسان قول وبلغا
 بحيث يعلق قوله ما عدا الله انظر ان الخطاب على الفرق كلها وبلغا ما يد على خصوص
 بمنزلة ملكة وشكل هذا بان سورة البقرة مدنية فكيف يكون هذه الالة منها ملكية وان
 لا يلزم كونها ملكية ان يكون الخطاب فيها بمنزلة ملكة بل جاز ان يكون من المؤمنين و
 الكفار فلا يفتقر في خصوصهم على كونها ملكية وقد بان كون سورة مدنية لانها
 كون هذه الالة ملكية مخصوصة بمشركيها محلا لقوله عبادا ما لم يتبادر منه غير الاضمار
 صل العباد وبان من انظر ان كل حكم وخطاب في نفسه بالانسان فهو كاشف عن ملكة
 سواء كان نزوله بها او بالمدنية فيتم ما ذكره قوله صوت ارفعوا وكلمة وهو جبر اوا
 من هو في مكان في التوبة بالصوت بعد التضرع يكونه في فاشرة الاله انه ضل كما كان صوتا
 ليصد عنه طبعه القصد الى النداء كلفظ ان عند التوجه ثم وضعوه كما يوضع السهم الا
 والبار في قوله تعالى ان يسمع ما يسمع يهتف ثم ينف بل يهتف ارجاع قول ما في ال
 فذلك السام الموحى من ان يأكيد طلب الاقبال والمبالغة فيه مع الاستغناء عن نظر الاحال
 الى طلب الغيب المصطفى بكونه ما لا يتصور ان الخطاب كان اريد من توجهه الى الله تعالى
 وان لا يفتنك فيهم فهو لعمري قول فاما الدير اى ما ذكرته من المعاني التي تصور بها
 فما الوجه في قوله واسم بصيغة توكيد على ان يتغير القول على المشهور في الحال
 فاما

فاما الدير

وزواجه ووعده ووعيدته وقصاصه انما لا يملكه الله عليه وعلى كل النطق به كناية عن عظمه وخطو حجابهم ومعان عليهم
 لا يملكه الله عليه وعلى كل النطق به كناية عن عظمه وخطو حجابهم ومعان عليهم

ويا الله وهو اقرب الي من جبل اورشليم وبصر قلت هو استقصار منه لنفسه سببا لاما من هذا الزلق وما يقرب المؤمن من الله
 ومنازل المقربين فيضا لنفسه اقرارا عليها بالانفصال في جنب قدسها من فوط النفاك على سببية دعوتها والاذن لندائه ومباله
 واتى وصلة انداء ما فيه الالف واللام كما ان ذو والذ وصلتان الوصف باسماء الاجسام ووصف المعارف بالاجسام وبهم
 بهم يفتقر الى ما يوصفونه ونزولها في

140

فاما ليد السديا والحال ان لا يسمي ولا يحاط به في قول ان النفس بعد هذا خطا
 جدا وبعض النسخ اسم بصر على صيغة التفضيل والحوار ان القريب كما نزل من البعد
 في كاهن فتفتقر من النفس منزلة لمراد المستعمل وهو لا يقر في الالهة لولاها من المناد
 لها تفتقر عدة فقصر واستغنى عنه بعيدا وما يقرب عطف على هذا وقوله
 اكره ما عطف عليه مقول له لا تقصر ولا تتعبد اذ ما عدا ما على نشر غررت فان قيل
 الوجه عليه ان يعد هذا المنزلة المعاني البقية كما بان لم يذكر كثرة هذه المقادير
 الا في اذ الله افرده منها في جوارحه في قوله تعالى وقولهم فوط النفاك طار
 الضمير منه ان المتقصر على الله تعالى من البعد اشارة الى بعده عن ربه المذموم واشد
 على سببية دعائه والاذن الاستماع لندائه كالاغتناء والنام من الخطاب الذي يتلو
 فيجيب ولا يفتقر الى ذلك لانه لا يقصد بزيادة طلب الغيب بل لانه لا يفتقر الى الله
 يقصد به توجع قلبه اربة وجواره كدبه وتقرعه بان يديه ليس ان ذلك يقرب الله ويسوده
 قوله در حيلة كما تكرر هذا الجمع آت الترفع فعد عليهم نداء الموقف باللام في قوله
 بهم بهم يفتقر الى ما يوصفونه ونزولها في
 اعز الموقف باللام الذي نزل اليه وبعيا من ذات المناد والتزاور في تهنيتها على ان
 ذلك الاسم المهم هو مقطوع الالف وسم الشارة اذ كل منها بهم كمن اذ الله بها و
 ايا اذ الله بالاسم فان اسم الاله اذ اوق ما قد يفتقر الى الله بها بالاسم
 فيستخرج الصفة فوق ما في الخلاف التي لا بد له في النداء من وصف متعين به في الاله
 الحسم لا يذيل على الحقيقة المعينة او ما جرحه وهو على قسم الذي وصفه في اسم الاله

[illegible]

وقد جازت على سبيل الاطعام في موضع من القرآن ولكنه لا اطاق من كرم حريم اذا اطعم فعلا ما يطعم فيه الاحماله لحر اطاقه محر وعده المحرم وقاره به فقال قال ان لمع بمنع كرم ولعل لا يكون بمنع كرم ولكنه انصفه ما انصفه الناس انصف من ذوات الملوك وانصفه اوضاع امرهم ورسولهم يقتضوا في موضعهم الى ان يوطئوا انفسهم على انجاز ما ان يقولوا عسى ولعل ويخافون الكلمات او يخجلوا الخالق او يظفر منهم بالبرقة او لا يتسبته او النقطه المحلوه فلما اعترض على شي امره ذلك منهم لم يسبق للطلب ما عندهم شك في النجاح والفوز بالطلب فعلى مثله ورد كلام مالك في العزة والكبرياء او بجي على طريق التمجيد لعل ان يكتل العباد ليقوله يا ايها الذين امنوا انتم ابوا الى الله لقوة انصوحا عسى ربكم ان يكفر عنكم سيئاتكم

في المشايخ الاولين وهو الال من الانساق **قائمة** ويكتفي من الخاطبة وهو النص
تسليمة من المصطفى والسيد بالكلية كالمثال الثالث والاربع والامام في الاشفاق من
ظلمه استشهد له بالانابة وقد يكتفي من غير محاسن نوع تعلق بالحكام كما يهاورد لملحق الوقف
كما في قوله فلو كان ذلك بعض ما يوجب اليك على احد الوجهين وهو انك تكتب في التهادي
ايها انتم مبلغا يوجب ان تترك بعض ما يوجب اليك **قوله** وقد جابت عطف على قوله ولعل للتر
او الاشفاق اي انها قد غفلت في مواضع من القرآن للاطعام الى الابقاء والطعام والاشفاق
من الجوار فكان الاطعام هو التبرؤ لم يرد انما في ملك الموضع مستمارة حقيقة الاطعام كما في
تعال الى لقاء الكرماء بل اراد انما هناك لتحقيق الاشارة برز في صورة الاطعام اما لظاهر رانه لا
فوق بين الطعام في شي او بين جنة عطاء فان عناية كرمه بقدر انك والاسلوب لطفه للملك و
الغنى واطهار الكبرياء وقلة الاعتدال بالاباء والالتصية على ان حق العباد ان لا يتكلموا **الغنى**
حسب العباد والاحياء ويكتفي على قدر بين خوف ورجاء هذا المصالحات في كلامه ثم يقول
ان قوله لانه اطعم لتعبد لقوله فان ذلك ان ابن الاعبار جماعة من الابداء قد عرفوا
ان لعل كجي غير كج حملوا على التعبد في كل موضع منه فنه التبري سواء كان في سبيل
خوفه كما تعلم تفعلون او لا تفعلون شكرهم ولعلهم تقفون فاش انما هو
ما قالوه ما بينهم لم يردوا به انها غير حقيقة لان ائمة الفقه لم يروا بيان معنى ما في
ما قالوه اليك التبري والاشفاق ولو وردت بغير كج اذ ان يقع به لما في قوله
وضلت على المرض كما عوده ولا يقول احد بل اراد ان ما بعده اذا صدر عن سبيل الاطعام
من الكرم تحقيق عقيب ما قبل تحقيق العاية عقيب ما يوجب كفايتها كج ولا يخفى ان هذا

انما يكون لعل الاطاعة دون غير ما قيل معصوده اليه يرد عليهم بما قرأه وشيخنا من انهم وادان
 ما بعد ما تحقق الوقوع كما هو حاصل لان لعلنا ما قبلها وقوله ان هذا التوهم علم وادان
 وقوله وانظر في ذلك عطف كالمعنى على قوله لانه اطاع فانه وان ذكر تعيد القول ذلك
 الا انه يتضح بيان نكتة للتعيين التحقيق كحرف الاطاع فانه قبل وقد جازت على سبيل الاطاع
 في موضع القرآن لان اطاعه كوعده بالجزم وفاداه به واليهم على دين الملوك وقوله او
 يحيى عطف على قد جازت وبها نكتة اخرى على ثالثة لذلك التوهم الا انه كرر المعنى ليعيد
 ذكره واعد الرضبة المتصاع لعله هذه النكتة في الموارد بالهيكل اخبرها وقد ستمهم
 ان لعلنا صارت للاطاع المحقق وقد كفى للاطاع بوزن التحقيق وفاداه **قوله** ما هو ما
 من المثال ذكرتها وما موقها انما حقيقة هي ام حان حاجات بانها ليست متعلقة بشئ
 من تلك اذ لا يتصور ههنا الرضا من الممكن لا سكره عدم العلم بوجوب الامور ولا من المحل
 لانهم لا ثور لهم حال صلحهم بالنقص حتى يرجعوا ولا مجال للاشفاق قطعا ولا للاطاع اصلا
 انما يكون من جهة المحاطة من الممكن ويعزب وليست النقطة كذلك فانها من جهة العلم وثالثة
 عليهم وكله لعلنا في الآلة واقترع موقع الحان الذي هو مقارة لا موقع الحقيقة وقد ستمهم
 من هذه العبارة انها حقيقة في جميع المثال بقية فم ضرورة المرجع منهم ان نقول انهم
 من هذا مشابهتهم للمرجع منهم وثالثة لعلنا لان هناك طالة شبهة بالرجاء هي
 ارادته كما منهم النقطة قال لعلنا هذه الارادة وحدها وليست ارادتها الكلمة الموضوعة
 للرجاء بل كمال الذر منفصلة فكونه لعلنا مقارة بتوهم خوفه واما ان يلاحظ
 مركبة منه كانه من عباده وادارته كما منهم الجبر الذي يمكنونه منه وشبهه بهيئة مركبة

من الربوبي المحض منهم ورجائه فكلوا بها كاستقارة تمثيلية قد صرح بها المصنفون بالحق العبدية
 ونحوها البنية فلا يجازي في العمل كما وضحاها فيما سبق من نظائرها وكلام الكثر في المحل على
 الاول كما دل عليه حكمه بان لعنف الاله مجاز الاله انما هو اللاب فيم يهيج نسبة التثنية اليه
 ولا ارادته بل صرح بالثبوت بين العباد والموجودين فيهم فثبت بان الله ارادته
 لتبرج كما يشهد به قوله في السجدة ولعلنا اقدنا ارادة وبوده قوله ههنا نسبة
 بناء امر على الاختيار انما يظهر المثل بانه بين الارادة والبرجى الالهي حال
 متعلقهما غير المكلف والمرجى منه فذكر التثنية حالها يظهر المثل بانه وان
 كل من الارادة والبرجى تبرج اى تزداد بين ان يغفروا ان يغفروا رجاء ما يجانب الفصل فانه
 كما لا يخفى فزيد لهم زمام الاختيار واداءتهم الطاعة كما هو من الاغنى عن النصيب ثم ادلة
 عقلية وهي دعائه اليها ووعد واعدوا لطف بالايضا كثره لم يبق للمكلف عذر
 حاله في رجاء حله فثبت له للطاعة مع تمكنه من المحبة كمال المرجى منه في رجاء فثبت له
 يرجى منه مع تمكنه من خلافه وصار ارادته في عبادته او القائل بغيره التبرجى فيما ذكرناه وقد
 استقصينا في شرح المفاتيح الكلام في هذه البنية في مثال هذا المقام في بقية هذه في
 يمثل اول امره ونواميسه في فهم العقول الداعية الى الطاعات والشهوات الباعثة على المعاصيات
 وازاح العلة انزالها في سبيل علم عذر من الاعذار التي من شأنها ان يتسبب بها واليها
 الخير والشر والتبرج الرد والتمديد وبوجهه كما عرفت اما قال في مصداق ذلك ان الله
 اليه صرح بها فلا يجزى المحل على الجواز البنى على التثنية لانه يجوز حمل العمل على مرجى
 متعلقا باعبده (اي عباد وارجاء) وصولا الى التقوى التي هي على من العباد او خلقهم

و انیت هم

عند حال مقدرة ان خلقكم مقدراً رجاكم التقوى فالتقوى رتبة نبوة لان تقوى بنو آدم
على التقوى تعلق بالآخر الذنب هو خلقكم لان تعلق بالعبادة لا يتم الا بوسط الحال من فاعله بان
مفوض ان الذنب لكم الاخر انما صفة اركانكم المعبود وان جعل موصوباً او مرفوعاً على الله
واستغنى الله لا طائل في تقيده بالعبادة برباءه التقوى لان رجا الشيء من حصوله حين الرجا بل التمس
تقيده بانفس التقوى الى عبوده متقين او عطفها على عبوده والتقوى اولها والآخر عطفها
ثواب التقوى لا اوافيه الكلام عن سننه كما لا يخفى وما تقيده بالربا فحين المقدار الخلق بالتقوى
لاربا ما كما يدل عليه قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوني وانما اكثر الناس لا يرجعون
ولا يخفى وما بالبيان فكيف تقيده اخلق بقدير رجا ما قوله فام قصروا عليهم حيث لم يعلموا ثم
يتجربون طغوا فانظروا الى آياتنا ما كان كلامها كجمل الآيات والمراد ما اول الكلام واخوه في
معناه استغوا بالادام الذنب خلقكم لاجله من الامكان الصفة البدئية وما في النظم عليهم ان
شغلوا بما خلقتم لغيره وهو متجاوز اصل الجوارب الملائة حاصله بحسب المعنى مع مبالغة ما
والزام العبادة كما صور ما في المثال فان الاخذ بالاشق الاصل هو تقيده بالاشق والاشق
على تحصيله فان قد قوت له الاستعداد على قيامايات العبادة يدل على انه جعل للتقيد معنى
كما ذكرنا قوله فيما بعد خلقكم كما تقوا به اعادوا فلو كان ثباتا لما نهاه او لا قلنا قد بان انه
للارادة فاما ان محقق لا لاجله خلقكم لارادة التقوى فلو كان التقيد مقادراً كما كلفها
بالسابق او كجمل حاله فيكون ما ذكره حصول المخرجان خلقكم فقال ارادة التقوى منهم معنى
خلقكم لاجل التقوى فلو كان كما يدعي عليك الكشف من تعلق بالارادة او غير ذلك وما
اي يصح عنه الا انه استغارة لعل لارادة الله لا استلزامها وقوع المراد ولا للتقيد عنده
نحو

و منقباضه و مفرغه

جلد
الثالث الذي يتعلق بالدين

ضمیمہ

هو انه يتيق به اذ اورد
لا على طريق الفهم على الخلق

جملة من فروعها على انه خبر ليدركه وقت سبق ذكره فيكون نهيًا مترتبًا على ما تقدم منه هذه
 احوالها **قوله** بل لا اله الا الله لا شريك له **قوله** وما اذ انصبت على الفخار فلما تبارك وتعالى عليه السلام
 لقوله العز از جعلنا وكذا فلما تباركوا وكذا الى ان اذ جعل وصفا بل هو اظهر من حكم بانه لا يدافع على الحق
 لانه ليسا بالوصف كونه من الله **قوله** وما فيكون الترتيب استغناء للاحتمال **قوله** بل اذ وجها للفرقة بين
 ظاهر كلامه والقول بان موده ان جعل مستند خبره فلما جعلوا بتقدير القول والى ان تضمن المبدأ
 الشرط عما ياباه صريح كلامه كونه نفي صنفها جدا والمساو من نوات الرجل سواة ونوا اذا عاودة
 وحملته الغنة في غير **قوله** آياتنا تجعلون الجبل حصباء من التفسير القيل والها من فريد جليل الملكة
 ومن آياتنا من سواها ان قال تعالى وقيل نزل وقيل ان نزل في حكا المبدأ فلما يكون دحا والندية
 لا يصح كونها مثلاً لغير حصباء **قوله** وما كانوا يزعمون انها كالف السد
 تبارك بل كانوا يجعلونها شفعاء فلما لم يسميها انوار **قوله** شهابت عالم وذلك لان ماصدا
 من العز والتعظيم والسمية المذكورة انما يليق بمن تعقد انها الله مثله فان على مخالفة
 في ذكر شهابت عالم كمال المعقدين شارة الى ان هناك سقارة تمثيلية وليست اصطلاحية
 ان فيس سقارة احد الضدين للآخر بل احد المتشابهين لصاحبه كمن المقصود من التسميم
 بتزليم لم يسمي شهابت عالم كمال وقوله بان جعلوا ان اذا متعلق بشيخ اعلم عليهم ورسول
 شانهم بكونهم جعلوا وقوله هذا مستعمل لقبيل المصنوع مجاز الاله لانه لفظ الكمال وصف
قوله وفي ذلك قال في وفي المفسر المذكور ان الذي هو شنيع واستفهام السنان ولم يرد بالقرآن
 القد بل الكثرة بينهما على انه اذا ترك التوحيد ان ثبت القاطع فلا فرق بين اثنين واثنتين
 العدة **قوله** او بين اى طبع من والى انقادوا وطاعة ربي الملك ملكك يدان اذا

وإذا كان كانت صلافاً ما ان تسمى سورة المدنية وهي حاطها لانها طائفة من القرآن محدودة بمجموعة على ما كابل سورة اولها
محتوت على فصول من العلم والدين الفوايد كما حاط سورة المدنية على ما فيها واما ان تسمى سورة التي هي الرتبة قال السابعة - ولربط جوارب
وقد سورة - فالحق ان السورة لا تكون من المراتب ليرتقي فيها القاري وهي ايضا ففصلها من رتبة
طول او ساط وقصا او لرفعة شأنها وجلالة محلها والدين وان جعلت - واما من قبله من النعمة فلانها قطعة وطائفة من القرآن
كالسورة التي هي البقية من الشيء والفضل من فان قلت ما فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه سور افلت ليست الفائدة في ذلك
واحدة ولا مآثر انزل بعد السورة والاخيلا والربور

وساير ما اوجاهه انباءنا على هذا المنهج سورة - اذ ان شئ مغربا يشارة الى ان السورة لا تكون من المراتب ليرتقي فيها القاري وهي ايضا ففصلها من رتبة
مترجمة وتوابع المصنفين فكل من كتبهم ابوابا يريد ان يكتب سورة القرآن لان السورة قد تكون من المراتب ليرتقي فيها القاري وهي ايضا ففصلها من رتبة
مترجمة الصمد وربا له اجمع فم - والمراود بالبركة المسماة الملقبة باسم سورة الطه وسورة الاحقاف فوج الآيات المتفرقة

من سورة واحدة او سور متفرقة ونقص هذا التقسيم الكبري وان كان مجرد مضافه ولم يزل
التسمية والسليق والبقوله وانما تلك آيات من تلك الطائفة المسماة بالسورة
يها وتقله وكثرة افرادها وما ياتي قلها تلك آيات وبهذا انكشف المقصود زيادة
فلا يزال هذا القيد الذي لا يثبت في تفسير شئ من السور بل يعلم ان تلك الآيات هي
لونها سماء بذلك الاسم فبعض السور - ان تسمى سورة المدنية وهي حاطها لانها طائفة من القرآن محدودة بمجموعة على ما كابل سورة اولها
بكون الواو سورة القرآن كسورة الفتح كابل سورة المدنية وهي حاطها لانها طائفة من القرآن محدودة بمجموعة على ما كابل سورة اولها
يسمى تلك الطائفة سورة تشبهها بالسورة لا سورة تشبهها بالسورة كما ذكره
وجميع السورة طلقت على السورة كما اطلق الحاط على الحاط ثم قلنا من الطائفة المذكورة
من القرآن فمنها من تسمى على ما جاز في الوجه انما نقول فقط وقد قلنا في الاول ان السورة هي
الحق الذي هو الحاط لانها لو حاطها ولا تشبه في الحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
السورة منزلة الحاط والبيوت البلى ولولا هذا الترتيب لكانت السورة في الحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
والحاط هو الواو وادبانه في الحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
محوزة لكونها محيطه باقوا بها ما ذكره هو بعينه الوجه انما لا بد فيه من قول العاوي
الفوايد بالآيات والحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
بالله الالهة وقد عظمنا بالوجه وبها جلا مني السور انما يحاط راي هي محاط

بأنه

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

وإذا كان كانت صلافاً ما ان تسمى سورة المدنية وهي حاطها لانها طائفة من القرآن محدودة بمجموعة على ما كابل سورة اولها
محتوت على فصول من العلم والدين الفوايد كما حاط سورة المدنية على ما فيها واما ان تسمى سورة التي هي الرتبة قال السابعة - ولربط جوارب
وقد سورة - فالحق ان السورة لا تكون من المراتب ليرتقي فيها القاري وهي ايضا ففصلها من رتبة
طول او ساط وقصا او لرفعة شأنها وجلالة محلها والدين وان جعلت - واما من قبله من النعمة فلانها قطعة وطائفة من القرآن
كالسورة التي هي البقية من الشيء والفضل من فان قلت ما فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه سور افلت ليست الفائدة في ذلك
واحدة ولا مآثر انزل بعد السورة والاخيلا والربور

وساير ما اوجاهه انباءنا على هذا المنهج سورة - اذ ان شئ مغربا يشارة الى ان السورة لا تكون من المراتب ليرتقي فيها القاري وهي ايضا ففصلها من رتبة
مترجمة وتوابع المصنفين فكل من كتبهم ابوابا يريد ان يكتب سورة القرآن لان السورة قد تكون من المراتب ليرتقي فيها القاري وهي ايضا ففصلها من رتبة
مترجمة الصمد وربا له اجمع فم - والمراود بالبركة المسماة الملقبة باسم سورة الطه وسورة الاحقاف فوج الآيات المتفرقة

من سورة واحدة او سور متفرقة ونقص هذا التقسيم الكبري وان كان مجرد مضافه ولم يزل
التسمية والسليق والبقوله وانما تلك آيات من تلك الطائفة المسماة بالسورة
يها وتقله وكثرة افرادها وما ياتي قلها تلك آيات وبهذا انكشف المقصود زيادة
فلا يزال هذا القيد الذي لا يثبت في تفسير شئ من السور بل يعلم ان تلك الآيات هي
لونها سماء بذلك الاسم فبعض السور - ان تسمى سورة المدنية وهي حاطها لانها طائفة من القرآن محدودة بمجموعة على ما كابل سورة اولها
بكون الواو سورة القرآن كسورة الفتح كابل سورة المدنية وهي حاطها لانها طائفة من القرآن محدودة بمجموعة على ما كابل سورة اولها
يسمى تلك الطائفة سورة تشبهها بالسورة لا سورة تشبهها بالسورة كما ذكره
وجميع السورة طلقت على السورة كما اطلق الحاط على الحاط ثم قلنا من الطائفة المذكورة
من القرآن فمنها من تسمى على ما جاز في الوجه انما نقول فقط وقد قلنا في الاول ان السورة هي
الحق الذي هو الحاط لانها لو حاطها ولا تشبه في الحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
السورة منزلة الحاط والبيوت البلى ولولا هذا الترتيب لكانت السورة في الحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
والحاط هو الواو وادبانه في الحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
محوزة لكونها محيطه باقوا بها ما ذكره هو بعينه الوجه انما لا بد فيه من قول العاوي
الفوايد بالآيات والحاط في الآيات في الجمل التي هي الواو
بالله الالهة وقد عظمنا بالوجه وبها جلا مني السور انما يحاط راي هي محاط

بأنه

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

149

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

فانما هو الذي لا يكون له

الملك

الحسن

150

للمنفرد
عليه آله

کتابخانه

151

جید

و در حضور الکونین اخصای سیمای خلدی که از آنجا مضمونی را از این طایفه و

والا الكانون وحاصل الاني في اول ولاية المؤمنين للاه وكذا
فانه يفتقر فيه بالفتور ملك فيجوز له مع الصدوق
وحاصله انما دارت بهم

المعاني

152

[illegible]

لما ارشد لهم الحق من سائر قوتهم الى الله تعالى واما ما جاء به حتى يعترفوا بحقيقة مسرة وميتا زهنة من باطله قال لهم
فاذا لم تقارضوه ولم يستسلم لكم ما يتفوقون وبان لكم انه محض الحق من محضه وجوب التصديق فامسوا او خافوا العذاب
الموعود كتب في

لما ارشد لهم الحق من سائر قوتهم الى الله تعالى واما ما جاء به حتى يعترفوا بحقيقة مسرة وميتا زهنة من باطله قال لهم
فاذا لم تقارضوه ولم يستسلم لكم ما يتفوقون وبان لكم انه محض الحق من محضه وجوب التصديق فامسوا او خافوا العذاب
الموعود كتب في

ف
سرسري

(انها)

وقية ميدان على ايات النبوة صحيحة كونه المتحد به معجز او الاخبار بانهم لم يفعلوا او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم
بالسورة وجب منطجا باذ الذي للوجوب دون ان الذي للشك قلت في وجهان احدهما ان سياق القول معهم حسب
حسابهم وطعمهم وان المعجز عن المعارضة كان قبل الباطل كما شكك فيهم لانهم لم يفعلوا فاصحتم واقتدارهم على الكلام والاعانة ان
يتكلم بهم كما يقول المؤمنون بالقوة الراتق من نفسه بالعلية على تقاويه ان عليك لم ابق عليك لم يعلم انه عليه وبقية تكلم

في آياتهم واما اياتهم بسورة من مثله وقوله فاذا لم تقارضوه وما عطف على ما اذا
ان كلمة ان في الآية فمستحق اذا ما كسحى وانما الكلام انهم لم يفعلوا او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم
وقوله فان لم تفعلوا ولم تقارضوه فليكن على ايات النبوة صحيحة كونه المتحد به معجز او الاخبار بانهم لم يفعلوا او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم
اعرف على الاول ان معجز طائفة مخصوصة لا يراد على اعجازهم حسب ان تلك الطائفة معجز
عدهم وهم اهل الحكم على المعالجة كانوا في غاية البلاء ونهاية الفصاحة فلما عجزوا عن ذلك
علم عادة انه معجز عنه ابد الدهر اذ لا يتصور زيادة على ما كانوا عليه عند المعارضة و
اسبابها وعلى الثاني بان صدق الاخبار انما يعلم بعد انقراض الاعضاء كلها و
خالف في هذه في حق الموجودين فاذا انهم صعدوا لم يفعلوا ايات صدقة وكان معجزا
كذلك قبل انهم لم تقطع بان قدرتهم لا تزيد بعد ذلك الزمان الذي قد وافقه قوله في حسابهم
حيث قالوا اننا انما لم نفعلوا او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم واما جعل المعجز
مشبه بغيره فليس كذلك كانه لان قوله فان لم تفعلوا او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم واما جعل المعجز
يتأملوا احوالهم اي قدرهم على مثله ام لا فليكن هناك شك حقيقة اذ لا يتصور حصوله الا
حضوره في الزمان والى ما فيها كنهه لما كانوا متكلمين على فصاحتهم وقدرتهم على افعالهم
الكلام كان معجزهم بالقيام على طاهر حالهم كما شكك فيهم ليدركهم في الامم لولا انهم لم يفعلوا
لم يشكوا فيه بل قطعوا به تقاويه اي غايته القوة في بقية عليه اذ ارادهم وهي البقية او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم واما جعل المعجز
وقوله انما لم تفعلوا او هو غيب لا يعلم الا الله فان قلت انها اياتهم واما جعل المعجز
العلية على ظهور بطلانه فقد وصفه بالقوة استزاد به قوله لم تجزفه سوالان
ما ذرهم ان يعجز عن الايمان بالفعل والحق فائدة وترك لفظ اللفظ الفعل والادب ان

ويظهر قول الملك خشية ان اردت الكرامة عندى فاحذوا خطيئتي فاطيعوا امرى واطيعوا ما امرى به منى صدر
السخن وارجو ان ياتي شعبة من السلافة وقائمة الاجازة الذميمة من حلية القرآن وتوحيدها
العناد بانيته القادر من ابراهه في صورته شتى ذلك بتدبير صفة النار وتقليع امرى

الاتقاء عليه تغير بالملزوم من اللزوم فيكون مجازا لا كناية لا يتاها على كمال كماله من الغنى
وجميعه لغير الفرق بينهما عند الخطا مائة اداة المعنى الحقيقي منها كما ستعرف من مواضع كتابه هذا
وما حازه السكاهة لا تقول على الازمنة قد حفظ الامان المجاز فيكون باطلا اللزوم على الملزوم
مشعر على العيش كناية او ان ذلك ان يكون في اللزوم المسكون فيجوز بالافرة اطلاق الملزوم
على اللزوم وهذا كونه كلف مستحق عن جارية الكناية اذ لا يتصور ان يتصل اللزوم الا على
ليست باول بقرينة حاله فيعود ملزوما وبالجملة لا بد ان يكون المعنى الاصلي فيها حيث يتصل ان
منه ا المعنى المراد فيكون انتقال من كل منهما بهذا الكتاب من الملزوم الى لزمه والذين ولو
الفرق كما ذكره بعضهم الا انهم لما ارادوا بالملزوم بهذا ما هو بالغيره ورفعت ذلك كونه
العناد بالبصيق والضميم وبالملزوم ما هو بغيره وادركت وكان اكثر الاتقاء من الرواد
طريقة الكناية اخير من الفصح ذلك التعريف الذي لا يطابقه وهو وضع فالتعريف السليق
فانكرت العناد من باب الكناية التي هي شعبة من شعبة السلافة ارفع من فقهها والى ان يرفع
كما يات في قوله هذه فائدة عائدة وفائدة الحاصلة الاجازة فيقول حيث ان تلك الوسائط
التي تخرج بها وتوصيه بساط الاجازة بالشرط ان لا يكون مقتدره في العبارة كما في
ويروى عنه لو قيل فانكرت العناد وكانت تلك الوسائط مرادة اليهم فلا يجاز بسبب الكناية
وقيل حيث انه اراد بهذه الكناية مجموع المعنيين غير اتقاء النار وترك العناد معا فيعمل الاجاز
في كل كناية اراد بها معنى ما جميعا **قوله** وتوحيدها العناد هذه فائدة اخرى خاصة فانه
اذا اريد اتقاء النار ترك العناد وادركت العناد فوضعت اتقاء النار فقط فتمت النار فقام
العناد وادركت العناد فوضعت اتقاء النار فقط فتمت النار فقام العناد وادركت العناد فوضعت

النار

والوقود ما فيه النار وما المصدر فهو موضع وقد جاز فيه النعم قال جديده سمعنا من العرب من يقول وقدت النار وقد اعليا
ثم قال والوقود اكثر والوقود الخطب وقوله عيسى بن عمر الامام بالضم تسمية بالمصدر كما تقول فلان خرق قومه وزين بلبه ويجوز
ان يكون مجازا في كل صيغة المصباح السليط اي ليست حيوة الايمان قلت صيغة اليه والذين كمال كونه قصبة معلومة في طلب
مكتشف علم الكليات ما بالافرة لو قد بانها والحجارة قلت لا تمنع ان يكون قد تقدم ذلك لهم سماع من اهل الكتاب **قوله**
من رسول الله او سمعوا قبل هذه الالة قوله وسورة الترحم نار او قد ما الناس في الحجارة

فكان نفس حيوة

155

النار في ذلك التوحيده وتكون ما منه فالضيق منه وادراكه كمال العناد ووضوحه لا تها
وتعبارة الكمال فيضار **قوله** شيئا بذلك ان يقول ان العناد ما ذكر شتى ذلك
بتوحيده النار بان وقودها النار والحجارة تربية لا قصبة الترحم والرحمة العناد
قال في جديده والوقود بالضم في المصدر اكثر منه بالفتح واما الخطب في اللغة وحده ولفظه الطيور
وقوله عيسى بن عمر بالضم كمال كونه المصباح السليط في المفعول كما في العناد في قوله
ما يتوحيده كجارية في قوله بالفتح ويزن بلبه ما يترتب به بلبه وان يكون على حقيقة
فانسان وان كان عليه كمال وقوله حيوة المصباح السليط الى الرتبة الجيدة فقلت
السليط الذي في قوله حيوة عينها ومحوها عليها واما قال فكان نفس السليط حيوة مع ان
وقع في تلك العبارة جزاء في الحيوة بناء على انه الذي وقع التضرع فيه حيث لم يقبل السليط
بيان حاله هم واما قوله الى ليست حيوة الاله فائدة المانحة جعل قول الشئ نفس ذلك
كالاختصاص بها من الرتبة هذا التفسير لنتيجة ان الوجه الاخر في الآية المشهورة ايضا
يدل على اختصاصها كسيرة الى بقوله لا ينفقه الا بالشر والحجارة وذكر سورة الترحم وقوله
وقودها بالضم اي ذوقها وقودها والشئ قبلها هو وقودها فاما في اقبال ادبار المجاز في شئ
من الطرفين اما المجاز في الكسامة حيث جعلت كانهما تسمى من اقبال الادبار
ولو جعل على ان المراد ذات اقبال ادبار لكان كلاما عاميا موزولا ولعل هذا النوع من
الكسامة المجاز في وضعه كانهما تسمى في الفرق بين الوجهين فقالوا الفرق بان الكسامة
بعينها في قوله الاول اوبان الوقود في الاول جعل نفس النار والحجارة وقودها فاما
لما حصل بها وكلاهما ظاهره بطلان **قوله** او سمعوا من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

فان قلت فما جازت النار الموصوفة بهذه الجملة منكورة فمفسدة الخلق واهلها معرفة قلت تلك الالة زنت بكه فهو
منها نار الموصوفة بهذه الصفة ثم زنت هذه في الحديث مثا رايها انا عوفه اول

أعرض عليه ولا بان السماء منه عليه السلام وكذا سماه الآت فسورة التحريم لا تفيد العلم أولاً ولا تفيد العلم بالانوار كما هو عليه السلام
 بان ادراكهم على ما سماه كاف في ذلك لا حاجة لم ان يزعموا به وإنما بان الصفة كالصفة
 يكون معلومة الذات الى الموضوع ومن ثم اشتد ان الصفة قبل العلم بها جند ولا خبر بعد
 العلم بها صفت فيعود السؤال بعينه فقولنا ايا او قدوة اننا لا نرى في حجب الصفة
 بكونها معلومة الى المحاط بل كل سماع في التحريم خطأ لم يكن في وهم وقد علمه اذ سماه علم
 اليه عليه السلام وليس الكمال في ذلك الخطأ اذ لو امكنه ان يوصف بتلك الصفة فيجب عليه ان يوصف بها فيجب عليه
 قوله فاجابت عن ان النار في الآيتين متحدتة وموصفة بهذه الجملة كما علم كلامك فلم
 حالها فيها تنكير او نفيها اجاب بان تلك الآتية التي هو التحريم زلت ملكة فوفى الكمال منها ما اذا
 منكرة موصوفة بهذه الصفة ثم زلت بالمدنية هذه الآية التي في البقرة مستعملة على ذكرها
 موزونة كونهما معودة مشارباً ما عرفت اولاً ويرد عليه ان سورة التحريم مدنية نفاهاً و
 قد صحح الله تعالى ان هذه الآية ملكية وتلك مدنية على ما ذكره ههنا والله اعلم
 تلك الصفة المتكررة اذا كان على ما مرم معلوماً الى طين غير المؤمنين بسماهم فمعه لم كان
 ذلك المتكرر معهوداً باعتبار هذه الانتساب فحقه ان يعرف ويجاب عنه الاول بان تلك الآتية
 وحدهما التحريم جاز ان يكون ملكية ونظره في ذلك ليس على عدم الاتفاق على كون جميع آيات تلك
 السورة بارزاً بالمدنية وفيه بعد وعني الشايع صحح هذا ذلك القدر على علمه ولم يتخذ من هذا
 نفعاً من الثالث بالنفث واردة التناول بالتشكيك لآية الا انهم في الاول بان
 بالبركة لا يطابق كلامه وعليه لا يترك العلم صفات التكررات حتى يلزم كونهما
 معودة وتحقيقه انك اذا قلت جازاً رجل عالم فقد قيلت اولاً منكم الرجل بمفهوم العلم

قصید

156

فان قلت ما موقوفه ما انشأ الحجة قلت معناه انما ما عرفة عن غير ما من النيران بالمال لا تنقد الا بالانس والحجارة وما عرفة
ان اريد احوال النيران او احوال الحجارة او قدرت اولها لوقود ثم طرح فيها ما يراد احواله واحكامه وذلك اعاد بالانس رحمة الله
منها لوقود بعض ما عرفت في بالانس وبانها لا فراطه ما وشدة ذكائها اذا انقضت بالمال يشعل في نار اشتعلت وارتفع
لبيها فان قلت انما راجع كلها موقوفة بالانس والحجارة ام هي نيران شتى منها نار بهذه الصفة قلت بل هي نيران شتى
منها نار موقوفة بالانس والحجارة يدل على ذلك تنكير في قوله قوا انفسكم واهليكم نار افانذركم نار انقضي ولعلكم تهابون
وقد يتبين بهذا المقيد افراد لا يعمه من الافراد التي يصرف بعليها واذا قلت حارة
احول العالم فقد اردت بلفظ الوارد في اميما ما يتبادر ما من افراده وارادت العالم غير الله
اخره من غير ما قيل من ان الكثرة للتخصيص في الموقوف للتمييز في المنكر الموصوف جميعا
باعتبار تناسل صفة الكثرة في الموقوف في الموصوف فيا مل وانه الموقوف قوله ما عرفة وقوله
الانس والحجارة اي المقصود من وصف النار بهذه الجملة لا تنقد الا بالانس والحجارة
هذا المحذور ان المقصود قد يقصد به المنسوق قد يقصد به العهد كالموقوف بالامام كالمسما
والله في ان يقصد به كانه وقوله ما انشأ نار احمر المنسوق في الجزء الاول مقدمه كان او
على طريقة قوله المنطلق زبده زيد المنطلق فان المناسب في العام على الخصوص في ذلك قوله
الانس والعلمى والعلمى انشأ النار فان المقصود منها احمر انشأ العلمى واذا اذ انظر في حد
الطرفين هناك فان بقي احد الطرفين باقتضا المقام محل علمه الارادوا التقدم فكان
المقدم محصورا فيها ما عرفة كما في قوله العلمى الحاشون والما شون العلمى قوله وشدة
ذلك انما ان توقد ما وشتوا الماء ان ذكره الجوهر واللا زهر بالمعصوم في ذلك انما ان توقد
ذلك ان اشتعلت وقود في شئ اساس بالمد فان صح فقد بطرق الطرزي صوابه ذلك
مقصودا قوله يدل على ذلك انما يدل على ان نار الحيم نيران شتى تنكسر النار في الآيات لا
من المعلوم المتعدد بها نار الحيم وقد فكرت فيها موصوفة بصفتين متماثلتين
هذا ان تنكسر بها في خلاف الصفة بظاهرها على تنوعها وتباين بعضها بعضا وان اخذ
ان يكون ذلك للتبويل او امتيا زما عن نيران الدنيا والآخرة لئلا تنكسر لال على تنوعها
في ان قوله لا يصليها الا الاشياء الذكورية لئلا يدل على اختصاصها بالذكور والمعادن

مغنی

بلن الامر

157

الذي

١٥٨
 الله بمنزلة الامام **قوله** فمن انكسر الحكم المسمى بقبيل سقارة احد الضميرين للامام كما هو مستزاد
 وقوله **قوله** المستزاد به مأخوذ من زاد المتقدر اذ بقى زاد وقال عمر زاد شيئا فقال الشرحين الامام
 الاسدي غضب فتم ان يقتل عام يوم النصارى فاعتبوا بالصنيع والنصارى كبر الفخر ما لم يكن عام
 عنده فوجه لفي اسد على امره غضب بتميم فقتل عام فذكر المعنى فاعتبوا الى ان يقتلهم فغضبهم
 بالصنيع الى السيف القاطع من الصلح وهو القطع مع اتصال ومنه سميت الداهية صليلا **قوله**
 مجرلا سم حيث يستعمل بالاقصد الموصوف **قوله** يا تيني خبر ما نيفك ونظرا لنيف سفلق به الى تيني
 متبنة ملت بالنيب فاقم النظر مبالغة فيه حيث جعل له نظرا لتدقيقه **قوله** ما فعل النعمان من المنذر على
 اوس حارث بن لام الطباي حسده طائفة من سادات العرب وضمنوا الحوطية مائة بغير اجموعه
 فقال كيف اجموعه خصا منه كل ما بقي حتى شمس فتعلى وانشا وكيف الهيا **قوله** والصالحات كل ما
 استقام الى صلح لم ترتب الثوار عليه والتم ادق جميع الصالحات بجميع المستقيم الصالح ما ذكره في
 عطف الكتاب السنة على العقل بالاول لان مجموعها دليل على مجموع **قوله** اذا دخلت على المفرد
 من ان المفرد المسمى بلام الجنس مطلق يصلح ان يراد به الجنس ان كان يابا به الى يراد كل واحد منه
 بحيث لا يخرج عنه شئ من آحاده وان يراد به بوضف الواحد لان معنى الواحد اكثر من المطلق
 باق مع ارادته ولذلك اجمع الموقوف بها مطلقا لان يراد بها جميع الجنس الى كل واحد منها قوله
 وان يراد بوضف لانه الواحد اذا لم يقع ارادته معنى الواحد من الجنس مع الجمعية وكلما
 دلالة ظاهرة على جواز ارادة البعض من الاثنين لهما ومن الجمعية على انه به مرادة لجنس
 ما فيه تعدد وقد في ارادته لثلاثة وما فوقها كما هو المشهور فتكون قوله لانه الواحد رعاية

عوضه و ستمی که بود آن کسان النفس را بر
همین با قصد جمع کردن و جمع کردن
کذا و نقل از الوداد الفقه علی کتابه
از المجمع و بعد المجمع

فان قلت فما المراد بهذا الجمع مع الكلام فكذلك الجملة من الاعمال الصالحة المستقيمة في الدين على حسب حال المؤمن
في موجب التكليف والجنة البستان من الجنة والشجر المتكاتف المظلل بالبقاف غصنه قال في ميرف

للمقابل مع ما ذكره في المفرد ان الاستزاف في المفرد انما هو بتبديل كل واحد من افراده فكل المفسر
يكون منسوبا لكل واحد منهما واما ان قيل في الاستزاف ان يكون استزافه بتبديل كل جملة لا
أحادا بل لولاه وجمعا في الكناية اكثر من الكتب والملك اكثر من الملائكة كما سيجي فاذا نسب حكم كل
منسوبا لكل جمعة فان قيل في قوله لكل فرد حمل عليه كقولك جازا الرجال والافلاك فلو كان
العظام ويرد عليه اعتبار السكائر فيكون منسوبا لثلاث انما هو بعضها وبعضها لا يصح انما
فرد او فرد من منتهى التثنية والاصوب كمال على عبارة الكتاب الاستزاف كما سيجي
المفرد في سائر كل واحد واحد من است الاطاعة بتفصيل الكلام في هذا المقام فليكن
في شرح المفرد **قوله** فما المراد يريد قد ذكرت ان الجملة الموصوف باللام يصلح ان يراد به كل
ان يراد به صلا الوجود في المراد بالصفات اذ لا يجوز ان يراد به سائر مطلقا والا لكان
وهو يشتمل على الاعمال او اشان منها ولا ان يراد الجنس كذا فيمنع ان يأتى بذلك كل واحد
فقد توزع على ما ذكره في قوله ان يكون من كل صفة اعمال او اشان بل اقرب ان يقال ان
على الاحاد والوجوب ان لا يترك الاقل ولا اكثر مما ذكرنا من ان يجمع ما يجب على كل مكلف بالنظر
الى حاله فيختلف باختلاف احوال المكلفين من الغنى والفقر والفاقة والسوء والصحة والمرض
الطيف والركبة او الحج او اتمام الصلوة او تحييز الصوم على واحد دون آخر فمما ذكره
عملوا الصالح ان كل واحد على جملة ما يجب عليه من الاعمال على حسب حاله ووفقا لثباته وتوزع
والقرينة على قصد هذا المعنى في اختلاف احوالهم والتكاليف **قوله** الصالحة المستقيمة شارة
الصالحه المأمور والموجب جمع موجب بفتح الميم وكسير الجيم وهو موضع الوجوب والاهانة في التكليف
الكلمة

ذلك

لست في جنة سحابة اي فخلطوا بالادب والتركيب في عطف الست وكانها كانت تقربها وتطليلها سميت بالجنة التي هي المرة
من مصدر جنة اذا ستره كانها ستره واحدة لفظ التقادير وسميت دار الثواب جنة لما فيها من الجنان فان قلت
الجنة مخلوقة ام لا قلت قد خالف ذلك والذين يقولون انها مخلوقة ليس لبيكن آدم وحواء الجنة وبجانبها والقرآن
على نهج الاسماء العالمة باللاحقة بالاعلام كالحق والرسول الكما في قوله فان قلت ما من جمع الجنة وتسمى الجنة
اسم لدار الثواب كلها وهي شاملة على الجنان كثيرة مرتبة مراتب حسب اخلاقيات العاملين لكل طبقه منهم
جنت من تلك الجنان فان قلت اما لا يشترط في حق الثواب بالايان والعمل الصالح ان لا يخطئها المكلف

159

لكلمة او اريد من لزوم التكليف قال في ميرف كان معنى في غير مقتضى النواحي في جنة سحابة
بالنظر في راف الرفع من عينية حيث اخبر الرقيب في الدار العظيمة وثنا ما ينبغي على دوام الاستمرار
بتوحيدهما في الحقي والذات بالانزال الصب واحدة ورسله في ذكر المقتلة وهي المقتلة
التي يخرج الدار بآيات وصفها بكونها من النواحي المستمرة على هذا العمل وادوار الجنة الدالة على
الكثرة والانتفاء في النخل المفقورة الماء الكثير خصوصا اذا كانت تخرج اى طرد الاصل
كما في النواحي وهو جمع شقوق هو الطويل منها فقد اطلق بهذا الجنة على التخييل ولا ياف ذلك قوله الجنة
البستان المأخرة اذ لا يعلم منه انها نفس الاشجار او الاضلاع في مجموعها وكان الظاهر
ان يقول ان معنى غير ما يقتضيه لكنه اذ بكلمة فكانه يترى ان ما يصب في الغدير منضبة
وكما هي اى الجنة بمنزلة البستان المذكور سميت بالجنة التي هي المرة والاستدلال بسبع آدم وحواء
فما هذا المتبادر منها دار الثواب بما يحيطها في الوان على نهج الاحكام العالمة فلا علم بالانوار
ان مثل هذه الاسماء انما يكون لموجوب حقيقة لا لا موزونة مقدرة الا ما ذكرنا كالمسألة
وقد تشبهها بالجنة والرسول شارة الما هنا بالعلية لم يصر على الايراد انها موزونة وتكرار
وجمع وحالها وجمع على اسماء الاشارة صفة اما كقولك الجنة وتكون لها بالاعلام انما عند
الاطلاق ينصرف الى المعاني وان كان مفهومها ونفس كليها وكذا الحال في النبي والرسول اذ المصا
منها عند الاطلاق محو صلا الله والحمد مع بقائها على مفهومها الاصلي وقدر ان الكتاب
مع الامم صار علما بالعلية فوقع في الاصول الكتاب المذكور في البرية كناية بسببه **قوله**
الجنة اسم لدار الثواب كلها اي اسم للدار المشتركة بين جميع دار الثواب فوالله اعلم

بالكفر والاقدم على الكبرياء
لا يندم على ما اوجبه من قبل الله
وترك المعصية فت

فمن شرط ذلك قلت لما جعل التواضع بالايان والعمل الصالح والابانة مختصة بمن يتلواها وكذا القول ان الله انما يسمع قائله المتوبة والعتاة اذ لم يتوبوا بالصدق وبغيره وبما لا يصدق مع وجود مفسده حسنة وان لم يقوله لئلا يفسد عليه وهو كرم الناس واخرهم لمن اشركت لم يخطئ عليك وقال المؤمنين ولا يجرؤوا بالقول بغير الحق لبعض ان يخطئ اعيانهم كان شرط حفظها من الاحباط واليتم كالدخل تحت الذوقان قلت كيف صورة جوار الانهار من تحت قلت كما تراها في النواصب على شواطئ الانهار الجارية ومن مسروق ان انهارا اجتمع تحت غير واحد و انزه اليبايت وكرها منظرها ما كانت اشجاره مظلمة والانهار فخلها مطرورة ولولا ان الماء الجارية من تحت العظمى والذرة اكبر والايان والارض عليها كلها وفيها جبال على مرتبة متفاوتة باليبايت فكل طبقة من العالمين جبال مرتبة وان كانت اقرب شي من جباله لا تروق النواظر ولا يترقب الاقرب ولا يكمل اليك كجته والنسب طبعه كبرى فيها الماء والاكاش الا الاظفار فانها والسرور الاوفر مفعودا وكانت كتمان الارواح فيها صور لا حيوة لها ف

عليها كلها وفيها جبال على مرتبة متفاوتة باليبايت فكل طبقة من العالمين جبال مرتبة وان كانت اقرب شي من جباله لا تروق النواظر ولا يترقب الاقرب ولا يكمل اليك كجته والنسب طبعه كبرى فيها الماء والاكاش الا الاظفار فانها والسرور الاوفر مفعودا وكانت كتمان الارواح فيها صور لا حيوة لها ف

فمن شرط ذلك قلت لما جعل التواضع بالايان والعمل الصالح والابانة مختصة بمن يتلواها وكذا القول ان الله انما يسمع قائله المتوبة والعتاة اذ لم يتوبوا بالصدق وبغيره وبما لا يصدق مع وجود مفسده حسنة وان لم يقوله لئلا يفسد عليه وهو كرم الناس واخرهم لمن اشركت لم يخطئ عليك وقال المؤمنين ولا يجرؤوا بالقول بغير الحق لبعض ان يخطئ اعيانهم كان شرط حفظها من الاحباط واليتم كالدخل تحت الذوقان قلت كيف صورة جوار الانهار من تحت قلت كما تراها في النواصب على شواطئ الانهار الجارية ومن مسروق ان انهارا اجتمع تحت غير واحد و انزه اليبايت وكرها منظرها ما كانت اشجاره مظلمة والانهار فخلها مطرورة ولولا ان الماء الجارية من تحت العظمى

لما جاء الله بالانجيل مشفوعا بذكر الانوار الجارية من تحتها مسوقين على قران واحد كاشفين لابلادهم من صافية وما قد علمت لغوتها والنهر الجارى الداس فوق الجدول ودون البحر يقال ليرى نهر مشق والنيل نهر مشق واللغة العالية النهر نضج الماء ودار التركيب على السعة ودار الجوى الى الانهار من الاسباب

كونه مشفوعا بذكر الانوار في زائدة وقت سواها من النسخ مشق الفاعل يكون لما جاء فوجا الى اريك ليكن يتقن من كل ما يراه من النسخ مشق هذا الجمل من ان كان في اركا مقوم بالكل السوى المشفوع ولان زيادة في قد يتكلم توجهها بتضامن الذكر من النسخ كان في ذلك بالقدرة العلية في قوله ليرى نهر مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم والوجه الاخير ان لما جاء الله بالانجيل في ان الانوار من النسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم والوجه كلمة الاكام وبعض النسخ في ان الانوار من النسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم المشفوعة ولا تيم المقصود الا بذكرها من النسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم على قران اي فط واحد اذ يدرك ذلك النسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم والجمل و افعاله ليرى نهر المشفوع لاننا نقول فان لوان الجواب على هذا القول في قوله ما جاء نهر ما على حال من الاحوال الاعيان المشفوعة وان شاء هذا المعنى فيكون نهر ما على حال في فقط دون كون مشفوعا وروان في نسخة ربح المسيح المشفوعة مكان المشفوعة وانما يدل على اللزوم المطلوب ان يجعل كلمة البتة متعلقة بمشفوعا او بالجمل مشفوعا على نحو استعمالها في الاثبات اذ لو تعلق بالنسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم في ذكر ما مشفوعا ان شاء قطعا مشفوعا فان يكون نهر ما ذلك الانشاء برزوال قطعية فلا يلزم الا المشفوعة في الجملة فلا بد من ذلك اللفظ صلا قوله واللغة العالية الفصح المشهورة التي يتكلم بها الاعيان والفصاحة التي يفتحها الله و هو من راد براد من الجمل كما في قوله في جبال نهر ودار التركيب على السعة في ان نهر الطعنة وسعها وان نهر الدم اسلمة بغيره وسعها في السعة والمنهارة فضا بان في

حاشي سورة المؤمنين على انوارهم من تحتها مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم المشفوعة ولا تيم المقصود الا بذكرها من النسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم على قران اي فط واحد اذ يدرك ذلك النسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم والجمل و افعاله ليرى نهر المشفوع لاننا نقول فان لوان الجواب على هذا القول في قوله ما جاء نهر ما على حال من الاحوال الاعيان المشفوعة وان شاء هذا المعنى فيكون نهر ما على حال في فقط دون كون مشفوعا وروان في نسخة ربح المسيح المشفوعة مكان المشفوعة وانما يدل على اللزوم المطلوب ان يجعل كلمة البتة متعلقة بمشفوعا او بالجمل مشفوعا على نحو استعمالها في الاثبات اذ لو تعلق بالنسخ مشق فافهم حافظون الاعيان ارجوهم في ذكر ما مشفوعا ان شاء قطعا مشفوعا فان يكون نهر ما ذلك الانشاء برزوال قطعية فلا يلزم الا المشفوعة في الجملة فلا بد من ذلك اللفظ صلا قوله واللغة العالية الفصح المشهورة التي يتكلم بها الاعيان والفصاحة التي يفتحها الله و هو من راد براد من الجمل كما في قوله في جبال نهر ودار التركيب على السعة في ان نهر الطعنة وسعها وان نهر الدم اسلمة بغيره وسعها في السعة والمنهارة فضا بان في

من الاستدلال على كونه بطلان بطريق وصية يومان فان قلت لم تكثر الجملات في قوله النهار
 قلت اما تكثر الجملات فقد ذكرنا ما توفى النهار فان لم يكن كما تقول بطلان لسان في الماء الحار
 والتميز والعيب والوان الفواكه فيرسل الاجسام الى علم المطب او يراها انما توفى النهار في قوله الاضافة
 كقوله تعالى واشتعل البرق نيرانا او يستر باللام الى الانوار المذكورة فوكفه فيها انها جزء من غير شمس وانما جزء من غير
 طعمه وقوله كما زر قوالا من ان يكون صفة ثانية لجملات او خبر مبتدئ وحذف او جملة متعلقة لانه لما قيل انهم جملات
 لم يخل خلد السامع ان يقع فيه انما تلك
 الجملات استجابة انما رجعت
 الدنيا ام اجناس اخر تارة به هذه
 الاجناس ففعل ان تارة ما يشبه
 تارة جملات الدنيا اي جملتها اجناسها
 وان تفاوتت الى غاية لا يعلمها الا الله
 القوم يفتون فيها كاستم كل من برهنة نرد استند **قوله** يطعم الطريق من قبل الله
 الحكيم الى يطعم السابلة والطريق وهو كناية عن جودهم وانهم مقصد الادب والاقاوي **قوله**
 وجعل السويطين مصيدين اسناد مجاني الزمان والمقصود انهم على هذا النوع في يومين
قوله والما توفى النهار تجوز منه ان يكون توفى جملتها قصدية الالة احسن من النهر لما قصد
 الى العلم والافتراق واورده نظائره الموقوت وقوله على المطالب اشارة الى ما سبق
 من غير توقف للام الجمل في الجمل وان يكون توفى لايها هو عوض عن توقف لافاضة وهذا
 كونه اللام بدلالة الاضافة لكنه ذهب في وجوه وقد منعه انه حيث فان المخرجان
 الجمل من كانه كقول الرجل فيض الطرف في طرفك واللام بدلالة الاضافة و
 لكنه لما علم ان الطائر هو صاحب المادى وان لا ينقض الرجل طرفه عن ترك الاضافة
 ودخول التوقف في المادى الطرف للتعرف لانها موقوتان وقد ذكرنا في هذا قوله
 وشعر انك شبا فوجب ان يقول كلامه بهذا بانه اراد الاستغناء عن الاضافة لطلبها بالغة
 لا با دخال اللام لان الماد معين لكنه تجوز بطلان التوقف ولا بد ان اللام على هذا
 الوجه للمعنى الخارجى التقدير وجوز ان يكون للمعنى الخارجى التحقيق اشارة الى ما ذكره
 وقوله تعالى فيها انما جزء ما غير شمس وهذا مع توقفه على ذكر المنكر على الموقوت بعد
 لا خوف من ان يكون صفة ثانية وقد ترك العاطف بينهما ما احاط به على ما سبق
قوله او خبر مبتدئ وحذف التقديرهم اذ هي غير ضار بان يعود الكلام الى تلك الجملة الموقوت
 المستدرة وان جعلت صفة او استيها فان كان تقديرا الضمير مستدرا وان جعلت استدرا
 كلام لا يكون صفة ولا استيها فان كان كذلك حذف وقد نفي بقدره في نظيره في قوله

بقوله

فان قلت ما توفى من غير ان قلت هو كقولك ان قلت من الرمان محمد بن موق في قوله في الرمان
 كانه قيل كما زر قوالا من ان يكون صفة ثانية لجملات او خبر مبتدئ وحذف او جملة متعلقة لانه لما قيل انهم جملات

وبقيهم في قوله ان تارة ما يشبه تارة الدنيا هو صوابها
 المنكورة كما يقتضيه كلامها فانما تارة المشابهة العامة بينهما كما صرح به **قوله** ما توفى
 من غير تقييدهم ان في الجمل منها من غير تعلقان برزقوا ونحوه ان الله في ذلك لخبير عليم
 النجاة اذ من توفى بهم ان لا يتعلق بقدر واحد من جملات في المعنى الاعلى وقد لا بد الى التيقية
 ولا مجال للمعنى الاية الكريمة فذلك كسب المعنى موقوت من غير وجوب جملتين وبالجملة في قوله الاول
 حيث اورد له لا ووضح من الاول والثانية كليهما لا ابتداء القاية الا ان الاول متعلقة
 بالرزق مطلقا والثانية بالرزق معيها يكون من الجملات فليس كذلك كما منعه صلا ولا كان
 هذا المعنى المذكور دقيقا لطيفا خفيا كشف عنه غطاءه بقوله ونزله احتياط هذا الكلام
 من درجة التي هو فيها المنة الاول لظهور ذلك في الاية الاولى وتعبير الفعلين المطلق والمقيد
 تنبئ ان يقول انه فانه قد اعترض هذا الفعل او لا مطلقا ثم يقيد بقوله سؤال تارة
 ثم قد ذلك الفعل المقيد به بقية او يقتضيه سؤال آخر فهو تنبئ القول ان رزق في هذا
 من بستانه الرمان فاقض بهذا الاعتبار انما ان كل واحد من الفعلين المطلق والمقيد
 بالقييد الاول يصح ابتداءه من القيد الذي يتعلق به ولم يقتضه ما اورده ان في الالة سؤال
 وجوابا بل اراد ابراز المعنى في الاية الاولى على وجه لا يتعلق به بشيء مما طال البيا
 حوره واخذ رتبته وهي ان الفعل المطلق اعز رزقا من جملتها من الجملات وبعده
 بالابتداء منها جملتها من الثمرة وقد حمل الثمرة على النوع كما اشار اليه سابقا
 حيث قال اي ثمرة كانت منها فاجها او تارة ما يشبه تارة الدنيا هو صوابها
 كنهه واحدة مستلانا ابتداء الرزق عن البستان ثم في قوله ان يكون الموقوت

زرقا لولا ذلك فنهى الأول والثانية كلتاها لا تبدأ القاية لان الزرق قد ابتداء من الجينات في الزرق على الجينات قد ابتداء
 من ثمرتها وتنتقل من الزرق فيقول لك من ليس فيقول من بسنة فيقول من اي ثمره زرق من بسنة فيقول
 من الزمان وكثيره ان زرقا جعل مطلقا مبتدئ من حملي الجينات ثم جعل مقيد ابلا ابتداء من حملي الجينات ثم جعل مقيد ابتداء
 من ثمره وليس له ادب بالثمره التفاهة الواحدة والرمانة الفضة على هذا التفسير انما المراد النوع من انواع الثمار ووجه افواه
 ان يكون من ثمره بيان على منتهاج قولك انك انت منك اسد تريد ان اسد مع هذا الصبح ان يراد بالثمره النوع من الثمار ووجه افواه

قطعة منه لا يجمع ليصبح لا ابتداء وهو كيك صا لم ان كلا الطرفين على هذا الوجه
 كما قرره بلا اشتباه وقوله زرقا اي زرقا ثانياً مفعول زرقا واما على الوجه الثاني
 وهو ان يكون من ثمره بياناً للزرق الزرق هو المفعول الثاني فالنظر الاول والثاني
 مستور وقع حالاً زرقا والثمره يجوز جعلها على النوع والجملة الواحدة ولم يكتف
 جعل الثانية هيما بقية منه والاكلام من ثمره ونوعه المفعول الزرقا فيكون ثانياً
 على انه مصدر لا يفيد الا لا يكيد وذلك لان جعل ثمره على هذا التقدير صفة اي زرقا
 كايما بوض ثمره قدمت فصارت حالاً لا يكون ككف والقى الا في من ابتداء
 البتة فلما جعل ثمرها لا يدع اليه كما قد تها فاج من الثمرات زرقا كما كان
 الجمع ونكير زرقا يبا السبعين وقوله على منتهاج قولك منك اسد ادلالة صريحه على
 ان التجريدية بيانية هي ليقوت المبالغة المطلوبة بالتجريد لان الاحمال والتفصيل
 المبالغة في التفسير الصفة التي قصد بالتجريد بلوغها الغاية والكمال والصحيح انما
 اي است اسد كايما منتهاج منك قال جعل هذا البيان على ذلك المنهج مني على ان
 البيانية عنده راجعة لم ابتداء القاية فلا بد من اعتبار التجريد بان يتخرج عن الخط
 اسد من الثمره زرقا لم يات بشي ليعتبه الاثر ان جعل البيانية فيسما لا ابتداء
 وان لا قرنته على التزاع الزرق من الثمره بل هي ونفسها زرق اسد اسلم
 قد وقع الفروع من تسويد هذه النسبة الزرقا لثمة لثمة يوم السبت من شهر ربيع الاول
 من شهر المحرم سنة ١٢٠١ بعد الا على يد الطلبة بل لا شراً والحقيقة حسنة على
 القاتين غفر ذنوبهما واستر عيوبهما بمنة وجوده

78
 Haseen Hussaini
 Sulayman al-Khatib